

السياسة بين الحلال والحرام

الامن مطلب فطرى . . وطالب الامن ما تمدى . .
فان قيل : إن التأمين محرّم شرعاً فإن هذا
القول يصدم الفطرة ويظلم الدين . . وإن قيل
إن التأمين حلال ؛ اتسعت مجالات الظلم
والنظام وفرضت الصهيونية سلطانها على اقتصاد
العالم بما اجتمع لها من تحكم فى السيولة المحلية
وفى السيولة الدولية 11 فما القول الفصل إذن ؟
هذا ما نعرض له فى الكتاب الذى بين يديك ؛ وما التوفيق
إلا من عند الله ؛ سبحانه وتعالى :

الطبعة الاولى - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

دكتور عيسى عبد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي هذا الكتاب

لا نريد بكتابتنا هذا إضافة بحث جديد سبقته عشرات من الدراسات
الجليلة ، لأننا نشفق على القارئ من هذه الوفرة المتعبة التي نلاحظها قرينة
بعض القضايا المعاصرة كمشكلات الربا والتأمين وتشغيل النساء . . . وإنما نريد
أن نجتمع بين أمرين :

— الأمر الأول هو القطع برأى واضح ليس فيه أدنى تردد في خصوص
قضية التأمين ، ويشهد الله والناس على أننا ما أردنا بذلك كسباً مادياً ولا
مواجهة حاجة ماسة لنظمية منهاج دراسي أو نحو ذلك من الأسباب التي تدعو
إلى الكتابة كفريضة أو واجب لازم ملء فراغ معين في ظرف بذاته — بل
نحاول أن نضع بين يدي القارئ تقديرأ سليماً ودقيقاً وشاملاً . . . وكل ذلك
قدر الطاقة . . . والله المستعان .

— أما الأمر الثاني الذي نهدف إليه بتقديم هذا الكتاب إلى المكتبة
العربية فهو قريب من الأهداف المألوفة والتي سبقنا إليها من غير شك . . . ونريد
بذلك تلخيص طائفة حسنة من آراء المدارس المتصارعة من حول قضية التأمين .

* * *

وفي ضوء هذا البيان نقول وبالله التوفيق .

التأمين في كلمات

١ — التأمين وظيفه .

ولكل وظيفة عضو يؤديها كما أن لكل عضو وظيفة تبرر وجوده .. إذن الكلام عن عقد التأمين يعرض لما نحن بصدده من إحدى الزوايا وتنقصه النظرة الشاملة — وعجيب أن يصير بعض كبار الكتاب والخبراء على معالجة التأمين بوصفه عقداً قانونياً يستمد وجوده من نصوص القوانين الوضعية .. وما دراستهم هذه إلا مجرد محاولة لتحديد المراكز القانونية فيما بين الأطراف المعنية وهى طالب الأمن أو المستأمن من جهة ، والمؤمن الذى يتحمل المخاطرة نظير الثمن من جهة ثانية ، والمستفيد وهو الطرف الثالث — على أن طرفاً رابعاً لا يمر بالمخاطر على الفور وله أهمية بالغة وزيد به المجتمع الذى يتألف من الأفراد والأسرات لكل واحد من تقدم ذكرهم من أطراف عقد التأمين .

٢ — الأمن مطلب فطرى كما أن السعى فى طلب الرزق هو سلوك فطرى بدوره ، وكلاهما عمل راشد أى إنه يصدر عن الرجل الرشيد — ولقد من الله جل شأنه على عباده بأنه أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ، ولئن كانت سورة قريش قد نزلت لأسباب وفى مناسبات معلومة من كتب التفسير فإن خصوص السبب لا يمنع من عموم الحكم .. والذى نفهمه من سورة قريش أن الله جل شأنه يذكر عباده جميعاً إلى يوم الساعة بأنه المنعم المتفضل ولولا رحمته لما تحقق للإنسان إشباع حاجاته الحيوية ومن ثم كان لزوماً على العباد أن يحرصوا على شكر النعمة .. وآية الشكر الإقرار بالعبودية — وهنا لطيفة نضعها بين يدى القارئ ، ويائها : إن الجوع هو مجمع حاجات البدن وإن الخوف هو مجمع حاجات النفس البشرية ... فإذا أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف فقد حق له وحده أن يكون إلأله المعبود بحق ، وهو المبدى المعيد فعال لما يريد .. وفى مادة الرزق يطيب لنا أن نتلو معا هذه الآيات صدوعاً بأمر الله جل شأنه فى قوله تعالى : (وذكر فإن الله كرى تنفع المؤمنين) — قال تعالى :

« قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار — يونس
 « أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض » — النمل —
 « قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله » — سبأ — « هل من
 خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض » — فاطر — « أمن هذا الذي
 يرزقكم إن أمسك رزقه » — الملك — وما أروع كلام ابن خلدون في
 مفتتح مقدمته المشهورة وهو بصدد الثناء والحمد فيقول : «... أنشأنا من الأرض
 نساء، واستعمرنا فيها أجيالا وأما، ويسر لنا منها أرزاقا وقسا، تكفينا الأرحام
 والبيوت، ويكفينا الرزق والقوت، وتبائنا الأيام والوقوت، وتعتورنا الآجال
 التي خط علينا كتابها الموقوت .. وقد تفرد سبحانه جل شأنه بالبقاء والثبوت،
 وهو وحده الحي الذي لا يموت .

٣ — وإذ كان الأمن مطلباً فطرياً يسعى إليه الرجل الرشيد فإنه من الخطأ
 إثارة الجدل حول الحل والحرمه من حيث طلب الأمن والحرص عليه، لأن
 هذا الطلب هو قدر متفق عايه ولأن إثارة الجدل من حوله يصدم الفطرة ويظلم
 الدين .. وإنما يكون البحث في الفروع دون أصل الحق أى حق المؤمن في أن
 يسعى إلى كل من الرزق والأمن .. أما هذه الفروع فنوردها على سبيل الحصر
 قدر اجتهادنا وبيانها : من الذى يقوم بكفالة الأمن للناس ، وهل يخضع الأمن
 لجهاز الثمن بمعنى أن يكون محلاً للبيع والشراء ، وهل يجوز المشتغل بكفالة
 الأمن للناس أن يحقق الربح التجارى من هذه الوظيفة ؟ هذه هى الأسئلة
 التى يجوز البحث عن جواب شافى لكل منها .

٤ — للأمن مجالات ثلاثة لا تزيد ولا تنقص وبيانها: أمن داخل البلاد
 تتولاه الشرطة والعسس والمباحث وكل موظف عام تضاف وظيفته إلى
 كلمة الأمن كقولنا مدير الأمن ورجال الأمن المركزى .. ومن هؤلاء من
 يقومون بالوظيفة دون الإفصاح عن اسمها صراحة كرجال الشرطة مثلاً . —
 أما المجال الثانى فيقع عند الحدود وتتولاه الأسلحة التقليدية فى البر والبحر
 والجو بما هو معهود من عدة وعناد وكل مستحدث فى شئون الكر والفر ..

وبحسبنا في هذا المجال أن نذكر قول الله جل شأنه (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون) — الأنفال . وأما المجال الثالث فهو الأسرة من لحظة تكوينها بالعقد الشرعى إلى مراحل نموها بتزايد البنين والحفدة وتقدمها في السن إلى مراحل انقضاءها — أى انقضاء الأسرة — بفسخ العقد وافتراق الزوجين بالحياة أو بالموت وكل ذلك يقع في المجال الثالث الذى نصفه بمجال أمن الأسرة — وفي هذه الميادين كلها — وهى ثلاثة عدداً — تنشط الدولة ، والدولة وحدها .

وعجيب أن تغفل الدولة الإسلامية في بعض عهود الضياع شيئاً من وظائفها الرئيسة (وأولها الأمن) ثم تشغل باحتكار الأرزاق والأقوات وجملة المرافق الحيوية كالإسكان والنقل مما تنسج معه أسباب التظلم بين الناس ، ومن أخطر صور الظلم الذى حاق بالامة الإسلامية اشتغال الشركات ببعض وظائف الدولة .. ونخص بالذكر : الأمن .

هـ — نرى استبعاد جهاز الثمن من مباشرة وظيفة التأمين — وجهاز الثمن هذا هو معادلة رياضية تقوم على مجموعة من المسلمات الاقتصادية أى من قوانين الاقتصاد .. ومن ذلك سلم التفضيل والمنفعة الحديه والميل الحدى إلى آخر ما هو مستقر في الدراسة العلمية لمادة الاقتصاد .. ووظيفة هذا الجهاز أنه يعتمد إلى توزيع الساع والخدمات بين الناس وفقاً لقدراتهم المالية وتفاوت إلحاح الحاجات على نفوسهم .. ولا تثريب على جهاز الثمن لأنه يستند إلى حقائق علمية وإلى التفاوت بين الناس فيما فطر عليه كل منهم .. ولكن هذا الجهاز معطل بالضرورة في أمور أربعة، يبينها: الأمن والعدل والمصاهرة والولايات العامة .. ولزيد من الإيضاح للفقرة السابقة نقول: إنه لا تثريب على زيد إذا اشترى من الطعام والكساء ما لا يقع في مكتبة صاحبه وعمره فانه فضل بعض الناس على بعض في الرزق، وهذا التفاوت في الأرزاق يخلق الطلب الفعال على السلع والخدمات

المتاحة للمجتمع البشرى ونقول مرة أخرى لاعتبار ولا لوم على زيد ولا على عمرو — هذا بطبيعة الحال مع الالتزام بأحكام القرآن كلها ومن ثم نعود إلى تلاوة الآية بنصها دون أن نجتري، منها عبارة أو مفهومًا فنقول (والله فضل بعضكم على بعض في الزرق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يبحدون) — النحل — وإلى هنا والامر واضح من حيث تفاوت الأرزاق وتفاوت مستويات الإشباع والرفاهة . . ولكن يستثنى مما تقدم بيانه . . الأمور الأربعة التي تقدم ذكرها وهى . . الأمن : فلا يجوز أن يحرم الفقير من نصيبه العادل من الأمن لمجرد أنه عاجز عن شرائه وينسحب هذا القول على الفقير في حياته وعلى أسرته بعد مماته — ثم العدل : فلا يضيع حق مشروع لأن صاحبه عاجز عن تمويل وسائل استنقاذه ولكل من الفقراء والمساكين والعجزة والضعفاء أن يناووا من العدل القدر الكافى لرفع الظلم عنهم وكف الاعتداء ، وبغير ثمن — وفي المصاهرة : رفع الإسلام قدر المصاهرة فوق المعايير المادية وجعلها من خصائص البشر الذى يضع الإيمان والصلاح في الموضع الأسنى فلا يبيع الوالد ابنته لبعض أراذل الناس لأنهم أو فر حظاً من غيرهم من حيث الثراء والقدرة على دفع الثمن — وأخيراً الولايات العامة : وهذه بتقدم إلى كل منها القادر على حمل الأمانة . . أو لا يتقدم بذاته وإنما يحمل على ذلك حملاً . . ولكن ليس من الإسلام في شيء أن يتنافس طلاب الولاية في سبيل شغل مراكز القوة فيفوز أقدرهم على الإنفاق لأن هذا يحط من قيمة المجتمع ويهبط بالحاكم والمحكوم جميعاً إلى مستويات الفوضى التي كانت في زمن الإغريق . . أما الإسلام ففعله المأثور هو القول الفصل (طالب الولاية لا يولى) ومعلوم من تجارب القرون من عهد الإغريق والرومان إلى يومنا هذا أن طالب الولاية العامة ينفق عن سعة ويشتري السبق على غيره ويدفع الثمن . . ثم إنه يعود إلى استئلال تلك الولاية التي شقيت به فيعصر الخلق اعتصاراً واذلك قلنا إن الولايات العامة لا تطلب بالثمن وبعبارة أخرى إن جهاز الثمن معطل أيضاً في هذا الأمر الرابع ، بدوره .

ولئن كان هذا الاستطراد قد خرج بنا من وظيفة الأمن وحدها إلى مجال أرحب ، إلا أننا لا نزال في مجال الاقتصاد الإسلامى ولا يزال القصد الذى نهدف إليه هو شجب العرف السائد والقائم على بيع الأمن .

* * *

وفى أحدث المراجع المعتمدة فى الجامعات الأجنبية وفى الأوساط المالية يفتن الكتاب فى تحليل عقد التأمين وتصنيفه وتبويبه حتى وصل بعضهم إلى جعل التأمين على ثلاث عشرة صورة . . . وفى هذا التحليل جهد مشكور . . . نشير إلى بعضه فى الموقع المناسب من هذا الكتاب ولكتنا ونحن بصدد تركيز قضية التأمين فى كلمات نقول : هناك نوعان من التأمين لا أكثر ولا أقل وبيان ذلك ...

أولاً : تأمين لا يجوز إلا للدولة وله مجالات ثلاثة تقدم ذكرها ولا يخضع للجهاز الثمن وإنما تواجه نفقاته من الموارد العامة لأن هذا النوع من تكاليف الدولة هو من أخص النفقات العامة بالتعبير الاصطلاحي المستقر عند علماء المالية من عهد القاضى « أبو يوسف » إلى يومنا هذا . . . ولقد أشرنا إلى شىء من ذلك فى كتابنا عن « الاقتصاد الإسلامى » (١) .

ثانياً : التأمين التبادلى وصفته كما يلي :

إنه يختص بالتكافل فيما بين جماعة من أصحاب التجارة أو المشتغلين بالنقل أو بإحدى المهن ، ويحل العقد هنا هو « المال » والقصد من التأمين (حقاً وعدقاً) هو رفع الضر عن كاهل من وقع عليه . . . بأن يسهم فى حمله معه آخرون لهم من المصالح مثل ما اصحابنا الذى أصابه الضر . . . وشرط هذا التأمين التبادلى (كما نفهمه) أنه لا يحقق ربحاً لجماعة مختصة ببيع الأمن . . بل هو

(١) راجع « الاقتصاد الإسلامى » — مدخل ومنهاج ، للؤلف

نظام مقفل على من أسهم فيه من أصحاب مصلحة معينة تتشابه فيها مراكز
المستأمنين . . كما تتشابه أيضاً صنوف الأخطار والخسائر التي قد تلحق
بأموال كل منهم .

* * *

هذا قول شديد الإيجاز ، وهو مناسب لموقعه من هذه الفقرة التي وصفناها
بأنها « بين يدي هذا الكتاب » ، ونؤكد مرة أخرى أن قضية التأمين عندنا
واضحة ومستقرة ، ونرجو أن نصل مع القارىء إلى إقناعه بمناظرة صوابا ،
والله ولى التوفيق .

الباب الأول

المدخل

- الأمن في اللغة وفي الشريعة
- لمحة تاريخية
- عقد التأمين
- وظيفة التأمين
- الهيئات التي تقوم بالتأمين

تمهية

قبل أن نبدأ في مناقشة قواعد التأمين وأحكامه . . نخصص هذا المدخل
لنعرف معا .. لماذا التأمين ؟

فنأتى بما قاله المعاجم عن كلمة الأمن والتأمين ونستعرض ماورد في
القرآن الكريم عن الأمن لفظاً ومعنى .. كما ندرس أقوال النبي الكريم صلى الله
عليه وسلم عن الأمن وكفالة الدولة لرعاياها .

ثم نعرض على القارئ لمحة عن النشأة الأولى للتأمين وظهور أنواعه
المختلفة حتى انتشر وشمل معظم وجوه النشاط .

ونبحث بعد ذلك في عقد التأمين وأركانه والتقسيمات المختلفة لأنواع
التأمين من حيث الشكل والموضوع والخواص القانونية لعقد التأمين ثم نذكر
شيثا عن وظيفة التأمين للمجتمع وللأفراد وللدولة .

وفي ختام هذا المدخل نتحدث عن الهيئات التي تقوم بوظيفة التأمين من
الأفراد والحكومات والشركات والهيئات والمؤسسات المتخصصة .

الآمن في اللغة وفي الشريعة

مادة آمن .

* آمن : أصل الآمن إطمأينة النفس وزوال الخوف^(١) والأصل أن يستعمل في سكون القلب^(٢) والآمن ضد الخوف . وفي التنزيل « وآمنهم من خوف ، قال الزجاج : وفي حديث نزول المسيح عليه السلام تقع الأمانة في الأرض أى الآمن . يريد أن الأرض تمتلئ بالآمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان^(٣) وفي التنزيل « وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ، البقرة ١٢٥ ، قال أبو إسحق : أراد إذا آمن فهو آمن وأمين^(٤) ، وفي التنزيل أيضا (وهذا البلد الأمين) أى الآمن يعنى مكة وهو من الآمن . وقال تعالى « إن المتقين فى مقام أمين (الدخان ٥١ ، أى قد آمنوا فيه الغير ، وأنت آمن أى فى آمن . وآمن البلد : اطمأن به أهله فهو آمن وأمين^(٥) .

* ورجل أمين وأمان أى له دين — التاجر الأمان هو الأمين وقيل هو ذو الدين والفضل .

* « آمن ، أمنا وأمانا وأمانة وأمنة : اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمين يقال لك الأمان : أى قد آمنتك .

* وآمن البلد : اطمأن فيه أهله ، وآمن الشر . ومنه سلم . وآمن فلانا

(١) المفردات فى غريب القرآن للراغب الاصفهاني ص ٥٥ .

(٢) المصباح المنير ج ١ ص ٤٢ .

(٣) لسان العرب ج ١٦ ص ١٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المصباح المنير ج ١ ص ٤١ .

على كذا وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أمينا عليه^(١) .

أمن بالكسر أمانة فهو أمين ، ثم استعمل المصدر في الإيمان مجازا فقليل الوديعة أمانة^(٢) . والإيمان ضد الكفر — والإيمان بمعنى التصديق وخصه التكذيب^(٣) .

وآمن إيمانا : صار ذا أمن ، وآمن به : وثق به وصدقه ، وقالوا للخليل ما الإيمان ؟ قال الطمأنينة^(٤) .

والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر ، ويجعل الأمان تارة اسما للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن ، وتارة اسما لما يؤمن عليه الإنسان . وأعطيته من آمن مالى أى من خالصه وشريفه ، وما أحسن أمنا أى دينك وخاتمك^(٥) .

والأصل في الإيمان : الدخول في صدق الأمانة التي ائتمنه الله عليها ، فإذا اعتمد التصديق بقباله فقد أدى الأمانة .

وهو مؤمن من آمن على دعائه : قال آمين ومعناه يا الله استجب .

أمن على الشيء : دفع مالا منجما (مقسما) لينال هو أو ورثته قدراً من المال متنفذا عليه أو تمويضاً عما فقد . فقد يقال آمن على حياته أو على داره

(١) المحجم الوسيط ج ١ ص ٢٧ .

(٢) المحباح المنير ج ١ ص ٤١ .

(٣) لسان العرب ج ١٦ .

(٤) الرجوع السابق .

(٥) القاموس المحيط ج ١ .

أو على سيارته « وهى كلمة محدثة » وأمن فلانا جعله فى أمن ، وأمن فلانا على الشئ جعله أميناً عليه .^(١)

واستأمن إليه : استجاره وطلب حمايته . واستأمن فلانا : طلب منه الأمان والأمين الحافظ الحارس .

الامن فى القرآن الكريم :

« هل آمنكم عليه إلا كما أمتكم على أخيه من قبل ، يوسف ٦٤ - آمنكم بمعنى الاطمئنان والثوق .

« وما أنت بمؤمن لنا » يوسف ١٧ .

أى لست بمصدق

« وتخونوا أماناتكم » الأنفال ٢٧ .

أى ما ائتمنتم عليه .

« إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً » الأحزاب ٧٢ .

والأمانة هنا قليل هى كلمة التوحيد وقليل العدالة وقليل حروف التهجى وقليل العقل وهو صحيح ، فإن العقل هو الذى لحصوله يتم تعلم كل ما فى طوق البشر تعلمه وفعل ما فى طوقهم من الحيل وبه فضل الإنسان على كثير من خلق^(٢) .

وقد يكون معنى الأمانة فى هذه الآية : الفرائض المفروضة — أو النية التى يعتقدونها فيما يظهره من الإيمان ويؤديه من جميع الفرائض الظاهرة . لأن

(١) المعجم الرسيط ج ١ ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) المرجع السابق .

الله تعالى اتتمنه عايبها (أى النية) ولم يظهرها لأحد من خاقه فمن أضر من التوحيد مثل ما أظهره فقد أدى الأمانة (١) .

(إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون) الحجرات ١٥ .

الإيمان هنا هو الصدق فالمؤمن هو المتضمن لهذه الصفة ومن لم يتضمن هذه الصفة فليس بمؤمن .

قال الزجاج صفة المؤمن أن يكون راجيا ثوابه خاشيا عقابه .

(فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذى اؤتمن أمانته) البقرة ٢٨٣ .

بعضكم بعضا أى بعض الدائنين بعض المدينين بحسن ظنه سفرا أو حضرا فلم يتوثق بالكتابة والشهود والرهن . وقرأ أبى فإن أو من أى أتمنه الناس ، ووصفوا المديون بالأمانة والوفاء والاستخاء عن التوثق من مثله (فليؤد الذى اؤتمن) وهو المديون وعبر عنه بذلك العنوان لتبينه طريقا للإعلام ولحملة على الأداء (أمانته) أى دينه (٢) .

(أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون) الأعراف ٩٧

الهمزة دخلت على أمن للاستفهام — بياتا : ليلا أى وقت مبيتهم .

(الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) قريش ٤ .

(وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا) البقرة ١٢٦ .

(وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا) إبراهيم ٣٥ .

(١) القاموس المحيط ج ١ .

(٢) روح المعاني للآلوسى ج ٣ ص ٥٤ .

الامن في الاحاديث النبوية :

عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إن المؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم » .

رواه ابن ماجه وهو صحيح

وقال أيضاً « والذي نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه (١) »

رواه أحمد في مسنده

قال ثعلب في الحديث الذى رواه جابر :

« ما آمن بي من بات شبعانا وجاره جائع بجنبه وهو يعلم به » .

رواه الطبرانى والبخارى

(١) أى ظله وشبهه .

لمحة تاريخية

تاريخ التأمين

التأمين البحري :

قبل مئات السنين ، بعد أن افتتح البحارة والمستكشفون المسالك التجارية الكبرى حول العالم ، كان التجار الذين يشحنون بضائعهم بحراً يخاطرون بموارد عيشتهم وأرزاقهم ، إن لم يكن كلها فجلاً ، كلما أفلعت السفن التي تحمل بضائعهم من الموانئ المختلفة . وطالما أدى ضياع السفن وحمولاتها إلى خراب مالى مدمر ، سواء لأصحاب السفن الضائعة ، أو لأصحاب البضائع المشحونة بها ، وبالإضافة إلى ذلك كانت ثمة مخاطر هائلة فى تلك الأيام ، تتراوح بين مسالك البحر غير المطروقة وأعمال القرصنة .

ويرجح كثير من الكتاب أن التأمين البحرى لا بد قد بدأ فى ردوس حيث كانت مركز الامبراطورية الشرقية مستندين فى ذلك إلى وجود قانون صادر فى ردوس خاص بالخسارة العمومية وما لذلك من علاقة بفكرة التأمين .. وقد قيل إن التأمين البحرى كان معروفاً فى الامبراطوريات المتناثرة على البحر الإليين^(١) .

غير أن المؤكد أن الامبراطورية الرومانية هى أول من ابتدع فكرة التأمين البحرى إذ كان يطلب من تجار الأسلحة المخاطرة باستثمار رؤوس أموالهم ، وذلك بإرسال الأسلحة بحراً لتزويد قوات الامبراطورية بها -

(١) راجع « التأمين البحرى تأليف جمال عياد ص ٨ » .

فكانت الدولة تضمن للتاجر ماله إذا فقدت الأسلحة بفعل العدو أو أخطار البحر .

كما أن اليهود الفرنسيين الذين طردوا من فرنسا عام ١١٨٢ م قد فكروا في نظام لضمان نقل أمتعتهم وهي نفس فكرة التأمين البحري .

ولا شك في أن المدن الشمالية بإيطاليا المعروفة « بالومبارد » ومنها فلورنسا وجنوا كانت مركزاً هاماً للتجارة وبالتالي للتأمين البحري على أساس على منظم وقد قيل إنهم بدأوا حوالي القرن الثاني عشر ، فكان التاجر يحصل على مبلغ ما مقدما يرده إلى من أقرضه إياه إذا وصلت السفينة بسلامة إلى ميناء الوصول وهو ما يسمى بالقرض البحري ، ويحتفظ بالمبلغ إذا فقدت السفينة أثناء الرحلة ، وكان من الطبيعي أن الفائدة التي يدفعها المقترض مرتفعة نسبياً لتقابل خطر ضياع السفينة كلها ، والمقابل لهذا الخطر عرف أخيراً برسم أو مقابل التأمين .

ولكن الحال لم تستمر بسبب الحروب والغزوات فاضطر التجار وعائلاتهم إلى النزوح من اللومبارد إلى فرنسا وبلجيكا ، كما هاجر كثير منهم إلى إنجلترا .. ومعهم عاداتهم في التجارة والتأمين .

وكانت معظم عائلات اللومبارد الذين هاجروا إلى إنجلترا من اليهود (١) الذين اشتهروا بمعاملات الربا وتمسكوا من منافسة غيرهم بتحديد سعر فائدة أقل فزادت أعمالهم مما ساعد على تثبيت أقدامهم في إنجلترا وكونوا بعد ذلك ثروات طائلة .

(١) المرجع السابق ص ٩

ولقد استفادت إنجلترا من نشاط جماعة اللومبارد في ميدان التجارة والتأمين ، ولما جاء الملك هنرى الرابع حدد إقامتهم في دائرة معينة يشقها مجرى من المياه وبالرغم من وجودهم في منطقة غير صحية تمكنوا من الصمود وأقاموا بنايات لسكنهم ومكاتبهم وشقوا شارعا باسمهم لا يزال يعرف للآن في لندن باسم شارع « اللومبارد » .

وفي نفس الوقت الذى كان تجار شارع لومبارد يمارسون فيه التأمين البحرى كان تجار آخرون يمارسون نفس النوع من التأمين في شمال أوربا ومعظمهم كان من الألمان . ومن العدل أن يقال بأنهم أيضا ابتدعوا — مع جماعة اللومبارد — فكرة التأمين البحرى ، ولكن لم يكن ينظم هذه الممارسة أية قوانين أو نظم موضوعة قبل عام ١٦٠١ ، إذ في ذلك العام بدأ الاهتمام بالتأمين واعترفت به القوانين الانجليزية فصدر قانون في عهد الملكة اليزابيث يسمى بقانون اليزابيث لعام ١٦٠١ وهو أول تشريع يعالج التأمين بمعناه الحالى (١) .

وبدأ بعض التجار يتفرغون لمزاولة التأمين البحرى ، وكان جانب كبير من أعمال التأمين يتم في المقاهى حيث يجتمع رجال الأعمال وأكثر التعاقدات التى أبرمت وقتئذ في مقهى يملكه « ادوارد لويديز » ، وكان ذلك المقهى النواة الأولى لمؤسسة لويديز . . أشهر مؤسسات التأمين في عصرنا الحاضر .

(١) تجب الإشارة هنا إلى أن العالم الجليل أبا محمد عبد الله بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ (١٢٢٣ م) ألف موسوعته المعروفة « المغنى » سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) في ٩ مجلدات وسبق قانون اليزابيث العام بما يقرب من ستة قرون فتحدث عن التأمين على البضائع في البحر في الجزء الرابع ص ٥٦٥ طبعة دار المنار سنة ١٣٦٧ هـ .

ظهور التأمين ضد الحريق :

وفي عام ١٦٦٦ شب حريق كبير في لندن أتى على الجانب الأكبر من المدينة فجعل الناس يتدبرون الطريقة التي يمكنهم بها أن يحموا أنفسهم من الكوارث المماثلة في المستقبل ، وكان الحل الواضح يكمن في التأمين . وبعد ذلك بأعوام قليلة افتتحت في لندن المكاتب الأولى للتأمين ضد الحريق ثم انتشرت في فرنسا وبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم ينته القرن الثامن عشر حتى كان نظام التأمين قد انتشر في البلاد الأوروبية والأمريكية .

ظهور التأمين على الحياة :

وفي القرن التاسع عشر بدأ التأمين على الحياة في الظهور ، ولم يعرف قبل ذلك التاريخ باعتباره نوعا مستقلا ، وإنما عرف كتابع للتأمين البحري ، كالتأمين على حياة الملاحين ضد حوادث البحر والقراصنة ، ولكن ذلك التأمين كان وقتئذ لأجل قصير ، لرحلة واحدة مثلا . وفي مرحلة لاحقة عكس علماء الرياضيات على دراسة توقعات حياة الإنسان فتمكنوا — على ضوء هذه الدراسة — من وضع جداول بأقساط التأمين على أساس سن الفرد وحالته الصحية .

ظهور التأمين من المسؤولية :

وعلى مدى القرن التاسع عشر حدث التطور الصناعي الخطير بسبب الكشف عن البخار ثم باختراع الآلات الميكانيكية ، مما أدى إلى ازدياد المصانع وتقدم وسائل النقل ، ومن ثم زادت المخاطر وكثرت الحوادث ، وزادت حالات المسؤولية فدفع ذلك أصحاب الأعمال إلى التأمين على مسؤولياتهم

التي تنشأ من نشاط الآلات في مصانعهم ، بل إن المشرع ألزمهم في الكثير من الحالات بالقيام بهذا التأمين ، وهكذا ظهر التأمين من المسؤولية ، ومنه التأمين من خطر الحوادث. وحوادث العمل بوجه خاص ومخاطر النقل وغيرها .

ومع ظهور النقل الجوي وتحسن وسائله ، أقبلت شركات التأمين على تغطية المخاطر التي قد تنشأ منه سواء تلك التي تتعرض لها الطائرات نفسها ، أو ما تنقله من أشخاص وبضائع .

انتشار التأمين وتوسع أغراضه .

ومع توسع الأعمال وظهور وجوه نشاط جديدة للإنسان زاد انتشار التأمين ودخل في مجالات كثيرة لم يكن أحد ينتظر أن يشملها التأمين ، بل وصل في هذه الأيام إلى مجالات تثير الدهشة والعجب كالتأمين على صوت المطرب وسيقان الراقصة والنجاح في الانتخابات .

ولا يزال الاتجاه نحو المحدثات من عقود التأمين في طريق الانتشار والتوسع ومن ذلك مثلاً عناية بعض شركات التأمين بتغطية المسؤولية التي قد تترتب على استعمال المنتجات كأن تتعاقد شركة من شركات تصنيع المواد الغذائية مع إحدى شركات التأمين أو هيئاته على تغطية مسؤوليتها في حالة ظهور أضرار تحل بالمستهلكين .

عقد التأمين^(١)

تعريف التأمين من الوجهة القانونية .

لعل أدق التعريفات وأوفرها حظاً من التوفيق في تعريف التأمين هو ذلك التعريف الذى أورده الأستاذ / هيمار بكتابه في شرح التأمين ، فقد عرف التأمين على الوجه الآتى :

« التأمين عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن ، تعهد بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر معين ، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة وفقاً لقوانين الإحصاء » .

وهذا التعريف — فى نظر علماء القانون — يفضل غيره من وجهين :

الأول : أنه يصدق على نوعى التأمين ، فهو يشمل التأمين من الأضرار (التأمين على الأشياء والتأمين على المسؤولية) ، والتأمين على الأشخاص .

الثانى : أنه أبرز العناصر القانونية والعناصر الفنية لعملية التأمين ، فهو قد أورد العناصر القانونية التى لا بد من توافرها وهى :

طرفا العقد ، والخطر المؤمن منه ، والقسط ، والمبلغ الذى يدفعه المؤمن عند تحقق الخطر ، ثم إنه لم يغفل الناحية الفنية لعملية التأمين وما تقوم عليه من أسس وهى تجميع المخاطر المتحددة فى النوع والطبيعة وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء .

(١) عن بحث للرحوم الأستاذ عيسوى أحمد عيسوى .

انواع التأمين .

يقسم الباحثون التأمين من ناحيتين :

أولاً : من حيث شكله .

ثانياً : من حيث موضوعه .

أولاً : تقسيم التأمين من حيث الشكل

ينقسم التأمين من حيث الشكل الذى يتخذه إلى قسمين هما التأمين المتبادل أو التعاونى ، والتأمين لقاء قسط محدد ثابت وهو الذى نظمه القانون .

(١) فالتأمين التبادلى أو التعاونى هو أن يكتب بعض الأشخاص الذين يتعرضون لنوع من الخطر بمبالغ نقدية ليؤدى منها التعويض لآى مكتب منهم عندما يقع عليه الخطر المؤمن منه ، كأن يشترك أصحاب سيارات النقل التى تعمل على طريق معين فى دفع مبلغ من كل منهم لدفع تعويض لصاحب السيارة التى يقع لها حادث فى الطريق .

والذى يتولى التأمين التعاونى ليست هيئة مستقلة عن المؤمن لهم بل يقوم الأشخاص أنفسهم بدور المؤمن والمؤمن له .

وهذا النوع من التأمين لا يقصد منه الربح ، وإنما يقصد منه التعاون بين أصحاب المهنة الواحدة على تفتيت المضار وتوزيع المخاطر بينهم .

(ب) أما التأمين ذو القسط المحدد فهو الذى تقوم به شركات التأمين وهى مستقلة تماماً عن المؤمن لهم ، وفيه تتعهد الشركة التى تقوم بالتأمين بضمان الخطر الذى يتعرض له المؤمن له ، فى مقابل قيامه بدفع قسط دورى ثابت محدد فى عقد التأمين .

وشركة التأمين في هذه الحالة تتحمل الخسارة ويؤول إليها الربح الناتج عن هذه العمالية فالقصد المباشر لهذا النوع من التأمين - من وجهة نظر المؤمن - إنما هو الحصول على الربح^(١).

ثانياً : تقسيم التأمين من حيث الموضوع

ينقسم التأمين من حيث الموضوع إلى عدة تقسيمات منها :

(١) تأمين اجتماعى وتأمين خاص .

(٢) تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص .

التأمين الاجتماعى والتأمين الخاص

يقصد بالتأمين الاجتماعى تأمين الأشخاص الذين يعتمدون في معاشهم على كسب عملهم من بعض الأخطار التى يتعرضون لها فتعجزهم عن العمل كالمرض والشيخوخة والبطالة ، ويقوم هذا النوع من التأمين على فكرة التضامن الاجتماعى .

أما التأمين الخاص أى الفردى فهو الذى يعقده المستأمن ليؤمن نفسه من خطر معين فالدافع إليه هو المصلحة الشخصية البحتة .

والخلاف بينهما أن النوع الأول إجبارى .. ويتعاون في دفع الأقساط مع المستأمن أصحاب العمل والدولة ، بخلاف التأمين الخاص الذى يتحمل فيه المستأمن قيمة القسط كاملة . ولهذا كان التأمين الاجتماعى من نظم القانون العام لأن الدولة طرف من أطرافه .. ولذلك لا تحكمه القواعد المنظمة للتأمين الواردة في القانون المدنى ، ويشرف على هذا النوع هيئة حكومية هى هيئة التأمينات الاجتماعية .

(١) هذه كلمة حق .

تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار

تأمين الأشخاص يشمل أنواع التأمين المتعاقبة بالإنسان من حيث وجوده وحياته أو من حيث صحته وسلامته ، ولذلك ينقسم إلى نوعين أساسيين هما :

التأمين على الحياة : أن يعقد شخص مع شركة التأمين عقداً على مقدار معين من المال لمدة محدودة من الزمن ، ويلتزم الشخص بهذا العقد ، للشركة ، بدفع هذا المقدار على أقساط شهرية مثلاً ، وتلتزم الشركة بدفع هذا المال كله إن تمت له السلامة إلى نهاية المدة المحددة ، وتدفع له هذا المال مع الأرباح الربوية أو من غير أرباح حسب الشرط المتفق عاياه ، وكذلك تلتزم بدفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خافاً له في هذا المال إذ مات في أثناء المدة ولو لم يدفع من مال التأمين إلا قسطاً واحداً .

التأمين على الحوادث : هي نفس صورة التأمين على الحياة ، والفرق أن التأمين في الصورة الأولى ضد الوفاة وفي هذه الصورة ضد إصابة جزء من أجزاء الجسم .

تأمين الأضرار :

هو التأمين الذي يقصد به تعويض المؤمن له عن خسارة تلحق ذمته المالية ، وهو ينقسم إلى نوعين رئيسيين : تأمين الأشياء ، وتأمين المسؤولية . وصورة التأمين على الأموال أن يعقد شخص مع شركة التأمين عقداً يضمن به سلامة داره أو سيارته أو أثاث منزله أو بضاعته سواء كانت في متجره أو أثناء نقلها بمختلف الطرق براً وبحراً وجواً من أخطار الدمار والحريق والضياع والسرقة . . . الخ ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة مبلغاً معيناً من المال كل سنة أو كل شهر حسب الشرط أو عن عملية بذاتها كعملية

نقل ، ويختلف هذا المبلغ حسب القيمة التي يتفق عليها الطرفان للمال المؤمن عليه .

والمبلغ الذي يدفعه المستأمن لا يسترده بأى حال، إنما يكون خالصاً لشركة التأمين ، على خلاف الحال فى التأمين على الحياة .

وفى نظير هذا العقد تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كله إذا هلك أو تلف بحريق أو غرق أو غير ذلك مادام عقد التأمين قائماً ولو لم يدفع إلا دفعة واحدة .

الخواص القانونية لعقد التأمين

يقول علماء القانون إن من بين الخواص القانونية لعقد التأمين أنه :

- عقد ملزم لطرفيه .
- من عقود المعاوضات .
- عقد احتمالى أى من عقود الغرر .

وتفصيله كما يلى :

التأمين عقد ملزم : ينشئ عقد التأمين التزامات على عائق كل من المؤمن والمؤمن له ، فهو يلزم المؤمن له بأن يدفع أقساط التأمين ، ويلزم المؤمن أن يدفع للمستأمن التعويض المالى أو المبلغ المؤمن به .

التأمين عقد معاوضة : يعتبر التأمين عقد معاوضة سواء بالنسبة إلى المؤمن أو المستأمن ذلك أن المؤمن يتحمل الخطر فى مقابل دفع المؤمن له الأقساط . فالخطر هو مقابل القسط الذى يدفعه المؤمن له ، فكل من طرفى التأمين يحصل على مقابل لما يؤديه .

وبفرض أن الخطر المؤمن منه لم يتحقق ، فهل يظل التأمين مع ذلك عقد معاوضة ؟ مع أن المؤمن قبض الأقساط التي دفعها المستأمن ولم يدفع هو أى شيء مقابلها ، أم إن ما دفعه المستأمن للمؤمن يعتبر هبة ويخرج العقد عن أن يكون معاوضة ؟

يجيب علماء القانون عن ذلك بأن عقد التأمين لا ينقلب عقد تبرع بأى حال ، حتى في حالة عدم تحقق الخطر المؤمن منه ، لأن الأقساط التي يدفعها المستأمن إلى المؤمن ليست مقابل المبالغ المؤمن به ، بل هي مقابل تحمل المؤمن للخطر ، أى هي مقابل نقل عبء الخطر من المستأمن إلى المؤمن ، فالأقساط التي يؤديها المسأمن إلى المؤمن هي ثمن ^(١) الضمان أو الطمأنينة التي يبدئها المؤمن في نفس المستأمنين طوال مدة التأمين .

الزامين عقد احتمالي : يقرر العلماء أن التأمين من العقود الاحتمالية أو عقود الغرر ويظهر هذا الوصف بوضوح من الموضع الذي يحتله عقد التأمين في المجموعة المدنية المصرية ، فالمرشح يتكلم عن عقد التأمين في الباب الرابع من كتاب العقود الذي يحمل عنوان (عقود الغرر) .

والعقد الاحتمالي هو العقد الذي لا يستطيع فيه أحد المتعاقدين أو كلاهما وقت العقد معرفة مدى ما يعطى أو يأخذ من العقد ، فلا يتحدد مدى تضحيته إلا في المستقبل تبعاً لأمر غير محقق الحصول أو غير معروف وقت حصوله .. وعقد التأمين تبعاً لذلك يعتبر عماليه احتمالية وذلك لأن مقابل القسط ليس

(١) يؤدي جهاز الثمن في عمليات التأمين التجارى دوراً رئيسياً مما يقطع بأنه منقطع الصلة بالدوافع الإنسانية المجردة عن المصالح الشخصية .. كما يزعم المدافعون عن التأمين التجارى .

أمر أحققاً ، فإذا لم يتحقق الخطر فإن المؤمن لن يدفع شيئاً أو يكون هو الكاسب
أما إذا تحقق الخطر فسيُدفع المؤمن إلى المستأمن مبلغاً لا يتناسب مع القسط
المدفوع ويكون المستأمن هو الكاسب ، وبذلك يتوقف على الصدفة وحدها
أن يكون المستأمن أو المؤمن هو الذى يستفيد من عمالة التأمين .

وظيفة التأمين

إن المفهوم المائل في أذهان الباحثين المختصين بعقد التأمين أنه نظام تعاوني تضامني ، يؤدي إلى توزيع أضرار المخاطر والأضرار التي تصيب فرداً معيناً على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم بدلا من أن يحمل هذا الضرر الشخص المصاب وحده .

ويقولون إن التأمين قائم على الأخلاق الحميدة لأن الشخص الذي يؤمن على حياته لصالح أسرته إنما يؤثر غيره على نفسه ، رغم ما في عمله التأمين من صفة احتمالية تجعله في الظاهر عملية من عمليات المضاربة والقمار التي لا تتفق مع الأخلاق .

ويقولون إن للتأمين أغراضاً يحققها ، ووظائف ينهض بها ، فالقصد الأول من التأمين والغاية القريبة التي يشدها المؤمن له من ورائه هو أنه يحقق له الحصول على مبلغ من المال في حالة وقوع الخطر المؤمن منه ، إلا أن وراء هذه الغاية القريبة المباشرة للتأمين غايات أخرى يحققها ووظائف يقوم بها ويمكن إجمالها فيما يلي :

- ١ — التأمين عامل من عوامل الأمان .
- ٢ — وهو وسيلة من وسائل الائتمان .
- ٣ — ثم إنه وسيلة من وسائل تكوين رؤوس الأموال .

ولتوضيح هذه الوظائف نفصلها فيما يلي (*) :

(*) عن بحث للرحيم الأستاذ عيسوى أحمد عيسوى وهذا الجزء من البحث يرد عادة في أوراق الدعاية التي تصدرها الشركات .

الوظيفة الأولى : التأمين عامل من عوامل الأمان :

إن التأمين يبعث في نفوس الأفراد الأمان والطمأنينة ، لأنه من قبيل الاحتياط لأحداث المستقبل ومفاجآت القدر ، فهو يؤمن الشخص من خسارة قد تلحقه في ماله أو تصيبه هو أو غيره في نفسه .

وهذا الأمان الذي يحققه التأمين يوجد في نوعي التأمين : التأمين من الأضرار ، والتأمين على الأشخاص .

الوظيفة الثانية : التأمين وسيلة من وسائل الائتمان :

ويقولون إن التأمين وسيلة من وسائل الائتمان ، فهو يساعد الفرد في الحصول على ما يحتاج إليه من ائتمان بوسائل متعددة ، ذلك أن الوسيلة التي يعتمد عليها أغلب الأفراد في الحصول على ما يحتاجون إليه من قروض هي تقديم مال من أموالهم إما عقاراً أو منقولاً ضماناً للقرض ، ومادام هذا المال موجوداً لم يتلف أو يهلك يظل الضمان قائماً ومتحققاً ، ولكن هذا المال قد يفقد أو يسرق أو يحرق فيضيع ما كان يعول عليه الدائن من ضمان ، فتفاديا لهذا الاحتمال وتمكيناً للدائن من الحصول على حقه جرت العادة على أن يازم المقرض المقرض بأن يؤمن على الشيء المرهون ضد السرقة أو ضد الحريق ، حتى إذا وقع شيء من ذلك حل التأمين محل الشيء المرهون .

وقالوا أيضاً إنه إذا لم يكن لدى الراغب في الائتمان مال يقدمه ضماناً للدائن ، وكان يعتمد في سداده للدائن على ثمرة عمله ، فإنه يستطيع الحصول على الائتمان الذي ينشده إذا هو آمن على حياته لصالح الدائن فيؤول مبالغ التأمين في حالة وفاته إلى دائته .

الوظيفة الثالثة : تكوين رؤوس الأموال:

يؤدي التأمين وظيفة مهمة هي تكوين رؤوس الأموال عن طريق جمع الأقساط التي يدفعها المستأمنون ، وهذه المبالغ الطائلة يجب بطبيعة الحال أن توظف في أوجه النشاط المختلفة ، فالأموال التي تجمعها شركات التأمين تفيد المستأمنين والاقتصاد القومي على السواء .

ثم إن شركات التأمين تحتفظ تحت أيديها بمبالغ كبيرة ، وهي تستطيع أن تستثمر هذه المبالغ في السندات العامة التي تصدرها الدولة عند حاجتها إلى قروض . . كما تستثمرها في غير ذلك من الأوراق المالية أي أسهم وسندات الشركات من الدرجة الأولى ، عادة .

الهيئات التي تقوم بوظيفة التأمين

تتخذ الهيئات التي تقوم بوظيفة التأمين . . عديداً من الأشكال والصور .
ويمكن إدراجها تحت أقسام ثلاثة :

الأول : أن يكون بواسطة جمعية تعاونية تضم جميع المستأمنين .

الثاني : التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الحكومات عادة .

الثالث : أن يكون من شركة تؤلف لهذا الغرض .

ونفصل كل نوع فنقول :

التأمين التعاوني

كانت الذئشة التاريخية للتأمين تعاوناً وتبادلاً فيما بين أفراد المهنة الواحدة أو المحلة السكنية أو الحرفة أو الصناعة ، وهذا صحيح ، وبقيت صور من هذا التعاون تراءى من وقت لآخر ، فنجد مثلاً أن الجالية الفرنسية في مدينة عربية ، تنشئ فيما بينها نظاماً يقال له صندوق أو نحو ذلك ، ويشترك في هذا النظام من أراد (والإقبال جماعي عادة) ويسهم كل مشترك بمبلغ يتفق عليه ، فن وقع به مكروه على شخصه أو أسرته أو ماله فإن حصيلة هذا الصندوق كاملة تدفع إلى المضرور ، إذا نصت المشاركة على ذلك .

وواضح أن هذا التنظيم التعاوني يصدر عن نزعة إنسانية ، وفكرة الاستغلال مستبعدة منه ، فإن المستأمنين من الأخطار هم أنفسهم المؤمنون الذين يدفعون التعويض عن الخطر أو الضرر عند حدوثه .

التأمين الاجتماعي

وهذا النوع من التأمين تقوم به الحكومات بواسطة هيئات تابعة لها ويشمل ما يلي :

١ - نظام المعاشات والمكافآت التي تعطى للعاملين عند انتهاء الخدمة أو تركها ويقوم بتنظيم ذلك وتوضيح شروطه قانون المعاشات .

٢ - التأمين الاجتماعي ويتناول ما يلي :

(أ) تأمين إصابات العمل ، والغرض منه رعاية العامل في حال إصابته بأحد الأمراض المهنية أو بحادث أثناء قيامه بعمله أو بسببه وتتولى الهيئة المختصة علاج المصاب والإنفاق عليه في هذا السبيل وإعطائه معونة مالية مدة تخافه عن العمل .

(ب) التأمين الصحي : ويستوجب علاج العامل والقيام بنفقات هذا العلاج وذلك عندما يمرض سواء في العمل أو خارجه .

(ج) التأمين ضد البطالة : ويستوجب أن يصرف للعامل تعويض مدة بطالته يوازي جانباً من مرتبه الذي دفع الاشتراك على أساسه ، ويصرف له ذلك القدر دورياً .

(د) التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة : وبه يستحق المستأمن معاشاً عند بلوغه سن التقاعد أو عند إصابته بعجز كلي ، كما يستحق ورثته معاشاً عند الوفاة . وتكفل الحكومة هذه الأنواع من التأمين للعاملين نظير استقطاع مبالغ من مرتب كل عامل لكل نوع من هذه الأنواع طبقاً للشروط التي يحددها القانون ، وهذه المبالغ المستقطعة تعتبر

في واقع الأمر ضريبة فرضها القانون^(١) لكي تتمكن الحكومة من تحقيق هذا النوع من التأمين .

التأمين التجاري

يقوم بهذا النوع من التأمين شركات ذات رأس مال كبير حيث لا يقوى الأفراد أو الشركات الصغيرة على القيام بهذا النشاط الذي يتطلب : جهازاً كبيراً من العاملين المتخصصين في الدعاية والإعلان والحساب الرياضى ، ورأس مال ضخيم يمكن الشركة من دفع التعويضات المطلوبة بسرعة ، ولذلك لا يقوم بهذا العمل إلا الشركات المساهمة وهى نوع من شركات الأموال حيث يكتب عدد من الأفراد يبلغ المئات أو الألوف في رأس المال .

والغرض الأول للشركة طبعاً هو إثراء أفرادها عن طريق جمع المال من المستأمنين واستثماره بطرق شتى تختارها وتراها وافية الربح مأمونة الخسارة.. فيكون للمساهمين في إنشائها ما يختصون به أنفسهم من الفرق بين ما يدفع في تعويض الأضرار التي تنزل ببعض المستأمنين المتعاقدين مع الشركة .

(١) هكذا في بعض المراجع ونرى ضرورة التفرقة بين مفردتين إحداهما الضريبة والأخرى الرسم وهذه التفرقة اصطلاحية أو فنية فالضريبة تكون مجرد اشتراك جبرى في الموارد العامة دون اشتراط الحصول على مقابل معين من باب المصروفات العامة.. كضريبة الأرباح وضريبة الإيراد العام.. أما الرسم فهو اشتراك مالى بدوره ولكن في مقابل خدمة معينة أو متاع على وجه ما.. مثل الرسوم القضائية ومثل أقساط التأمين الاجتماعى — على أن كلا من المفردتين يرمز إلى فريضه مالية أو استقطاع من موارد الفرد ولذلك تركنا لفظة الضريبة في مكانها من الآن على نحو ما تجرى به بعض الأقلام .

وبين ما يتجمع لهم من عمليات الاستثمار من الربح وما ينضم إليه من الأقساط التي يقوم المستأمنون بدفعها .

ويقوم هذا النوع من التأمين على عقد يتم بين المستأمن والشركة يلتزم بموجبه أن تقوم بتعويض المستأمن عما يصيبه من الضرر في جسمه أو في ماله في مدة معينة وذلك بأن تدفع إليه قيمة ما فقد منه بسبب ما ينزل به أو تصلح ما فسد له من متاع (سيارة مثلاً) وذلك في حدود ما نص عليه العقد ، وقد يكون التزام الشركة مستوجبا عليها أن تدفع للمستأمن مبلغاً معيناً من المال عند مضي المدة المحددة في العقد ولو لم ينله فيها ضرر كما في التأمين ضد الوفاة، ويلتزم المستأمن بموجب العقد أن يدفع أقساطاً شهرية أو سنوية إلى الشركة مقابل ذلك الضمان .

الباب الثاني

التأمين بين الحقيقة والدعاية

الفصل الأول : وضع التأمين في حياتنا العمالية .

الفصل الثاني : الصور المعروفة للتأمين .

الفصل الثالث : أهداف التأمين التجاري وأخطاره .

الفصل الرابع : التأمين والبحث عن الحقيقة .

فى الباب الأول الذى جعلناه مدخلا لهذا البحث . . عرفنا ما هو التأمين كما فى المعاجم وفى التشريع ، وكظاهرة كيف بدأت وكيف انتشرت .

وفى هذا الباب نبحت فى واقع التأمين الذى نلسه فى نواحى كثيرة من حياتنا العملية ويمثل جانباً كبيراً من الحياة الاقتصادية ، وبيان ذلك :

فى الفصل الأول نتحدث عن ضرورة التأمين والمجالات التى يدخل فيها ومن يقوم بعبء تأمين الفرد فى كل مجال .

وفى الفصل الثانى نعرض للصور المعروفة للتأمين فنبدأ بالتأمين الذاتى وننتهى إلى التأمين التجارى مروراً بالتأمين التبادلى .

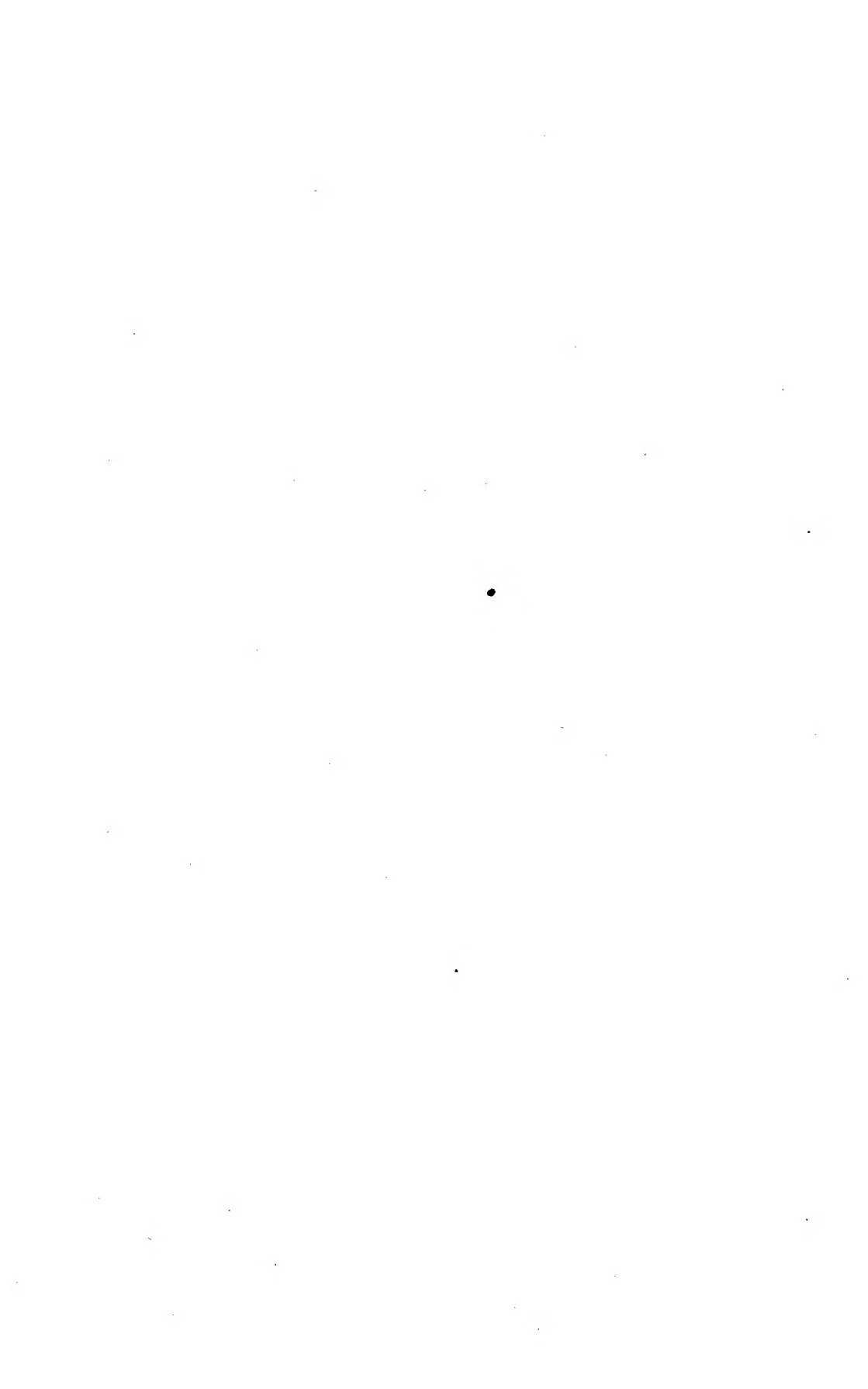
ونفرد الفصل الثالث لتوضيح أهداف التأمين التجارى والوسائل التى تتبعها الشركات والاحتكاكات الكبيرة لتحقيق هذه الأهداف وما ينتج عن ذلك من مخاطر .

وفى الفصل الرابع نذكر الجو المحيط بدراسة التأمين وجهود العلماء فى ذلك وإمكانات الفقه الإسلامى الواسعة لعرض مختلف العقود على الشريعة ، وأقوال العلماء الأجانب عن تجارة التأمين وتوافر عناصر الرهان والمقامرة فى عقده .

الفصل الأول

وضع التأمين في حياتنا العملية

- الأمن مطلب فطري
- الإسلام والأمن
- مجالات الأمن
- الدولة في الإسلام
- وظيفة التأمين والعضو الذي يؤديها



وضع التأمين في حياتنا العملية

التأمين الذى تقوم به الدولة ممثلة الآن في وزارة التأمينات بأجهزتها ، مباشرة ، كالهيئة العامة للتأمين والمعاشات . وهيئة التأمينات الاجتماعية .. والتأمين الذى تقوم به الشركات التجارية بقصد تحقيق الأرباح .. كلاهما أمر واقع .. والمفروض أن القصد الأول من التأمين هو كفالة حياة كريمة للورثة إن فقدوا العائل ، وللمستأمن إذا أصابه العجز عن الكسب بتقدم السن أو كنتيجة لحادث .

وفى هذا الفصل نتحدث عن ضرورة الأمن للفرد وكيف يمكن تحقيقه .. ومن الذى يكمله فى شتى المجالات وبالله الموفق .

الأمن

الأمن مطلب فطرى .. ولا جدال فى أن كل إنسان مسئول يسعى إليه قدر طاقته ... ويحرص على الاستزادة منه ومد ظله على من هو مسئول عنهم ويصدق هذا القول على رب الأسرة وولى الأمر ... أو يصدق على كل راع فى رعيته .. وقد ذكره القرآن الكريم فى أكثر من آية .. وإنما نشير إلى قوله جل شانه (فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) فذكر الجوع رمزاً لحاجات البدن «وهو أشدها قسوة» وذكر الخوف وهو بجميع حاجات النفس .. ولا يرددها إلا الأمن .

والأمن من الإيمان .. ومن المادة ذاتها أيضاً .. الاتممان وإذا كان

الأسلوب العلمى يقتضى عزل القضايا الفكرية الجزئية عند بحثها .. فإن هذا العزل لا بد وأن يعقبه الجمع من جديد .. ولهذا الإشارة ما بعدها فى الموضوع المناسب .

الإسلام والأمن

ولا يصح فى الفهم إذن، القول بأن الدين الذى نعرف عنه السكال المطاق ، والنسبى ، والدائم بغير قيد ولا شرط .. قد جاء خلوا من القواعد والأوضاع التى تحقق الأمن .. على كل ما يمكن تحصينه من الحقوق والمتاع .. بل إن التكافل الذى فرضه الإسلام فرضاً على كل مسلم قادر (لصالح الجماعة) كما فرضه على من يحمل فيهم الأمانة أو الولاية العامة .. هذا التكافل بالغ من السكال ما لا يمكن أن تقترب منه أية صورة أخرى تنسب إلى أسماء أعجمية مشهورة (من أمثال اللورد بيفرديج فى التاريخ المعاصر) وفى الضمان الذى عرفه فقهاء المسلمين لتحديد المسؤولية المترتبة على العقود ، ما يواجه كل نشاط طيب وشريف .

ولا يتسع المجال ولا الوقت لذكر الخطوط الخارجية للنظام الاقتصادى الكامل الذى جاء به الإسلام ، وإنما زبد وحسب أن ندعو إلى الدقة عند النظر فى بعض العبارات التى جرت بها الأقلام ، كالقول بأن التأمين عقد مستحدث لم يتناوله نص فى الشريعة بالحظر أو بالإباحة ، والقول أيضاً بأنه تغلغل فى المعاملات حتى فرض وجوده على الناس وأنه شاع وذاع وتفرع وتنوع .. فى مجالات التجارة والصناعة ومعظم وجوه النشاط الاقتصادى ، رضاً أو نزولاً على حكم القانون الوضعى .

هذه العبارات ونظائرهما جديرة بالملاحظة والدراسة ولعل القيود الصحيحة

ترد عليها ، فينصرف مدلولها إلى صور أخرى بخلاف الأمن الذي كفلته الشريعة وإليه وحده تطمئن النفس .

مجالات الأمن

ويقع الأمن في مجالات ثلاثة ، بيانها :

الأمن داخل البلاد : وتتولاه الشرطة والعسس والحراس .

والأمن عند الحدود : وتتولاه الأسلحة الثقائية المشهورة كأسلحة البر والجو والبحر ، وما قد يستجد من تطوير لهذا كله ، بالإضافة إلى القوة البشرية التي تتولى توفير الأمن بمواجهة الأعداء .

وتأمين النفوس : على الحياة والرزق المقسوم والثروة المملوكة للأفراد وكفالة قدر من الغنى عن الناس للأسرة إن هي فقدت العائل أو إذا حل به مكروه بحادث أو بسبب المهنة ..

إذن مجالات الأمن ثلاثة على وجه التحديد :

أمن داخل البلاد ، وأمن عند الحدود ، وأمن على الأسرة في قيامها ونموها وانقضائها .

هذا القدر من التعميد العلمى لمجالات الأمن لا يشير خلافاً .. ومع ذلك نرى في واقع الحياة عجباً .. فالمرتزقة مثلاً تكسب العيش بترويع الأمنين فيستخدمهم المعتدى أو المغتصب لكي يقيم دعائم سيطرته الظالمة .. والفرق بين المجاهد الذى يدافع عن الدين والوطن من ناحية وبين المرتزق من ناحية أخرى هو فرق واضح .. فالأول يتخذ في الحياة منهاجاً تطمئن إليه الفطرة السليمة وترضى عنه الشريعة .. والآخر يكسب كسباً خيثياً ويقوم بدور

لا يقره شرع ولا عرف . . ومن هذه الأمثلة البسيطة يتضح لنا أنه إذا تدخل الأفراد والجماعات من الناس في مجالات توفير الأمن للمجتمع فإنهم بذلك يعتدون .

الدولة في الإسلام

ومن أعجب ما اشتملت عليه الدراسات الحديثة في علم السياسة قول الثقات من الكتاب إن الثورة الفرنسية قامت في ١٤ يوليو ١٧٨٩ م . . ومع ذلك تأخر تطوير نظرية للدولة وتثبيت دعائمها مائة عام بعد هذا الحادث (المجيد) في تاريخ الإنسانية . . وكأنما كانت هذه الثورة مهبط الوحي الذي أنزل على الفرنجة في أرضهم . . وكأنما كانت هذه الثورة كفلق الصبح الذي يفصل بين النور والظلمات . . هذا في زعمهم . . والذي نراه أن الدولة قد نشأت واكتملت في المدينة المنورة في العشرة الأعوام الأخيرة من الرسالة الخاتمة — ووظائف الدولة ، كما نفهمها عن الشريعة السمحاء كما يلي : أن تقف بين الفرد والفرد لرفع المظالم ، وأن تقف بين الفرد والعالم الخارجي فلا ينزل الظلم برعاياها من فعل الخصوم والأعداء ، وأن تكفل للأجيال تعاقبا وترابا . . يجعل وجود الأئمة الإسلامية وجوداً متصلاً ، وأن تقيم العدل بين الناس ، وأن توفر أسباب الرزق الطيب لكل راغب فيه قادر عليه ، وأن توفر الأمن داخل الحدود وخارجها ولكل أسرة عاش عائلها أو سبق إلى الآخرة — هذه هي وظائف الدولة في أمة تؤمن بالله ورسوله وتحمل عقيدة التوحيد أساساً لكل خاطرة ولكل سلوك .

ولذلك يرحب لمؤان بالاتجاه الراشد الذي بدأ في بعض البلاد الإسلامية من حيث تدخل الدولة في ميدان النشاط التأميني والأخذ بنصيب

من هذا النشاط الذى كان من قبل وفقاً على شركات وهيئات محترفة تساندها رموس أموال جبارة وخبرة اقتصادية وأساليب إدارية كفالت لهذه الشركات والهيئات الهيمنة على أسواق رأس المال وعلى السيولة الدولية زهاء قرنين من الزمان حتى بدأت اليقظة التى نرى ملاحظها فى مؤتمرات علماء المسلمين وفى الاتجاه الحاضر الذى قضى بوضع الخبرات الاقتصادية والمالية فى خدمة علوم الشرع .

الوظيفة والعضو الذى يؤدّيها

فى هذه النقرة سنلتزم بالأطار الذى وضعناه للنشاط التأدينى الراشد ، أى أننا سنلتزم بالكلام عن الوزارة والمصلحة والمؤسسة ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى التأمين الذاتى الذى يتولاه طالب الأمن .. بمعنى أن يجتمع طرفا العمالية فى شخص واحد هو طالب الأمن .. إذ يؤمن نفسه .. إذن لدينا نوعان من الأعضاء الذين يباشرون وظيفة التأمين ، لا بقصد الربح — بل بقصد آخر سيتضح من سياق الكلام .

وعن النوع الأول نقول : يرى بعض الدول إنشاء وزارة متخصصة لشئون التأمين ، ومن هذا البعض مصر .. على أن إنشاء وزارة متخصصة قد يتأخر بعض الوقت وعندئذ يكفى أن يتولى هذا النشاط جزء من وزارة يقال له « مصلحة » ويتبع هذا الجزء وزارة قائمة بالفعل كوزارة الاقتصاد أو وزارة المالية .. وكل هذا منهج سليم .

ومن الدول ما يعدل عن المصلحة والوزارة إلى المؤسسات العامة استناداً إلى المفهوم المشهور عن المؤسسات العامة من حيث إنها تجمع بين حيوية القطاع الخاص والرفع عن الكسب أسوة بما هو مستقر لكل من المصلحة والوزارة .. وبعبارة أخرى إن المؤسسة العامة عند الذين يفضلونها تجمع بين (٤ — تأمين)

الحسينين : بين النشاط والحماس وحرية التصرف وهذه كلها من خصائص القطاع الخاص ، وبين إسقاط كل محاولة للحصول على ربح صاف من النشاط الذى تبشره المؤسسة . . وفى المراجع الوثيقة للتاريخ الاقتصادى تفصيلات بالغة الأهمية عن نشأة المؤسسات العامة فى كل من فرنسا سنة ١٨٤٢م وفى إنجلترا سنة ١٩٠٨م والأردار التى مرت بها هذه المؤسسات وإن كانت صورها فى بلد الأصل الأول « فرنسا » وبلد الأصل الثانى « إنجلترا » ليست متطابقة تماماً . . ثم إن النتائج العمالية التى حققها المؤسسات الاقتصادية العامة (ومنها مؤسسة التأمين) قد وجدت من الدراسات القيمة ما يستحق الرجوع إليه . . ومن ذلك دراسات الأستاذ « روبنس Robbins » أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد بجامعة لندن فى مؤلفين اثنين صدر سنة ١٩٥٢م وسنة ١٩٦٢م وفى هذا المقام يعيننا من أمر الوزارة والمصلحة والمؤسسة شىء واحد هو ألا يكون تحقيق الربح الصافى هدفاً لأية مفردة من المفردات سالفة الذكر الداخلة فى تكوين الجهاز التنفيذى للدولة (دخولا تاماً كما فى حالة المؤسسة العامة) وحكمة ذلك أن الأمن لا يباع . . ولأهمية هذه العبارة الموجزة سنعود إليها بشىء من التفصيل فى فقرة تالية . . ولكن قبل الانتقال إلى الكلام عن التأمين الذاتى نلاحظ وجود مفردات أخرى تشبه المؤسسة العامة ، وتختلف معها من بعض الوجوه ومن ذلك : الهيئة العامة والمنظمة . . ولقد نشأت هذه المفردات التى أشرنا إليها إشارات سريعة وهى المؤسسة العامة الاقتصادية والمؤسسة العامة النقاية والمؤسسة العامة التقليدية والهيئة العامة والمنظمة العامة والشركة العامة التى يمتلكها فرد واحد هو الدولة ، نقول إن هذه المفردات تعتبر صوراً مستحدثة من أشكال المشروعات وأجهزة التنفيذ . . ولقد نشأت هذه المفردات كلها فى ظروف اقتصادية مضطربة فكانت غامضة عند الذين ابتدعوا

وروجوا لها . . . وبقيت كذلك غامضة عند الذين عاقوا عليها أو أخضعوها للبحث العلمى . . . فلا عجب إذن حين نرى الغموض يكتنفها فى كل المراجع العربية إذ هى كذلك غامضة فى المراجع الأجنبية التى تصدر فى مجتمعات مسئولة عن محاولة استحداث صور من أشكال المشروعات والأجهزة تتفق والتيارات الاقتصادية التى بدأت مع الثورات : الفرنسية والصناعية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التى تراكبت فى مائتى عام مضت (١) .

(١) لمزيد من العلم بأشكال المشروعات . . راجع كتاب «الاقتصاد الإسلامى — مدخل ومنهاج» ، لل المؤلف .

الفصل الثاني

الصور المعروفة للتأمين

- التأمين الذاتي .
- طريقة الاحتياطى من الارباح
- التأمين التبادلى .
- التعاون فى التاريخ .
- التعاون فى القرآن الكريم .
- التعاون الاخلاقى والاقتصادى
- التأمين التجارى .
- دراسة سوق التأمين .



تحدثنا في الفصل الأول عن أهمية الأمن بالنسبة للإنسان وضرورة التأمين في مختلف مجالات الحياة .

وفي هذا الفصل نعرض الصور التي يعرف بها التأمين في الحياة المعاصرة فنبداً بالتأمين الذاتي والصور التي عرف بها ومنها وقيام طالب الأمن بتجنيب احتياطي من الأرباح لمقابلة أية خسائر في الأصول ثم التأمين التبادلي الذي يشترك فيه أكثر من مستأمن للحصول على التأمين دون اللجوء إلى شركات تجارية ، ونحدث عن تسمية هذا النوع بالتأمين التعاوني فنذكر بداية ظهور التعاون وكيف تطور إلى المراحل الأولى للماركية والفرق بين التعاون المذكور في القرآن الكريم وهو التعاون الأخلاقي ، والآثار المدمرة للتجارة في التعاون المعروف في الاقتصاد ...

كما نعرض بداية ظهور التأمين التجاري وانتشاره وكيف تضمن شركات التأمين أن تجني أرباحاً بالرغم من أية تعويضات تدفعها .

التأمين الذاتى

Self-insurance

وعن التأمين الذاتى نقول وبالله التوفيق :

هو المخرج الذى لجأ إليه طلاب الأمن حين اشتدت عليهم وطأة الشروط المفروضة بمعرفة الشركات المحترفة .. كما كان المخرج من المواقف الحرجة التى واجهها طلاب الأمن حين أخل المؤمن المحترف بالتزاماته .. وفى هذا تفصيل بالغ الأهمية لأنه يحقق أمرين أحدهما وصف جانب من واقع التأمين فى الحياة المعاصرة والأمر الآخر إنه يعتبر نواة صالحة لتنظيمات خاصة يباشرها الأفراد والجماعات فى إطار من القانون وتحت إشراف الدولة .. تمهيداً لمزيد من التدخل فى الميادين الاحتكارية التى تستغلها شركات تحترف صناعة التأمين .

وحين يجتمع للأمة مصالح حكومية أو وزارات للتأمين ، ومنظمات يندسب فيها طلاب التأمين لرعاية مصالحهم الخاصة تحت إشراف الحكومة ..

فإن هذين العنصرين مجتمعين إذا زحنا على الحياة العملية للأفراد ودوائر الأعمال فإن ميدان التأمين الاستغلالى الذى كان من قبل وقفاً على الشركات المحترفة .. يضيق .. ومن سبق الأحداث أن نقول إلى أى حد يكون هذا الضيق .. فلعله يختفى .. أو لعل القدر الذى يبقى منه يتضائل كما هى حال الجنود المرتزقة بالقياس إلى الجيوش المناضلة فى الحق المشروع .

نتنقل الآن : إلى صور التأمين الذاتى ونعرضها فيما يلى بإيجاز ...

الصورة الاولى

تكوين احتياطي من الأرباح

وفيها يتولى طالب الأمن الاستعداد لمواجهة الأخطار والحوادث المحتملة إن هي وقعت . . . ومن ثم يكون هو بذاته طالباً للأمن وهو بذاته المؤمن . . . ولهذا الأسلوب في مباشرة وظيفة التأمين تاريخ نجحته منه بما يلي :

ظهر هذا الأسلوب ، أول ما ظهر في الولايات المتحدة قبل غيرها . . . ونجح إلى حد أزعج شركات التأمين . . . ولا يضاح طريقة العمل . . . نضرب هذا المثل :

لنفرض أن مصنعاً يريد التأمين على موجوداته التي تبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار أمريكي ولنفرض أن القسط السنوي ١٪ فإن القسط يكون في هذه الحالة مائة ألف دولار . . . فيقوم صاحب المصنع بتجنيب هذا المبلغ وتوظيفه في أوراق مالية . . . وبهذا ينتفع بخبرة الهيئات المحترفة عند تحديده للقسط المناسب . . . ثم يكرر هذه العملية سنة بعد أخرى وقد يزيد المؤمن القسط طواعية واختياراً ليستعجل تكوين المسال المخصص لمواجهة الأخطار . . . وقد ترتب على ذلك أمران :

الأول : أن بعض الأخطار وقع في السنوات المبكرة لتنفيذ الخطة وتعرض صاحب المصنع لخسائر فادحة . . .

الأمر الثاني أن شركات التأمين وضعت سياسة تريد بها القضاء على الفكرة في مهدها وذلك بالامتناع عن تأمين أى جزء من الأخطار التي يتعرض لها من يباشر التأمين الذاتي . . . ذلك أن بعض هؤلاء كان يحتفظ بجانب من القسط تحت يده فيما وصفناه بأنه مخصص التأمين وليكن هذا الجزء ٢٠٪

من القسط ثم يدفع ٨٠٪ من القسط إلى شركة محترفة ، في مقابل مواجهتها لمثل هذا القدر من الأخطار إذا وقعت . وفي السنة التالية والتي بعدها .. يرفع طالب الأمن النسبة التي تحتفظ بها ويهبط بالنسبة التي يدفعها إلى شركات التأمين المحترفة ..

وهكذا .. حتى يصل بعد فترة من الزمن إلى مركز مالى من حيث التأمين يسمح له بمواجهة الأخطار منفرداً دون حاجة إلى شركات التأمين .. وهذا هو ما نخشاه الشركات .. ولذلك عمدت إلى فرض الشروط القاسية لهذا النوع من الحالات بحيث يجد صاحب المصنع أنه لا مصلحة له في معاداة هذه الشركات .. غير أن التقدم الاقتصادى خلال القرن العشرين ، من أوائله ، وما صاحب الذبساط المالى والتجارى من تنظيمات إدارية واقتصادية قد أعاد للتأمين الذاتى البقاء والازدهار ومن ذلك أن عرفت الدوائر التجارية والصناعية الكبرى نظاماً حديثة يمكن وصفها بالتكتلات والاتحادات .. فظهرت الاحتكارات ومن بعدها التكامل الرأسى والتكامل الأفقى وشركات المجموعة والشركات الشقيقة والشركة الأم والشركات الوليدة .. ظهرت هذه التنظيمات الاتحادية فى كل من أمريكا وأوربا .. وعندهما أخذ بعض بلاد العرب كالقطر المصرى لعهد المرحوم محمد طلعت حرب أى فيما بين سنتى ١٣٣٩ - ١٣٥٩ هـ (١٩٢٠ - ١٩٤٠ م) حين قام بنك مصر ومجموعة شركات مصر التى أسسها محمد طلعت حرب .. ولقد كان فى ظهور هذه التجمعات أو التكتلات فرصة مواتية لنجاح التأمين الذاتى عن طريق التساند فيما بين أعضاء المجموعة الواحدة من المجموعات التى أسلفنا الإشارة إليها .

وقبل أن نترك هذه الصورة الهامة من صور التأمين من حيث تحديد الجهة التى تقوم بها نقول إن التأمين الذاتى يهيئ للمصلحين فرصة ثمينة وعملية للخروج من الأوضاع الموروثة .. ووضع خطة طويلة المدى تساعد فريقاً من المجتمع (كالتجار والصناع) على مواجهة الأخطار بتنظيماتهم الخاصة .

الصورة الثانية التأمين التبادلي^(١)

وهذه الصورة الثانية تعتبر امتداداً للصورة الأولى ولكنها مع ذلك حالة خاصة نضرب لها بعض الأمثال فنقول : عندما قامت الحرب العالمية الثانية وتعرضت سفن الحلفاء الغربيين للغرق بفعل الغواصات الألمانية رفعت الشركات المحترفة أقساط التأمين أضعافاً مضاعفة في بضعة أسابيع حتى بلغت رسوم التأمين ١٢٪ عن الرحلة الواحدة ثم عمدت بعد ذلك إلى إسقاط المسؤولية عن كاهلها إذا كان الضرر الذي يلحق بالسفن ناتجاً عن النزاع المسلح وهو ما يسمى بشرط الحرب . ثم تعرضت انجلترا إلى غارات التدمير والإحراق التي ألحقت أضراراً جسيمة بالمدن الكبرى ومراكز الإنتاج والجسور والسكك الحديدية إلى آخر ما هو معروف من تاريخ الحرب العالمية الثانية ، وتكررت مواقف شركات التأمين من حيث إنكار المسؤولية عن تعويض الأضرار التي تنجم عن النزاع المسلح وقد وجد أصحاب المصالح المهدة (كأصحاب السفن والعمارات والسكك الحديدية) أنهم قد فقدوا الأمن الذي دفعوا له أثمناً طائلة طوال القرن التاسع عشر وإلى سنة ١٩٤٠ م ، وعندئذ لجأت كل جماعة منهم إلى الدخول في تنظيم تبادلي يكفل لكل عضو فيه حق التعويض عن الأضرار التي تلحق به .. ويكون التعويض قسمة بين كل أطراف الجماعة ، وتعرف هذه الصورة من صور التأمين الذاتي بأنها تأمين تبادلي . وتجدر الإشارة هنا إلى عبارة مشهورة يقال لها التأمين التعاوني وقد يطلقها البعض على ما وصفناه بأنه تأمين تبادلي وزيد أن نلقى بعض الضوء على هذه المفردة « التعاون » التي زحفت على اللغة العربية المعاصرة .. فنقول :

(١) من أكثر البلاد نجاحاً في تطبيق التأمين التبادلي .. مقاطعة « لايشنشتاين Liechtenstein » في سويسرة .. وتمتاز هذه المقاطعة (Principality) باعتماد الجمعيات التعاونية لمباشرة كل من التأمين وأعمال المصارف دون اشتراط إنشاء شركات المساهمة - وهذا الاتجاه ينتشر في أوروبا والولايات المتحدة .. ولكنه محجوب عن البلاد العربية .

التعاون فى التاريخ

يتجه البعض إلى الربط بين التعاون المعروف فى زمننا وبين الآية الثانية فى سورة المائدة وقد وردت لفظه التعاون فيها مرتين.. ولم ترد فى غير هذا الموضوع من كتاب الله كله ، واستناداً إلى هذا النظر السطحي للأمور قامت حملات الترويج للتأمين التعاونى والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وبنوك التسيانف التعاونى إلى آخر ما هو معروف .. وإن حرصنا على الفهم الصحيح لكتاب الله جل شأنه يحمانا على التفرقة بين التعاون كمفهوم اقتصادى co-operation وبين المفردتين الواردتين فى سورة المائدة .. فأما عن المفهوم الأول وهو التعاون الاقتصادى فنقول إنه الأصل فى كل ما نراه من صور تعم البلاد الإسلامية كالجمعيات والبنوك وجماعات التأمين ، وقد نشأ التعاون الاقتصادى فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر أى من نحو مائتى عام وكان ظهوره فى كل من إنجلترا وألمانيا .. وكل من البلدين يدعى ميزة السبق إليه .. فما هذا التعاون ، ؟ إنه فى المحل الأول ثورة على حرفة التجارة وكان أول هدف له القضاء على التجارة والتجار وذلك عن طريق إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية تتصل مباشرة بمراكز الإنتاج وتقطع أرزاق جميع الوسطاء .. وبهذا تحقق العائد الذى يبقى لجماعات المستهلكين فيصيرون شيئاً من الثراء بقطع دابر التجارة والتجار ثم ينتقلون بعد ذلك إلى مرحلة الإنتاج فيجمعون المدخرات والوفور المالية التى تحققت .. ويوجهونها إلى إنشاء مراكز تعاونية للإنتاج .. وهكذا يتطور التعاون ويتدرج من القضاء على التجار إلى القضاء على الصناع .. ولسنا هنا بصدد مناقشة الفلسفة البائرة التى قامت عليها فكرة التعاون وشعاراتها الغثة .. ومنها الحل للفرد والفرد للكل ومنها أيضاً فناء الذات فى بقاء الجماعات ! ! لسنا بصدد مناقشة شيء من ذلك ولكننا نقول إن هذا التعاون الاقتصادى بذشائنه وتطوره هو الأصل فى المبادئ اليسارية المتطرفة ومنها الاشتراكية والشيوعية .. على أن التطبيق فى بعض البلاد العربية قد انحرف عن الأصل الذى كان عليه التعاون أول مرة إلى ما هو أسوأ ...

ومن ذلك مثلاً أن الجمعية التعاونية الاستهلاكية المعاصرة والتي تنشط في بلاد عربية وبلاد إسلامية تتبع ما يلي : تقصر حق العضوية على طائفة بعينها هي طائفة الأعضاء ، ثم تفتح أبواب الانتفاع بخدمات الجمعية لجميع الناس ، ومن ثم يكون من حقهم غشيان الجمعية والانتفاع بها وبخدماتها كشراء السلع . . . وأما الأرباح التي تتحقق من البيع للأعضاء ومن البيع لغير الأعضاء فتذهب كلها إلى أعضاء الجمعية دون سواهم . . . وهنا أول انحراف عن التعاون البريطاني والألماني ثم إن هذا العائد يوزع على الأعضاء وفقاً لمشترياتهم فبقدر ما تزيد مشتريات العضو يرتفع نصيبه من العائد - وهذا العيب في التنظيم الاجتماعي يرجع إلى أصوله التاريخية ، والخلاصة أن التعاون الاقتصادي يكافئ المقتردر ويضعف من حصة الضعيف ، هذا بالنسبة للأعضاء ، ثم إنه يحرم الكثرة الغالبة من العملاء من حقهم في فائض الثمن الذي يسمى بالعائد وهو في الحقيقة ربح التاجر . . . ومن أرباح التجار تكون الأرزاق ويتكرر استعمال الدخل . . . وبحسب التجارة شرفاً ما ورد بشأنها في الكتاب والسنة ، ولتكملة هذا الاستطراد الهام دفعا للشبهات أن نحوم حول آية من آيات كتاب الله جل شأنه نقول :

التعاون في القرآن الكريم :

إن التعاون الذي ورد في سورة المائدة والذي تحض عليه الشريعة الغراء . . . له نظير في سورة العصر عند وصف الذين آمنوا وعملوا الصالحات بأنهم « وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » . . . والقول في تأويل كتاب الله وتفسيره إنما يستمد من أقوال السلف الصالح ومن ذلك ما ورد في تفسير الطبري بالجزء السادس ص ٤٣ (المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٦ هـ إذ يقرر ما يلي : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » ، يعني جل ثناؤه : وليعن بعضكم أيها المؤمنون بعضاً على البر وهو العمل بما أمر الله به . . . والتقوى هي اتقاء ما أمر الله باتقائه واجتناب المعاصي . . . وقوله تعالى « ولا تعاونوا على الإثم

والعدوان ، يعنى : ولا يعن بعضكم بعضا على ترك ما أمركم الله بفعله ولا على أن تتجاوزوا ما حد الله لكم فى دينكم وفرض لكم فى أنفسكم وفى غيركم وإنما معنى الكلام ولا يحمانكم بغض قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام .. أن تعتدوا .. ولكن ليعن بعضكم بعضا بالأمر بالانتهاء إلى ما حده الله لكم فى القوم الذين صدوكم عن المسجد الحرام .. وفى غيرهم .. والانتهاء عما نهاكم الله أن تأتوا فيهم وفى غيرهم « وفى سائر ما نهاكم عنه .. ولا يعن بعضكم بعضا على خلاف ذلك .. وبما قلنا فى البر والتقوى قال أهل التأويل (١) .

التعاون الأخلاقى والاقتصادى :

ثم يقول كاتب هذه السطور : أين هذا المستوى الخلقى الرفيع الذى جاءت به سورة المائدة (فى الآية الثانية) .. من الدعوة السافرة إلى تخريب أرزاق التجار والصناع وربط الاستهلاك بالإنتاج ربطاً مباشراً هو الصورة المبكرة للشيوعية أو الاشتراكية العلمية أو الماركسية . فكل هذه أسماء لأفكار متقاربة اجتمعت على تحريم الماكية الخاصة والذشاط الإنتاجى الخاص واتخاذ الحرف لكسب المعاش .. وكل هذا بعيد عن الشريعة السمحاء كل البعد .

ومع ذلك نقول إن علماء الأخلاق المحدثين هم الذين كتبوا عن التعاون بأسلوب منقطع الصلة عن الثورات الاقتصادية الهدامة .. ووصل هؤلاء العلماء إلى تكييف هذه المفردة « التعاون » على نحو يقترب من أقوال المفسرين .. فقالوا إن التعاون هو الصورة المثلى لكل من السلوك الظاهر والسلوك الباطن لأفراد الناس عند التداعى إلى حشد الجهود وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الخيرة .. وهى قسيمان يميزان أحدهما إيجابى وهو البر بالناس وتقوى الله .. والآخر سلبى رادع يوصى بالامتناع عن الوقوع فى الإثم والقصد إلى العدوان على الآخرين وإنما يصل الفرد إلى هذا المستوى الأرفع من السلوك الظاهر والباطن فى الحالات التى يكبح فيها جماح الغضب ويعفو ويصفح ويعمد إلى الرفق والبر (ويأمر غيره بمثل ذلك) فى معاملة قوم أبغضهم لأنهم ظاهروا عليه أو بدؤوه

بالعدوان . . . واقد وصل علماء الأخلاق إلى هذه المستويات الرفيعة من الفكر بعد جهود مضيئة . . فقال قائل منهم إن الاجتماع فيما بين الأفراد يؤدي إلى مراحل يتلو بعضها بعضاً ، وبيانها :

١ — الاتصال أى تجاذب أطراف الحديث والسعى إلى التعارف .

٢ — محاولة الاستعلاء أى بأن يخضع القوى من دواضع منه إن دوا استطاع .

٣ — التكييف والمدارة حتى تحين الفرص وفي هذا مكر ودهاء من الجانبين .

٤ — الخضوع إن كان البادئ بالسلوك هو الأضعف ووضح له أن لا سبيل إلا التسليم .

٥ — الصدام المباشر السافر بعد كل هذه المراحل . . ويسفر الصدام عن غالب ومغلوب ويخاف في النفس البشرية حقداً وإحقة . . ومثل هذه الآثار ترسب في النفوس وتؤدي إلى محاولات أخرى مما تقدم بيانه ، كالعمل على الاستعلاء وإخضاع الغير أو التكييف أو التبرص . . وهكذا تسير العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات في دوائر مفرغة تفيض بالكراهة والتخريب وسفك الدماء . . وأخيراً وصل علماء الأخلاق إلى التوصية بالسلوك الأرفع وهو « التعاون » وقالوا في وصفه ما يقترب مجرد اقتراب من أقوال السلف الصالح عندما يعرضون لمثل الآيات التي ذكرناها ومثل قوله جل شأنه « والسكاظمين الغيظ والعافين عن الناس » .

والخلاصة إن كاتب هذه السطور لا يسمح لنفسه بالتجاوز عن خطأ مشهور يمس الفهم الصحيح لكتاب الله جل شأنه ومن ذلك : الزعم بأن التعاون الاقتصادي هو ما أوصت به الشريعة وجاء ذكره في سورة المائدة ، وليس كذلك ، ومن ثم تكون التسمية المفضلة عندنا من صور التأمين الذاتي ، حين يزداد نشاطه وتوسع دوائره ، هي « التأمين المتبادل » .

التأمين التجارى

تعرضت بعض الفرق لاضطهاد دينى أمره معروف ، ومن أهم هذه الفرق اليهود وأتباع المذهب البروتستانتى ، وكانت انجلترا (بوجه خاص) من أكثر البلاد تسامحا مع هؤلاء جميعاً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكسبت من وراء هذا التسامح كسبا ماديا يعرض له كتاب التاريخ الاقتصادى عند شرحهم للأدوار التى مرت بها الصناعة الحديثة ، وقيام أسواق رأس المال ، ومن ذلك مثلا أن المهرة من أصحاب الحرف ، الذين طردوا من بلادهم ولجأوا إلى انجلترا ، هم الذين نقلوا المهارة إليها (وقد كانت انجلترا متخلفة فى الصناعات وأسواق المال) ، بما لا يقل عن قرنين كاملين ، بالقياس إلى أهم سميت ، مثل هولندا ، وترتب على نزوح أرباب الحرف والمهارات إلى الجزر البريطانية ، وأطمئنانهم للعيش هناك ، أن توفروا على المخترعات البسيطة ، ثم كشفت الطاقة الكبرى الأولى وهى (البخار) وظهرت الآلة ومعها الأجهزة المعقدة ، وعلى هذا النحو كان مجرى الأحداث فى القرن التاسع عشر ، وإذا بالجزر البريطانية تتخطى الرقاب فى اتجاهها نحو الصناعة وتسبق من كان متقدما عليها من الأمم ، وفى هذا الوقت ذاته حرصت على كسب سابق حقيقته فى التجارة عبر المحيط الاطنطى مع السواحل الشرقية للأمريكتين بعد استقرار البيض هناك ، وهكذا جمعت بريطانيا بين التأييد من مجد التجارة والطارف من مجد الصناعة الذى جاء به اليهود والبروتستانت ، وبنت امبراطوريتها أو وسعتها خلال القرن التاسع ، وسجلت فى فترة قصيرة من التفوق العلمى والتجارى ما ثبت أقدامها إلى عام ١٩١٤ حين قامت الحرب العالمية الأولى ووضع حد التراكم الثروة والقدرة فى حدود التنظيم البريطانى بالجزر وعبر البحار ، ثم كان عام ١٩٤٧ حين خرجت من الهند وبدأت المرحلة الأخيرة من التراجع عن مركزها العالمى .

وقد يقال بأن هذا استطراد يباعد بيننا وبين موضوع البحث . وأقول هذا هو البحث المطلوب لتكملة الصورة ...

ذلك أن التأمين التجارى نشأ مع نشأة المصارف فى بيوت تخصصت فى دراسة المال وبدأت مع بواكير الثورة الصناعية فى أواسط القرن الثامن عشر ثم سارت مع الحضارة المادية وأدخل الرأسماليون على أساليب الصيرفة وإصدار العملة وتنظيم التأمين التجارى .. تحسينات مستمرة تكفل تحقيق أهداف الجنس الذى كشف عن الطاقات تباعاً والذى آمن بأنه سيد الأرض وما عليها ومن عاينها . وعلة الإفادة هى (فى نظر هذا الجنس) السيطرة على الموارد والقيم . ويجب أن نقف لحظة عند كلمة القيم (جمع قيمة) إذ هنا محل النظر .. فلقد كان حتماً تنظيم السيولة والائتمان داخل كل إقليم ، وعلى مستوى الأسواق العالمية ومن أجل هذا انتشر التأمين التجارى فيما انتشر من الأساليب الحديثة .^(١)

دراسة سوق التأمين :

تتولى الشركات المحترفة لوظيفة التأمين دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية وجملة الحوادث التى تقضى على الأموال والأنفس ، وتقوم بتصنيفها وتبويبها وتتبع فى ذلك أدق الدراسات الرياضية وبعض النظريات المسئلة كنظرية الاحتمالات ونظرية الأعداد الكبيرة وتتخذ من هذا كله مادة للدعاية وترغم بأنه من المستطاع بالدراسات الرياضية وبالجدول الخروج من متاهات الجحالة إلى اليقين .. ومن الأمثلة التى يضرّبونها ما يأتى :

يقولون : إذا نظرنا إلى مائة ألف شخص فى سن العشرين فإن أحداً لا يستطيع أن يقول متى يحل أجل زيد أو عمرو من هذا الجم الغفير من الناس ولكن جمع البيانات الدقيقة عن المواليد والوفيات يقطع بأن من هذا العدد

(١) الجمع بين الكلام عن التأمين وعن المصارف فى موضع واحد (كفصل أو مقال أو كتاب) إنما يصدر عن نظر دقيق وسليم .. لأن المصارف تقوم على الائتمان .. وكل من الائتمان والتأمين من المفردات المشتقة من الأمن والإيمان — وبهذا الاتجاه الصائب أخذ الأهرام الاقتصادى الصادر فى أول سبتمبر ١٩٧٧ م ، ومجلة الاعتصام الصادرة فى رمضان ١٣٩٧ هـ .

الذى ذكرناه سوف يموت منه حتماً ألف ومائتان وتسعة وعشرون في سن الشباب قبل بلوغ الخامسة والعشرين من العمر . . ونلاحظ هنا أن أحداً من خبراء التأمين لا يزعم لنفسه القدرة على القول بأن واحداً من هؤلاء الذين تقدم ذكرهم سيكون بين الموتى أو بين الأحياء عند انقضاء خمسة أعوام على بدء الدراسة الميدانية . . وهذا في الغالب لا يخرج عن السنن الكونية . . فالتجارب شأنه قد خلق الموت والحياة وفرض للأحياء آجالاً وأرزاقاً . . فلا تريب إذن على هذا النوع من الدراسات الميدانية . . وبالتوسع في التطبيق الرياضى يمكن تحديد الأرقام المتفاوتة لكل خمسة أعوام تالية لسن الخامسة والعشرين إلى المتوسط العام للعمر وهو بين الخمسين والستين . . ثم إن الأرقام تختلف في إحصاءات النساء عنها في إحصاءات الرجال ، كما تتفاوت من بيئة اجتماعية إلى بيئة أخرى . . وهكذا نجد أن قدراً كبيراً من تحديد الأقساط يبنى على أسس رياضية وعلمية بالغة الدقة . . ومثل ذلك يقال عن الحوادث بل عن كل نوع من أنواع الحوادث كالسرقات التى تقع ليلاً والحريق صيفاً وشتاء . . وهكذا . .

ومحل النظر هنا أن الدعاية للتأمين وأن تقويم هذه الوظيفة كضرع هام من فروع النشاط الاقتصادى يقتصر على ذكر الحقائق العلمية ، كذلك التى ضربنا بها الأمثال . . ولا يجىء ذكر الآثار القريبة والآثار البعيدة المدى ، كما لا يجىء ذكر الربح الوفير الذى يتحقق من ممارسة هذه الوظيفة وما يتصل بهذا الربح من غرر واستغلال . . وهذا ما نعرض له فى موضع تال .

The first of these is the fact that the
 population of the country is increasing
 rapidly. This is due to a number of
 causes, the most important of which
 are the following:

1. The increase in the number of children born to each family.
2. The decrease in the number of deaths.
3. The immigration of people from other countries.

The second of these is the fact that the
 country is becoming more and more
 civilized. This is due to a number of
 causes, the most important of which
 are the following:

1. The increase in the number of schools.
2. The increase in the number of churches.
3. The increase in the number of hospitals.

The third of these is the fact that the
 country is becoming more and more
 wealthy. This is due to a number of
 causes, the most important of which
 are the following:

1. The increase in the number of factories.
2. The increase in the number of mines.
3. The increase in the number of farms.

الفصل الثالث

أهداف التأمين التجاري وأخطاره

- أهداف التأمين التجاري
- الدراسة الرقية لسوق التأمين
- الفرر في التأمين على الحياة
- التأمين الصحي
- أهمية الوثائق
- التضخم
- التضخم والتأمين على الحياة
- اصطناع الدول

تعرضنا في الفصل الثاني لشرح الصور التي عرقتها سوق الأعمال للتأمين ، فتحدثنا عن التأمين الذاتي ، ومنه التأمين التبادلي ، ثم انتبهنا إلى النشاط الأكبر للتأمين الذي تمارسه الشركات المتخصصة وهو التأمين التجاري .. وقد تضاربت حوله أقوال الباحثين في الشريعة والقانون .. ونخصص هذا الفصل لتوضيح الأهداف التي ترمى إليها الاحتكارات العالمية في سوق التأمين والأخطار الناتجة عن تحقيق هذه الأهداف .. فنبدأ بتوضيح أهداف هذه الاحتكارات وأغلبها يهودية ، ثم نوضح بالأرقام ضخمة حجم التأمين على الحياة بالنسبة لباقي أنواع التأمينات ونذكر شيئاً عن حرص شركات التأمين على مطاردة الفرد في كل مجال لاستنزاف أي مبلغ منه باسم التأمين على حياته .. والغرر الواضح في هذه العقود .

وتحدث عن التأمين الصحي الذي تمارسه شركات متخصصة والأرباح التي تحققها من هذا النشاط الذي أقصد به الربح وليس التأمين .. ثم نوضح الخطر الكبير السكامن في انحدار القوة الشرائية لقيمة التعويض الذي تدفعه شركات التأمين نتيجة للتضخم الذي يحدث في الحياة الاقتصادية ونسبق هذا بشرح مستفيض - ولكنه ضروري - لمساهمة التضخم وكيف يحدث وأضراره .. حتى يكون القارئ - غير المتخصص - على بينة من هذا الخطر الكبير .

ثم نذكر لعبة لجأت إليها الاحتكارات العالمية قد تكون أغرب من الخيال - ولكنها حدثت - ألا وهي اصطناع دولة لها قوانينها ونظمها المالية لتحقيق السيطرة على سوق المال .. وعلى السيوالة في العالم كله .

أهداف التأمين التجاري

إذا رجعنا إلى نشرات الدعاية التي تصدرها شركات التأمين وجدناها تردد عبارات الضمان والتكافل وتوزيع الضرر ، وتحصين رأس المال المتجمع من أن تعصف به الأحداث ..

وهذه كلها محسنات يسوقها البائع (بائع الأمن) أما الأهداف الحقيقية فهي جزء من التخطيط اليهودي الذي يحرص على أمرين هما :

١ - التحكم في السيولة أو اليسر أو كفاية النقود الحاضرة داخل الإقليم المعين وبعد ذلك التحكم في السيولة الدولية ، وقد تحقق لليوت المالية (وهي بيوت يهودية أساساً) ما أرادت الآن .

٢ - التحكم في أدوات الإعلام ، وهذا السلاح الثاني من أسلحة اليهود بعيد عن موضوعنا ، لذلك نفرغ منه بكلمة موجزة ، غاية الإيجاز ؛ فنقول بأن اليهود في البلاد المقتدرة مالياً (وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) يحرصون على ملكية الأسهم في الصحف ودور النشر والإذاعة الصوتية والإذاعة المرئية وصناعة السينما ، وذلك في جميع البلاد الرأسمالية ، وعن طريق الملكية هذه يكون التحكم في توجيه الرأي العام والانتخابات والسياسة الداخلية والعمالية ، مما لا يتسع له المجال هنا .. ولذلك سنكتفي بالتركيز على السلاح الأول ، وهو السيولة الإقليمية والسيولة الدولية .. ومن أم وسائل السيولة : عقد التأمين التجاري .

ولكي يتسنى لنا تقدير أهمية المسائل المثارة بهذه الكلمات نلاحظ أن شركة واحدة من شركات التأمين ، هي « برودنشيال » كانت

لعشرات السنين قادرة على إمداد سوق رأس المال ، بإضافات رأس مالية جديدة ، تزيد على ما يطيقه الجهاز المصرفي كله بضع مرات !

وفي كل من التأمين وإعادة التأمين على المستوى العالمى أجهزة تشتغل بنظام دقيق ، لتجميع القدرة المالية فى أيدي من أقام هذه النظم ...

ولقد يبدو لنا أن حفظنا من هذا كله ضئيل ، وهذا صحيح من غير شك ، لأن التأمين التجارى أصبح سلعة تصدرها بيوت التمويل إلى كل العالم الذى يدور فى فلكها ويضع فى يد البلاد المتقدمة قدرة هائلة تحارب بها يقظة الشعوب وكذلك مناطق العملة التى قامت بتنظيمها للسيطرة على تحركات رؤوس الأموال وعلى السيولة .. هذه كلها .. تتعاون مع هيئات التأمين الإقليمية والعالمية لبقاء النظم المالية كما كانت من أول العهد للزحف الاستعمارى خلال القرن التاسع عشر على قترات ، ونحن هنا نتساءل عن أهداف التأمين التجارى الذى ابتدعه اليهود ، أمو البر والتكافل والضمان ؟ أم هو التحكم فى المال الحاضر وعن طريقه يكون التحكم فى مستويات الأسعار ، ومن ثم حرمان البلاد النامية من ثمرات جهودها ومن موارد بلادها ! !

ولسنا فى حاجة إلى الإسهاب فى هذه الجزئية إذ هى واضحة ومسلم بها .. فلا نعرف من المؤيدين للتأمين التجارى ، من يقول بأن شركات التأمين الأهلية [والعالمية ، إنما قامت بهدف البر وخدمة الإنسانية ، بل الإجماع منعقد على أن هذه الوظيفة (وزيد بها التأمين التجارى) قد أصبحت واحدة من وسائل الاستثمار السريع للأموال الحاضرة مع التحكم فيها وتوجيهها إلى ميادين الاستثمار ومن أهداف هذه الوظيفة أيضاً ، التأثير فى مستويات الأسعار . إذن فكرة البر والتكافل الاجتماعى وما إلى ذلك قد ترد فى نشرات الدعاية وحسب .. ولكنها ليست من دوافع إنشاء هذه الشركات والهيئات ، ولا هى من الأهداف .

الدراسة الرقمية لسوق التأمين

وفي متابعة الكلام عن واقع التأمين لا ننسى الهدف الأخير وهو تبيان حقيقة الحال لكل صورة من صور التأمين لعل في ذلك ما يساعد على القول بالإجازة أو بالمنع وسنضرب بعض الأمثال التي توضح أهمية دراسة الأوزان أى دراسة الناحية الكمية أو الرقمية فنقول :

أولاً من التحليل الذى أجراه روبرت ريجل وجيروم ميلر فى كتابهما عن أصول التأمين وأساليبه العلية يتضح أن صناعة التأمين فى الولايات المتحدة تقع فى الميادين الآتية وبالنسب التوية المذكورة قرين كل ميدان :

التأمين على الحياة لصالح الورثة أو لصالح طالب الأمن إذا امتد به الأجل يستغرق من صناعة التأمين ٣٠ ٪ .

والتأمين من أجل الحصول على معاشات ثابتة فى السن العالية إلى أن يحل الأجل ٢٠ ٪ .

والتأمينات الخاصة بموظفى الدولة فى الولايات المتحدة ٢ ٪ والتأمين ضد الحوادث مضافاً إليه التأمين الصحى ١٢ ٪ .

وتأمين الأعيان والممتلكات والأموال مضافاً إليه التأمين ضد الأحداث والخسائر الناجمة عن الحريق والغرق والسرقة ٣٦ ٪ . وجملة ذلك ١٠٠ ٪ .

والواقع أن هذا التحليل لا يصل فى التفصيل إلى الحد اللازم للدراسة الشاملة ، وإنما أردنا به ذكر هذه الأرقام الإجمالية أن نبين بعض الأوزان ومنها أن البندين الأول والثانى وهما التأمين على الحياة ومن أجل معاشات السن العالية يؤلفان معاً (٣٠ ٪ + ٢٠ ٪ = ٥٠ ٪ من جملة نشاط التأمين التجارى) . ومعنى ذلك أن نصف صناعة التأمين يتجه إلى الحياة . . . فلو أن البطاطات

العامّة سارت قدما في دراسة نظم المعاشات وتوفير الأمن للأسرة بعد فقد العائل على نحو ما أوصى به علماء المسلمين في مؤتمراتهم التي عقدت في دورات متتالية من سنة ١٣٨٠ هـ إلى الآن . . . نقول لو أن الحكومات في البلاد الإسلامية سارت قدما في هذا الاتجاه الذي بدأته^(١) لكان حتما أن تضيق سوق التأمين التجاري في بلاد المسلمين بنسبة النصف ، وهذا الوزن الهام جدير بالنظر ويشجع على اتخاذ المزيد من الدراسة النظرية والتطبيقات العملية التي تهدف إلى إيجاد مظلة تمتد إلى الجانب الأكبر من المجتمع وفقاً لما هو ثابت في السنة الشريفة كما في قوله عليه الصلاة والسلام (من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعلى وإلى) والضياع بكسر الضاد جمع ضائع مثل الجياع جمع جائع . . . على ما هو معروف من غير شك . . . وإنما نذكر كما أوصانا الحق تبارك وتعالى في قوله « وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين » وفي هذا الحديث الذي ذكرناه أكثر من حرف واحد بغير خلاف في المعنى .

الغرر في التأمين على الحياة

الغرر عنصر يدخل في اعتبار الفقه الإسلامي عند لزوم الاجتهاد بشروطه ، ومن ثم كان تحديد القدر المعين من الغرر في كل صورة من صور التأمين أمراً جوهرياً لاستكمال القول في (واقع التأمين) ، وعن الغرر وأوزانه نضرب بعض الأمثال :

في السفر بطريق الجو يزدهم العالم المتقدم بوفرة مذهلة . . . ونجد

(١) نحن نقرر في المتن أن البلاد الإسلامية (أو بعضها) قد بدأت السير في هذا الاتجاه . . . وهذا التعبير مناسب لوصف ما كانت عليه الحال حين كانت المسودة الأولى لهذا البحث بين يدي المؤلف .

فى الآباء والممرات الطويلة فى المطارات الدولية . . أجهزة وأدوات آلية ومن حولها تعليمات واضحة إذا اتبعها المسافر فإنه يستطيع فى نصف دقيقة أن يؤمن حياته بعشرة آلاف دولار نظير دولار واحد يسقطه فى ثقب معد لهذا الغرض فتتحرك الأجهزة الداخلية لهذه الأداة وتوثق التأمين الثابت فى مستند يكتب عليه المسافر اسم المستفيد بمبلغ التأمين والعنوان والصفة المميزة لهذا المستفيد ثم يطوى المستند بعد اعتياده أو توماتيكيا ويلقى بالمستند فى صندوق البريد المجاور للجهاز الآلى سالف الذكر - وفى زاوية من مستند التأمين أى البوليصة . . نص صريح على أن رسم البريد خالص مقدما بمعنى أن كل واحدة من هذه البوالص قد كانت محل اعتماد مصلحة البريد قبل عرضها على طالب الأمن أو ستكون محل تخليص الرسم عليها بعد إرسالها بمعرفة طالب الأمن والخالصة أن عمية تأمين الحياة فى الرحلة المعينة بمبلغ عشرة آلاف دولار تتكلف دولارا واحداً ولا تقف فى سبيلها عقبة واحدة . . فرسم البريد خالص والوثيقة مهيأة للطى والتصميغ ، وصندوق البريد مجاور . . وما على المسافر إلا أن يتخذ ما تقدم بيانه من إجراءات يسيرة . . وفوق كل ما تقدم تنتشر الفتيات بائعات الأمن فى الآباء وبجوار مكاتب حجز المقاعد على الطائرات وتعرض الخدمة ذاتها بأسرع مما تؤديه الأجهزة التلقائية (الأوتوماتيكية) لأن هذه الأجهزة تستلزم بعض المراجعة لنصوص التعليمات المعلقة عليها ومن ثم تستلزم الفهم والتصرف وفقاً لما هو مفروض على المسافر أن يفعله وهنا تكون خدمة الفتيات ذات أهمية خاصة . . ثم يتجه المسافر إلى الطائرة ويصل إلى نهاية الرحلة ويفقد الدولار ولا يستحق المستفيد شيئاً من العشرة الآلاف المؤمن بها على حياة المسافر . . فكم يبلغ الغرر هنا ؟ هل يقدر الغرر بالدولار الواحد الذى دفعه المسافر نظير الأمن فى رحلة واحدة أم يقدر الغرر بالملايين التى تجمعها شركات التأمين بمثل هذه الأساليب البارة والمستندة

إلى دراسات رياضية عالية الكفاءة ! ! ، وغنى عن البيان أن المسافر يستطيع أن يضاعف مبلغ التأمين ضعفين أو أضعافاً كثيرة نظير مضاعفة الرسم الذى يدفعه فى ثقب الاداة النهائية أو فى يد الفتاة بائعة الأمن . . وأما التسعيرة فقد تقدم ذكرها .

التأمين الصحى

فى بعض البلاد المتقدمة ، ولنضرب مثلاً بالولايات المتحدة ، تمارس شركات متخصصة وظيفة التأمين الصحى ويتراوح الرسم المقرر على الأسرة الواحدة بين ٧٥ دولاراً ، ١٥٠ دولاراً فى العام الواحد . . حسبما تكون عليه حال الأسرة من حيث إنها تتألف من فرد واحد أو من زوجين وأطفال . ويبلغ عدد الأسر فى الدولة المذكورة نحواً من ٧٠ مليون أسرة وجملة المبالغ التى تحصل عليها شركات التأمين الصحى نظير خدمتها هذه تصل إلى ما يقرب من ستمائة مليون دولار فى الشهر الواحد (١) . وللاستفاد بالتأمين شروط وأوضاع معلومة ويدخل عليها التعديل من وقت لآخر . ، ومن ذلك مثلاً أن علاج الأسنان بحملته وتفصيلاته مستبعد تماماً ، بمعنى أنه خارج عن التعاقد . . وأثمان النظارات الطبية ، ومن الجراحات مالا تتحمل شركات التأمين تسكفته كلها أو بعضها ومن الدواء مثل ذلك . . وينقضى للعام وتشعر الأسرة بأنها قد لقيت من الخدمة الطبية ما يعوضها عما دفعته . . رغم كل القيود التى أشرنا إلى بعضها — بل قد ينقضى العام والأسرة بمنجاة عن المرض والحاجة إلى قضاء أيام فى المستشفيات . . ومع ذلك تجدد الأسرة أنها لقيت من الاطمئنان ما يعادل الرسم الذى دفعته . . وتدور عجلة الزمان والحال على ما تقدم بيانه .

(١) هذه الأرقام دائمة التغير . فالقوات تختلف من وقت لآخر . . وعدد الأسرات التى تنفع بالتأمين الصحى تخضع للده والجزر باستمرار ومن ثم تعين التنبيه إلى أن ماورد فى المان هو من قبيل المؤشرات الاحصائية .

وبقياس رسم التأمين إلى دخل الأسرة في العام الواحد بالولايات المتحدة نجد أن الفرر الذي ينطوى عليه العقد من وجهة نظر المنتفع بالتأمين .. هو غرر يسير .. وبخاصة وأن الكثيرين ينتفعون فعلاً بالخدمات الطبية والفروق بين التكلفة الفعلية وبين الرسم هي فروق يسيرة بالزيادة أو بالنقص .. ولكن إذا نظرنا إلى حصيلة الرسوم التي تجمعها شركات التأمين الصحي وهي تبلغ نحواً من سبعة آلاف مايرن دولار في العام الواحد كما أسلفنا .. والفائض منها شيء كثير .. فهل يقاس الفرر عند المؤمن أم عند المؤمن له ؟! وهكذا يتضح أن الدراسة الرقمية والإحصائية تزيد الواقع وضوحاً وتحديداً .. كما يتضح أن الفرر إذا قيس بجميع أطراف العقد .. فإنه قطعاً غرر غير يسير .

أهمية الوثائق

إن الاعتماد على المراجع المتداولة يفيد من غير شك .. ولكن توثيق البحث الميداني يقتضي الرجوع إلى أوراق تأسيس شركات التأمين وهي تنطق بالفرص الذي من أجله قامت ثم يحى دور الميزانيات المعلنة والأرباح الموزعة والاحتياطات التي تبني عاماً بعد عام على الرغم من الإنفاق السخي الذي تختص به شركات التأمين رجالها ومديريها .. نقول : إن هذه الوثائق تمكننا عن النية أولاً .. ثم عن واقع الحال ثانياً .. وليس المقصود أن يعتمد الباحث إلى الإحاطة بكل الوثائق لأن هذا غير عملي وغير مطلوب .. وإنما هناك قواعد مستقرة في علم الإحصاء تحكم القدر الكافي وتحدد طرق الاختيار من بين هذا الركام الضخم من المستندات والوثائق .. ويقع هذا التحديد تحت تسمية متفق عليها .. ويقال لها " العينة " أي اختيار القدر المناسب وبالطريق الأمثل ، واستناداً لما تقدم نكتفي الآن بالقول بأن وثائق تكوين شركات التأمين ، وهي شركات مساهمة ، تعلن صراحة أنها تسعى لتوزيع ربح صاف على المساهمين .. ولذلك يقبلون على الاكتتاب ثم تداول الأسهم .. وبإقضاء السنوات المالية تباعاً تعلن الشركات ميزانياتها

وتقارير المديرين وهم يفخرون بمثانة مركز الشركة ، ووفرة أرباحها ونعتقد أن إقرار هؤلاء جميعاً أوضح من أن يحتاج إلى بيان . . فالشركات تقوم للربح والاستغلال من مرحلة التأسيس . . ثم تستمر أمانة على هدفها هذا وإلا فقد المديرون أرزاقهم .

التضخم — م

إذا ذكر « التضخم » ، بغير إضافة أو وصف . . انصرف القول إلى النظام النقدي وكمية النقود بوجه خاص . . ثم تتداعى جملة من المعاني الأخرى الوثيقة الصلة بما تقدم بيانه ، ومنها : القوة الشرائية للنقود وبدايتها ، ومستويات الأسعار أو الأثمان ، وتكلفة المعيشة ، ومستوى المعيشة ، والبطالة ، والعمالة الكاملة ، والميل إلى الادخار . . وهذه سلسلة متصلة الحلقات . . ويعيننا منها في المحل الأول : كمية النقود . . وهي المقدار مضروباً في سرعة التداول . . وكلمة التضخم قديمة في كل اللغات الحية ، ولكن إضافتها للنقود وللنظم النقدية يرجع إلى عام ١٨٩٩ م . حين ظهرت لأول مرة في قاموس باكستر الأمريكي Bakster Dictionary ثم ظهرت بعد ذلك في القواميس الانجليزية تبعاً فيما بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٠٢ — وفي سبتمبر سنة ١٩١٤ أخذت هذه المفردة سمتاً نحو الأهمية المتصاعدة نظراً لخروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في ذلك التاريخ . . بما فرضته على البنك المركزي من رفض إبدال الذهب بالجنينة الاسترليني . . وكانت عملة إنجلترا إلى هذا التاريخ ذات مركز ثابت دولياً ، كمركز الذهب . . . لقد كان هذا الإجراء وقائياً بمناسبة إعلان الحرب العالمية الأولى . . ولكنه امتد وتشعب وبدأت أوراق النقد التي تصدرها الدول تواجه الأسواق بقدراتها الخاصة . . ومن هنا أخذ سعر الصرف مسكناً مميزة في المعاملات الخارجية بوجه خاص . . وأخذ التضخم في الانتشار ك مفهوم رئيسي يصاحب النظم النقدية وقد تراجعت عن قاعدة الذهب نهائياً (لأن العودة من وقت لآخر كانت مؤقتة) . . وفي أحداث القرن العشرين ما ساعد على مزيد

من القلق في النظم النقدية ، ومزید من القلق في المعاملات وهذه كلها ظلال من المعانى اللصيقة بكلمة « التضخم » إلى حد أن تعريفه بأسلوب جامع مانع يعتبر من أشق ما عرض له الثقات .. ولعل جامعة « لوزان » (٢) في سويسرا كانت من أكثر الهيئات العلمية توفيقا في محاولاتها .. أما الأحداث التي تعاقبت بعد سبتمبر ١٩١٤ فقد كان أهمها : تسكليف الحوب الغالية الأولى من دمار ومن التزامات نحو أسرار الضحايا ومعاشات الجنود والضباط والتعويضات المفروضة على الفريق المنهزم .. وإفلاس بعض بلاد أوروبا مثل ألمانيا وظهور روسيا بأفكارها التي تناولت النظم النقدية طويلا حتى كادت تنكرها وتعمل على تقويضها ، والكساد الكبير في عام ١٩٢٩ واستعداد الخلقاء للملاقاة هتلر وموسوليني طوال العقد الرابع من القرن العشرين للميلاد وقيام الحرب وتخريب أوروبا وهلاك خمسة وأربعين مايونا من البشر في أتون الحرب المذكورة وما جاء في ذبول هذا كله من دمار يقتضى التضحية والنذل من أجل إعادة البناء .. حتى ظهر مشروع « مارشال » الأمريكى لتعمير أوروبا عام ١٩٤٨ ثم السباق في التسليح من جديد وفي غزو الفضاء .. هذه كلها عوامل جعلت من النظم النقدية نظرية ثالثة فرضت نفسها على الاقتصاد كله .. وقد كانت الدراسات الاقتصادية من قبل تدور في فلك نظريتين اثنتين فقط .. يقال لها الإنتاج والاستهلاك .. وهكذا تقدمت النظم النقدية إلى مركز الصدارة في الدراسات المعاصرة .. ولكنها تقدمت مستقلة بظل كثيف ومخيف يقال له التضخم .. ولا تزال هذه الحال تأخذ بخناق النشاط الاقتصادى .. ولا تزال الجهود تبذل لمواجهة آثارها

أو لعلاج بعض أسبابها^(١) وإنه لعمل شاق وخطير .
والتضخم نوعان : صحى وغير صحى .. ولكل منها آثاره على صناعة
التأمين وأزمته المعاصرة التى من أجلها اجتمع مؤتمر باريس ، ولا يزال قائما -
ولذلك نشير إلى هذين النوعين فى كلمات ...

أولا - التضخم الصحى : من أهم عناصر السياسة النقدية الراشدة أن
تكون كمية النقود وبدائلها وجملة وسائل الدفع .. متناسبة مع القدر المتاح
من السلع ومن الخدمات فى المدى القريب وعلى الفور .. مع توافر قدر
معتدل من المرونة فى عرض الائتمان وتقييده .. فإذا غاب بعض العناصر التى
تقدم ذكرها لأسباب لها ما يبررها من النظرية العلمية ومن مراعاة الصالح
العام .. بحيث زادت كمية النقود ومالت الأسعار إلى الارتفاع فإن هذه
الظاهرة تدخل فى المفهوم الشامل لكلمة « تضخم نقدى » ، وإنما يكون هذا
التضخم مجازا أو صحيا إذا كانت علته من قبيل هذه الأمثال :

١ - أن تنفق الدولة مبالغ طائلة على إقامة مشروعات إنتاجية جديدة
كالمصانع والمزارع وخزانات الماء والسدود والجسور .. وهذه كلها تعتبر من

(١) يقول المؤلف : كتبت هذه العبارة عام ١٩٦٣ بمناسبة إعداد دراسة عن
اقتصاديات النقود .. وجاء دورها فى هذا الكتاب عام ١٩٧٧ أى بعد ١٥ عاما -
وكل مشغل بالدراسات الاقتصادية يعلم أن هذا الذى نقرره فى المتن .. يزداد وضوحا
فى كل يوم إلى حد أنه يتعين على الخبراء المنصفين أن يواجها المسئولين وأن
يصارحوهم بأن التضخم قد وصل إلى حد تدمير الحياة الإنسانية كلها .. ولا جدوى
لحجب الخطر الداهم من وراء مصطلحات علمية تتكشف على القليل من التأمل ..
كالكلام عن « التمويل بالعجز » ، وعبقريّة الإنتاج الدائرى الذى يقتضى حتما
الاقتراض ثم الفرق فى الديون وفوائدها ثم التمويل بالعجز من جديد ، عاما بعد
عام .. وجملة القول أننا نقرر بإيجاز : إن إهمال ظاهرة التضخم حتى متفاقم (وقد
تفاقت) هو أكبر جناية ارتكبتها مسئول بالرأى أو مسئول فى السلطة التنفيذية .

المصرفات الرأسمالية التي تطلق في سوق الاستهلاك قدرات متزايدة على طلب السلع والخدمات .. دون تحقيق إضافات عاجلة أو قريبة في جملة ما هو متاج الاستهلاك .. والأمثلة المعاصرة كثيرة .. كأن نرى المال يتدفق في أيدي العمال والخبراء والمهندسين وتجار المواد الرئيسية للبناء ولإقامة المشروعات .. فتزدحم السوق بالمشتريين دون عرض متزايد بالدرجة المناسبة للسلع والخدمات .. وإنما يعتبر التضخم صحيا في هذه الحالة .. لأنه مؤقت .. ولأنه يصاحب مرحلة من مراحل التنمية أو التطوير .. وبانقضاء هذه المرحلة توثق المشروعات ثمارها وتسهم في زيادة عرض السلع والخدمات .. على ثقلوت في طول المرحلة هذه .. بين مشروع وآخر .. فقد ينتج المصنع بعد بضعة أعوام .. وقد ينتج مشروع الري والصرف في عامين أو أقل .. ويلاحظ هنا ضرورة المحافظة على أنسب الأوضاع فيما بين المشروعات المنتجة في المدى القريب وتلك التي لا توثق أكلها إلا بعد المدى الطويل .. وبصدق هذا القول — بوجه خاص — على مشروعات الخدمات كالإعليم والرعاية الصحية .. فهذه وتلك بطيئة العطاء وإن كانت جوهرية .. وكذلك مرافق الإسكان .

٢ — ألا تعتمد الدولة إلى زيادة كمية النقود ، بل تتخذ إجراء آخر .. هو التحكم في الأسعار وترفعها بقصد الحد من الاستهلاك .. ومن ثم توفير أعداد من الطيبات والخدمات توجه للتعمير ولتقوية أجهزة الإنتاج .. مثال ذلك أن تعتمد الدولة إلى تصدير جانب من المنتجات المحلية في مقابل استيراد ما يلزم للتنمية .. وبالتالي يقل المعروض في الأسواق وترتفع الأسعار بتدبير الدولة لا ياذنها وحسب .. وهذه صورة أخرى من صور التضخم ولكن عن غير طريق الزيادة المباشرة في كمية النقود .. وهي بدورها « صحية » بالشروط التي أشرنا إليها من قبل كأن تكون مؤقتة وكأن تكون النسبة مرعية بين ما هو منتج على المدى القريب وما عداه .. وبشرط آخر هام .. يتخلط في الحفرا من النقص بالمخارج الضرورية للحياة .. لأنها تستغنى

معظم الدخول المحدودة .. وزيادة أسعارها يضر على الفور ويضعف الطاقة البشرية في المدى الوسيط والبعيد .

ثانيا - التضخم غير الصحي : يوصف التزايد في كمية النقود بأنه تضخم غير صحي .. إذا كانت السياسة النقدية لا تهدف إلى إنشاء مشروعات إنتاجية .. بل تهدف إلى تحقيق أغراض أخرى لا تسهم في رفع مستوى الرفاهة .. وما يقال عن تزايد كمية النقود يقال أيضاً عن الإصدار بغير غطاء .. وعن رفع الأسعار بتحكم مركزي ليس له مبرر اقتصادي .. أما الأهداف في هذه الحالة فنضرب لها بعض الأمثال :

١ - التسلح بما يزيد على طاقة موارد المجتمع المعين ، وشن الحروب الباغية ، وتقديم المعونات المالية بقصد استبقاء الحلفاء في معسكر دون آخر ..

على أن الفاصل بين ما هو ضروري للدفاع وبين التزايد في تطوير السلاح هو فاصل دقيق يخضع لاعتبارات تتغير على الزمان والمكان .. بحيث يجوز أحيانا تخصيص قدر كبير من الناتج القومي لأغراض الدفاع وإن ترتب على ذلك حرمان عام لفترات طويلة .. وعندئذ يكون أمن الدولة مطلباً يبرر التضخم وإن لم يكن من الناحية الفنية .. تضخماً صحياً .

٢ - تجاوز الحدود في الإنفاق على مشروعات قليلة الجدوى ، نسبياً ، بالقياس لما عداها من أبواب النفقة شديدة الإلحاح .. ومن ذلك غزو الفضاء .. ولقد كان هذا الغزو حدثاً كبيراً في الربع الثالث من القرن العشرين .. وتعرض للنقد العلمي المنتصف الرصين .. وكثر الجدل من حوله طويلاً ، حتى هدأت النزوة وأيقن رواد هذه البدعة أن أبسط قواعد الاقتصاد لا تبررها كمصرف لدولة واحدة .. من أجل التفاخر على الأمم .. بل كان الواجب أن تتضافر الشعوب كلها على عمل من هذا القبيل ، أكثر تعاوناً ، وفي حدود ما هو جوهري للأرضاد ونقل الأبناء مثلاً .. أما أن

يتكلف مجتمع واحد ثلاثين ألف مليون دولار ليكون له فضل السبق في إرسال أول إنسان إلى سطح قمر .. فإنه يحى معارضا لما هو معلوم من ضرورة الموازنة بين الاستعمالات البديلة للموارد والطاقات المتاحة .. ولقد طويت هذه الصفحة بعد أن تضاعفت النفقات عما تقدم بيانه .. وبقيت حاجات شديدة الإلحاح .. بغير إشباع ، وزادت أسباب التضخم سببا .. في غير ضرورة .

٣ - المبالغة في رفع مستوى الخدمات غير الضرورية ، ومن ذلك مثلا : المتاحف والحدائق والقصور .. مع وجود عجز في الأقوات وفي المرافق الحيوية كالإسكان .. للكثرة من الناس ومع وجود عجز في الخدمات الأساسية كالتهليم والصحة والنقل ..

٤ - الإسراف في إنتاج سلع كمالية ، كأدوات الزينة ، ومشروعات التلمية وشغل الفراغ فيما لا ينفع كدور السينما والكازينوهات وما يقال له الفرق القومية ، ومعظمها ينطبق عليه وصف المساخر .. الذى يحذرنا منها الحديث الشريف .. ومن الأمثلة المشهورة ما جاء في بعض دراسات جامعة اللوزان عن تحليل الموارد ووجوه النفقة في المجتمع الأمريكى .. فقد لوحظ أن ٣٠٪ من الدخل القومى هناك مستغرق في زينة الذساء و ٥٪ في صناعات الدعاية والإعلان التجارى .. وقيل بحق .. إن هذا الطراز من أبواب النفقة لا يسهم في الرفاهة .. ولئن كان له ما يبرره .. فإن الإسراف فيه يؤدي إلى مزيد من التضخم .. قيل هذا في سنة ١٩٦٠ م - وجاءت أحداث العقد السابع من القرن الحالى للميلاد .. مصدقة لما تنبأ به علماء محايدون .. حذروا من ظاهرة التضخم ، من وقت مبكر ، وكانت لا تزال تلوح عن قرب كشبح خفيف .. حتى كان عام ١٩٦٨ وما بعده فإذا بالتضخم يحيط بأكثر العملات ثباتا وحين تهتز العملات الرئيسية فإن الفوضى في النظم النقدية على مستوى العالم تجىء بدورها .. ولقد كان .

والحق إن هذه الظاهرة هي من أجدر المشكلات المعاصرة بالدراسة الشاملة والمتابعة ولذلك لا يعتبر ما تقدم من بيان وجيز ، قولا شافيا في الموضوع ، ولكنه مجرد تمهيد لوصف الخطر الكبير الذى يهدد التأمين على الحياة ، فى الواقع المعاصر . . . وحين تضار صناعة التأمين التجارى على مدى ربع قرن فإنها تتعرض لاحتمالات مدمرة . . . ومن أول واجبات الدولة الإسلامية أن ترقب الأحداث . . لأنها تجعل الخلاص من إثم التأمين التجارى أقرب منالا .

التضخم والتأمين على الحياة

عقود التأمين على الحياة تمتد ، عادة ، لعشرة أعوام . . أولعشرين عاما . أو لأربعين (نادراً) ومنها ما ينعقد لمدى الحياة . . وعندئذ يتوقف دفع الأقساط من بعد سن الخامسة والستين ويبقى رأس مال المستحق لطالب الأمن . . معلقا . . لحين وفاته . . إلا إذا رضى بالخصم ، أى إلا إذا رضى بالقيمة الحالية (كما تحددها الشركة) بدلا من قبض رأس المال كله فى آخر المدة المحددة بعقد التأمين . . فمثلا يقبض طالب الأمن حالا ٨٠ دولارا معجلة بدلا من كل مائة متفق عليها وتستحق عند الوفاة . . وواضح أن هذا نوع من الربا الصريح .

عقود التأمين على الحياة ، إذن ممتدة لآجال تتفق وأعمار طالبي الأمن على عياهم من بعدهم . . أو طالبي الأمن فى السن العالية . . ومع ميل القوة الشرائية لأكثر العملات ثباتا إلى الهبوط . . تبينت جموع العملاء أن شركات التأمين قد أضرت بهم . . إذ جعلت وحدة الحساب ثابتة على الزمن . . بصرف النظر عن قيمتها الحقيقية عند استحقاق رأس المال لطالب الأمن . . ولم تكن هذه الظاهرة واضحة فى الربع الأول من القرن العشرين . . بل لم تكن كذلك مزعجة إلى أوائل القرن ذاته واسكن . . حين استحق ذيله

من عملاء التأمين على الحياة مبلغاً متفقاً عليه وليكن عشرة آلاف دولار تدفع في سنة ١٩٧٠ م مثلاً بعد عقد ممتد ثلاثين عاماً — إذ كان التعاقد في سنة ١٩٤٠ — فإن زیداً هذا قبض عشرة آلاف دولار بقيمة المعاصرة عند الاستحقاق !! أما الأقساط فقد خرجت من يده حين كانت وحدة العملة وهى هنا الدولار تساوى أضعافاً . . ومعلوم أن الدولار كان إلى عهد الرئيس جونسون يساوى ١/٢ من أوقية الذهب . . ورأى (وقفاً لما نصح به خبراؤه) أن يجعل للذهب سعرين أحدهما للبنوك المركزية وهو المعروف المستقر . . أى ١/٢ من أوقية الذهب . . والآخر ١/٤ للمعاملات الحرة وهذه وقائع خطيرة في تاريخ التضخم وسياسة الذهب ولكنها بعيدة عن خطنا الرئيسى . . ولذلك تتجاوزها إلى ما هو أدهى وأمر، إذ ارتفع الذهب بغير ضابط حتى شارب المائتى دولار ثم هبط إلى ١٣٥ ثم ارتفع إلى ١٤٥ دولاراً للأوقية فنقد الدولار احترامه كعملة دولية . . ولم ينفعه إعلان تخفيض قيمته مرتين . . وللتخفيض مزايا وعيوب ولكنه — على كل حال — فصل في كتاب التضخم النقدي لأكثر العملات ثباتاً . . في تاريخ مضى . . ومن قبل كانت هذه المنزلة للجنيه الاسترلى . . فانتزع قرار سبتمبر سنة ١٩١٤ أول دعامة أو ركيزة لها . . وهكذا كانت حال بقية العملات الكبرى . . بين ارتفاع البعض وانخفاض بعض آخر . . وكل ذلك في جو عاصف من المضاربات الجريئة (والجنونية أحياناً) وهذه حال تهدد بالفوضى النقدية وقد تترتب عليها أفدح الأضرار بأصحاب رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار وبأصحاب المدخرات التى تؤتمن عليها شركات التأمين على الحياة . . لعشرات الأعوام . . فكان طبيعياً أن ينتاب القلق جميع طالبي الأمن . . المتعاقدين والمرقبين . . وبكأثر عوامل القلق تحولت الحال إلى خوف . . ففرع . . لأن الأمر يتعلق بمستوى معيشة العيال بعد وفاة رب الأسرة ، كما يتعلق بمستوى معيشة المستأمن هو بذاته . . فى السن العالية . . إذا امتد به الأجل . . ومن ثم كان التردد ، وكان النكول

بعد إبرام العقد ، وكان التأجيل والتسويق رغم ملاحقة مندوبي شركات التأمين .. وجملة ذلك : هبوط مستمر في أرقام الإنتاج .

هذه إشارة مركزة .. لبيان ما أجمناؤه من قبل .. حين قررنا أن صرح التأمين على الحياة يريد أن ينقض .. وإذا تهاوى هذا الصرح الممرد فإن التأمين التجارى كله يتعرض لمحنة قد تأتى على بنيانه من القواعد .

فهل تسلم صناعة التأمين بهذا المصير .. دون مقاومة ؟ والجواب عن هذا السؤال واضح عندنا . استنادا إلى تجارب التاريخ وعظاته .. بالإضافة إلى ما هو مرجح بحكم المنطق وحرص الناس على الحياة . ولكن مابقى من هذه الفقرة لا يعتبر من أنباء مؤتمر باريس (لأنه لايزال قائماً) بل هو قياس واجتهاد فنقول : إن خبراء الاقتصاد لا يقلون عن خبراء السياسة دهاء .. ولذلك أقدموا فيما انقضى من عشرات السنين بعد الحرب العالمية الثانية .. على إجراءات عجيبة .. لا تمر بالخطر إلا كرد فعل لمحنة كبرى تهدد الوجود .. وسنضرب الأمثال :

اصطناع الدول^(١)

فيما نحن بصدد . بلغت جرأة الخبراء في شئون المال والاقتصاد حد إنشاء الكيانات القانونية من أجل تحقيق أهدافهم ، أو من أجل صوغ أعمالهم بصيغة مجازة في المعاملات الدولية . ومن ذلك مثلاً أنهم أقاموا دولة الـ (ألاباما) **ALAPAMA STATE** وأصل الألاباما هذه مجموعة من الجزر الصغيرة في

(١) سنرى في هذه الفقرة مثلاً واضحاً لاحتمالات المزيد من التعاون بين مد الائتمان **extention of credit** وبين التأمين .. وكلاهما ربوى .. وكلاهما يهدف إلى التحكم في السيولة الدولية . ويلاحظ أن الائتمان والتأمين صورتان من الاشتقاق اللغوى من مادة واحدة هي مادة الأمن . فإذا أسى . استعمالها بالتجارة — فإنها ترتدو وبالا على النشاط الاقتصادى — وفي الشريعة ما يغنى عن هذا البلاء بكل صوره .

أقصى الغرب من المحيط الأطلنطي وعلى مقربة من الساحل الشرقى لأمريكا الوسطى .. هناك : أقيمت دولة ومنحت حكماً ذاتياً ورأسها ضابط متقاعد .. وصدرت تشريعات باسمها .. ومن ذلك جواز دخول رأس المال بغير قيد أو شرط .. ومنها تحريم الضرائب والرسوم .. ومنها ضمان السرية المطلقة وحرية توظيف الأموال بضمنان الودائع والفوائد .. ومن بين عوامل الإغراء أن عرضت بنوك « الألاباما » هذه فائدة مركبة بنسبة ١٠ ٪ سنوياً ولمدة لا تتجاوز في أسواق رؤوس الأموال التقليدية كسوق امستردام وسوق نيويورك وسوق لندن ، حالياً ، وفي مجال الإغراء أيضاً أوجدت هذه البنوك عقوداً عجيبة .. ومنها عقد يكفل للمودع مضاعفة رأس المال في تسعة أعوام إلا بضعة أشهر .. وما هو إلا تطبيق للفوائد المركبة ، مع خصوصية بالغة الجراءة ، وهى ضمان سعر الفائدة لمدة تسعة أعوام .. وكل من السعر والمدة يخرج على مفهوم الأصول البنكية الربوية .. وإن لها أصولاً ، كما لغيرها من الخبائث .. ولعل فيما بقى من الأمثلة ما يلقى بعض الضوء على « أصول أكل أموال الناس بالباطل » ، إن صحت التسمية .. وإن للشيطان لحزباً ، وإن كان مأواهم جميعاً جهنم وبئس المصير ..

ثم إن إجازة دخول رؤوس الأموال بغير قيد أو شرط .. تقتضى الخروج كذلك .. وإن السرية المطلقة التى يظنها المودع حقاً له .. تكفل للبنوك (ولمن وراء البنوك) حصانة تامة من الكشف عن أسرارها وإعلان وجوه التوظيف وحقيقة الأرباح .. ومن وجوه التوظيف ما هو خطير كالضغط على عملة بلد معين عن طريق المضاربة (كما حدث للفرنك فى عهد « ديجول » ، جزاء سياسته المخالفة لبعض التيارات المالية العالمية الظالمة) وكما حدث للاسترلينى والدولار فيما بين العقدين السابع والثامن من القرن الحالى .

ومن وجوه التوظيف ما يحقق أحد عشر مثلاً من رأس المال المستثمر

أى ١١٠٠٪ فى العام الواحد، كما فى بعض مراحل البترول حين تتكامل الخدمات رأسياً من التنقيب إلى التوزيع على المستهلك الأخير ..

ومن وجوه التوظيف ما يحقق أرباحاً خيالية كل عام .. كصناعة الأعتدة الحربية .. فهذه عادة بتراوح أرباحها بين ٢٠٠٠٪ و ٣٠٠٠٪ وللبنوك نصيب عن طريق الإسهام فى الصفقات أو فى المشروعات بتملك أوراق تؤلف ما يسمى « بحفظ الأوراق المالية » ولقد تصل الفائدة الثابتة إلى ١٨٪ ، بل تصل أحياناً إلى ٣٠٪ وشهد البلد العربى « لبنان » مثل ذلك فى الأعوام القليلة الماضية .. ولكن لبضعة أيام أو أسابيع .. أما ثبات النسبة لتسعة أعوام أو نحوها .. فهذا هو الجديد من حيث الضمان المطلق لمضاعفة رأس المال وتحمل الآخرين أخطار المضاربة !

ثم نقول : قد تلج شركات التأمين مثل هذا الباب .. فتودع بعض حصيلة الأقساط ، تباعاً ، بحقوق تكفل المضاعفة فى أزمان مناسبة ، كالتى رأينا بعض أمثالها .. ثم تسهم ببعض آخر فى الصناعات الربیحة وإن اكتنفها خطر القلب . واستناداً إلى مثل هذه الإجراءات قد تقدم شركات التأمين على ضمان الثبات النسبى لقيمة العملة .. على أساس متوسط الأسعار حال سريان العقد وسعر العملة ذاتها يوم استحقاق رأس المال موضوع التأمين (وهو المذكور فى العقد أو البولیسة) .. على إن هذا الذى نذكره .. لا يزيد على مجرد احتمال .. لأن المتبع فى الأسواق هو ضمان تقلب العملة فى بضعة أسابيع أو فى بضعة أشهر .. كما فى العقود قصيرة الأجل (للتوريدات مثلاً) وكما فى تحصيل قيم الأوراق التجارية كالكميالة والسند والفواتير المستندية .. وهذا عمل ينطوى على خطورة كبرى تواجهها شركات تأمين العملة .. على الرغم من قصر مدة التأمين .. فما بالنال بعشر سنين أو أضعافها ؟

ولكن هذه الخطورة البالغة قد تكون أهون من التعرض للضياع . . ثم
يمتدع الوقت لمزيد من الدراسة .. أو لمزيد من الحيل .. وواضح أن التجاء
المصارف وشركات التأمين لهذه المبالغات في ضمان رأس المال وفوائده على
المدى الطويل . . يمدنا بمزيد من الأدلة على صحة القول بأن هذه العقود أشبه
بالمراهقات الجريئة غير المشروعة وأشبه بالقمار — قال بهذا بعض الفرنجة ،
وجئنا بطرف من أقوالهم . . فإنا لانزال نتردد بين التحريم والإجازة ،
في أمر التأمين التجاري والائتمان التجاري القائم على الربا ؟ !

إننا نتساءل ، وندعو الله أن ينير البصائر .

الفصل الرابع

التأمين والبحث عن الحقيقة

— الاختلاف حول الوقائع لا التفاسير

— التأثر بالدعاية التجارية

— العلماء بين الشريعة والقانون الوضعي

— ثراء الفقه الإسلامي

— التأمين عند العلماء الأجانب

— شركة التأمين مرفق عام ؟

— أساليب التأمين في القطاع العام

تحدثنا في الفصل السابق عن أهداف التأمين التجاري والأخطار التي تنتج عن تحقيق الشركات الكبرى لهذه الأهداف .

وسنفرد فيما يلي بابا لعرض آراء العلماء والباحثين المسلمين حول شرعية عقد التأمين ما بين مؤيد ومعارض ونسأل الآن كيف إتوصل هؤلاء العلماء إلى آرائهم التي انتهوا إليها فنعرض في هذا الفصل للجو العام الذي يتعرض له الباحث في التأمين فنذكر أن النشأة التاريخية للتأمين قد غابت عن الكثيرين ولم تعرض على المؤتمرات التي تناولت هذا الموضوع ، ثم نتحدث عن الدعاية التي تقوم بها الاحتكارات الكبرى والمقومات المادية التي تجندها من علماء متخصصين ومن وسائل الإعلام ، كما نشير إلى مطاردة هذه الاحتكارات للعلماء الذين يرفعون رؤوسهم في وجهها .

ثم نعرض لارتكاز كثير من الباحثين على مواد القوانين الوضعية والتناسيم الحجة منها ، وتناسيمهم الشريعة الثابتة الدائمة .

وفي فقرة من هذا الفصل نأتى بأقوال للباحثين الأجانب في وظيفة التأمين ، ونأتى ببعض آرائهم ومنها القول بأن التأمين تجارة (بيع وشراء) وفيه قمار ونقارن بين خصائص عقد التأمين وعقد المقامرة .

ونورد الرأي المتأمل بأن انتقال وظيفة التأمين إلى القطاع العام يجعل الشركات القائمة به وكأنها تتخذ شكل المرفق غير المستغل ، ونناقش تغير أسلوب التأمين من عهد الشركات الأجنبية حتى ملكية الدولة لأدواته .. ثم ننظر معا : هل تغير الجوهر ، أم إن الأمر قد اقتصر على تغيير الرداء ، وحسب !!

الاختلاف حول الوقائع لا حول التفاسير

إن الاختلاف فيما بين المجتهدين ، على تكييف الواقعة المعينة وتفسيرها وحملها على وجه أو آخر ، هو من أقوى الدلالات على حيوية الأمة ونضجها ، ولذلك تختلف الآراء ، وتتكاثر المذاهب ، وتوسع الصدور للجدل رغم التكرار^(١) ، ما دام القصد هو تحقيق المصالح العامة ، أما أن يختلف الباحثون حال ذكرهم للحقائق التاريخية إجمالاً وتفصيلاً ، فهذا أمر خطير يزعزع الثقة في البحث العلمي ويدعو على الفور إلى إجراء تعديل جوهري على المنهج ، بالتركيز (في المحل الأول) على تحرير الخبر ، ونقد الرواية وتقدير المرجع العلمي ، إذ المفروض أن تؤخذ الوقائع كاملة من مصادرها الأولى ، أو من مصادر منقولة عن الأصل ، نقلاً دقيقاً خضع للتحقيق الكافي .

وفي هذا الأمر نقرر أن النشأة التاريخية للتأمين التجاري لم تعرض على كل من : لجنة البحوث الفقهية ، والمؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية (١٣٨٥ هـ) وأسبوع الفقه الإسلامي (١٣٨٠ هـ) عرضاً كاملاً يعين الباحث على تحديد الأهداف والوسائل ويساعد على تقدير الدوافع النفسية التي حركت رواد التأمين حتى سلكوا في الحياة العملية مسالك معلومة لكل مشغل بدراسة التجارة في القرون الخمسة الأخيرة ، بشيء من التفصيل .

وهذا العرض غير موجود في المكتبة العربية بمراجعها وأبحاثها المنفرقة

(١) نورد هنا قيدها توارثته الأجيال من هذه الأمة .. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه « إذا غضب الله على قوم سلط عليهم الجدل ومنعهم العمل ، وزيد بهم هذه اللقطة أن نذكر بأن الجدل وإن كان مخلصاً فإنه يجب أن يقف

وإن إعداده بمجرد الجمع والتصنيف (دون تكييف وتأويل) ينطوى على جهد شاق ، لم يتفرغ له (فيا نعلم) أى باحث عربى ، ولإثبات هذا القول جتنا بفقرة تؤيده ، وتدل على خطورة الهوة الفاصلة بين الحقيقة التاريخية وبين الصورة التى عرضها بعض الباحثين العرب (من المعاصرين) حال ذكرهم للتأمين كعقد من العقود التجارية المستحدثة مع التوسع المتزايد فى ميادين الصناعة والتجارة والمهن . . . وما يتفرع عن هذا كله من معاملات :

التأثر بالدعاية التجارية

أما الأمر الثانى الذى يزيد إثارته فى هذه الفقرة فهو ما يلاحظ فى بعض الأبحاث من التأثر بالدعاية التجارية التى تنفذها سوق رأس المال ، وتقدر على إبداع وسائلها . . . جدير بالتنبيه هنا أن وسائل الإعلام التجارى تلقى عناية كبرى من الاحتكارات المالية العالمية ، التى تحسن اختيار الخبراء والكفاءات العلمية وتسند إليهم مهمة إعداد الدعاية فى أسلوب علمى ظاهره الجد والقصد إلى خدمة الإنسانية !!

ولقد ذهب رجال المال ، فى عمام هذا ، إلى مدى بعيد ، حتى تم لهم حشد الكفاءات الممتازة ، ومن ثم كان التخصص مبسورا ، وإنك لتجد علما كبيرا وقد تخصص فى الصياغة العلمية لمادة الدعاية ، وتظهر هذه المادة فى أشكال كثيرة ، منها المراجع العلمية المعتمدة فى الجامعات ، وهذه بدورها تعيش على تمويل الهيئات القابضة على موارد الأرض وأرزاقها ، فى القرنين الأخيرين بوجه خاص ، والأساتذة أصلا كانوا من الطلاب ، ونشأوا فى هذه البيئة فانعكست صبغتها عليهم وإن رأى أحدهم الحق (بعد النضج العلمى) فإن قيود المال تشده إلى ركب النفاق ومواكب الظلم ، الظلم الذى يتولى كبره عمالقة التمويل . ومع ذلك حدث أن ثار عدد قليل من العلماء ونذكر منهم على سبيل المثال (ثورشين فيلن - وهو واحد من أكبر

كتاب الاقتصاد في الربع الأول من القرن العشرين^(١) فقدمت له النصائح والمخريات ، فالتهديد والوعيد فالطرد والتشريد حتى مات في العقد الثالث من القرن العشرين ، وكان الاطهاد قد نزل به من أرقى الجامعات إلى أدناها .. ثم حيل بينه وبين مراكز النشاط الكبير (كالمدن) وحين مات كان يشتغل بالتعليم في معهد ريفي بإحدى الولايات الأمريكية .. وقد أجده الفقر حتى ظل يعمل من أجل القوت إلى يومه الأخير ، وقد بلغ الثمانين .. ولم يهدأ عمالة التمويل عن ملاحظته ، فنظمت حملة تنكير ونسيان ، تحول بين كتاباته وبين انتشار آرائه في الجيل الذي تنتهى إليه مقاليد الأمور في أواسط القرن العشرين أو قبيل ذلك .. ونجح العمالة في سعيهم هذا إلى مابعد الحرب العالمية الثانية .. ثم سقط القناع المصنوع ونشرت بعض الحقائق .

ولنأنا نضرب الأمثال ، للتنبيه إلى ماهو مألوف عندنا في بعض الأوساط من حسن الظن بالعلوم الاجتماعية وقواعد المعاملات والقائمين على هذا كله خارج نطاق التراث الإسلامى .. أقول حسن الظن ، احتياطاً ، وقد يصل التمدير عند البعض من خاصة المثقفين إلى صورة التقديس الذاهل !

وعلى الرغم من السيل الجارف الذى تندفق به وسائل الدعاية بالأساليب العلمية المستحدثة ، فإن البحث يكشف عن أقلام صادقة وثابتة يقع عليها القارىء هنا وهناك ، ولكن صريرها يضيع في العالم المتمدن (كما يسمى) وسط الأمواج المتلاحقة من البحوث العلمية الهادفة ، وقد يبدو عجباً أن يكون للبحث العلمى هدف مسبق ولكن هذه هى الحال الغالبة ، من فجر الثورة الفرنسية إلى يومنا الحاضر في جميع العلوم الإنسانية كما يريد أنصار المذهب المادى ، ودعاة الفصل بين الحياة الدنيا وجملة شئونها في ناحية

(١) Thorstein Veblen راجع كتاب المشكلات الاقتصادية المعاصرة للدواف ، وقد جئنا فيه بتقرير مناسب عن هذا الكاتب .

وحكم الدين في ناحية أخرى، ومن هؤلاء قادة فكر وأصحاب سلطان .. وإنما السيد الحقيقي دائماً واحد، وهو صاحب المال .

هذا أمر خطير في حاضرنا ، لأن صبغته غالبية على الأوساط المثقفة وبعض الباحثين ، وقد جعلت من باطل الفرنجة لونا جديداً من ألوان الحق عندهم ، وهم في ذلك متأثرون بشبهة خطيرة ، وهي القول « بأن صانع السيارة أقدر من صانع المركبة البدائية المتواضعة ، ولذلك تكون أساليب الأول تقدمية وصالحة في كل الميادين ، وأساليب الثاني عتيقة وعاجزة عن أن تتسع للحديث من الصناعات ومن المعاملات جميعاً » وإن فساد هذا المنطق أوضح من أن نقف عنده ، ولكننا نشير إلى علته ، وهي طغيان الصبغة الأجنبية على تفكير بعضنا ، منذ درجت الأمة الإسلامية على إيفاد أبنائها (في بعوث علمية) إلى مجتمعات غير إسلامية^(١) .. بدأ هذا في أواسط القرن التاسع عشر ، وتراكت آثاره ، ومن ثم تعين الحذر .

العالم بين الشريعة والقانون الوضعي

أطلنا في عرض هذا الأمر الثاني مع أنه (كسابقه) مجرد تحفظ ندعو إلى الأخذ به حال النظر فيما هو منقول من غير المصادر الوثيقة للمعاملات والأموال الإنسانية ، وعندنا أن هذه المصادر لا تكون إلا من الشريعة الإسلامية ، إذا أردنا أخذ القواعد والأحكام .. وإذا أردنا أيضاً أخذ

(١) إيفاد البعث العلمية إلى بلاد غير إسلامية ، ضرورة نتجت عن تخلف الأمة في ميادين الدراسات الفنية والتكنولوجية .. هذا قدر متفق عليه .. ولكن تجب العناية بوضع خطه حكيمة لتحقيق النفع وحصر المساوئ .. ومن ذلك مثلاً تخصيص المبعوثين بالقدر المناسب من علوم الدين .. وتخصيصهم بتكوين الأسرة أيضاً وإلا فالنتيجة هي ما نشير إليه في المتن .

الضوابط التي نرد إليها اجتهاد غير المسلمين فيما خلت منه الشريعة ،
إن خلت .

فما مناسبة هذا التشدد في أمر معلوم بالضرورة ، وهو وضع الشريعة في
مركزها الخاص ومن دونها كل الشرائع الأخرى . . ولم يبق منها في يادين
النشاط الاقتصادي إلا ما هو من وضع الإنسان . . متأثرا بالمصالح الخاصة
لشخصه وحزبه ودعوته ؟ نتساءل ثم نجيب بما يلي :

سبب هذا التشدد ، هو ما يلاحظه المطالع على بعض البحوث المتداولة في
الأعوام الأخيرة والمقدمة لأكثر الهيئات الإسلامية ، من اختيار القانون
الوضعي نقطة للارتكاز أو بداية للاجتهاد . . فيقول الباحث بأن القانون
الفرنسي قرر في المادة كذا ، أنه ، ثم يؤيد القاعدة التي قروها المشرع
الفرنسي بأقوال الشراح الفرنسيين وبالدراسة المقارنة وبأحكام المحاكم وما يقوم
بينها من خلاف أو اتفاق ، وإذا بهذه الجهود كلها تصبغ الأوضاع والمعاملات
والقواعد (محل اهتمام الباحث) بصبغة قانونية ، ولهذا التعبير أثر في نفوس
المثقفين والذين تحملهم ثقافتهم على احترام القانون الوضعي وما يمت
إليه بصلة .

ولكن نادرا ما يتوقف الباحث للتساؤل عن قيمة هذه القوانين الموضوعية
لشئون المال والاقتصاد ، باجتهاد الإنسان دون ضوابط من الشرائع السماوية
ودون التزام لحكم الإسلام عند التشريع للأمة الإسلامية . . ولا أريد
— هنا — أن أصف القوانين الوضعية سالفه الذكر ولكن سأورد مثلا عما
قال به الصادقون من العلماء الأجانب ومنهم « ريبيرت Ripert » ، أستاذ
القانون التجاري بجامعة باريس ، فهو يقول بأن القوانين الوضعية والقوانين
المالية للمعاملات بوجه خاص . . وما يتفرع عايتها من قواعد تكوين الهيئات
واستحداث العقود في ميادين النشاط . . هذه كلها لا تشير في النفس أدنى ميل

إلى احترامها كقواعد ثابتة ، إذ هي مجموعات من الأوامر والنواهي التي يصوغها المشرع في مرحلة يمر بها المجتمع ، والقصد منها هو إحداث آثار اقتصادية سبق تصورهما في ذهن المشرع أو من فرضه بسلطة التشريع ، ولذلك نرى هذا النوع من القوانين لا يثبت على حال ، ويعمد من أصدره إلى تعديله أو إلغائه واستحداث أبدال لا تحصى ، ويكون ذلك في حياة الجيل الواحد أو على فترة من الزمن ، وفقاً لما تقتضيه المصالح في اتفاقها أو في صراعها ، ويضرب هذا الفقيه الفرنسي ، الأمثال من تكوين الشركات ومن تحركات رؤوس الأموال ، فنجد من القوانين الوضعية ما يبيح غرضاً معيناً تقوم الشركة لتحقيقه ، وعقداً تصطنعه لذلك ، كما نجد من القوانين ما يشجع تحركات الأموال بين درجات المجتمع وعبر الحدود من إقاييم لآخر ، وعبر القارات ثم نجد منها ما يحرم هذا كله أو بعضه على تفاوت بين القواعد في الزمن الواحد (باختلاف المذاهب الاقتصادية في البلاد) وعلى تفاوت في القواعد الصادرة عن هيئة واحدة في معاملة بعضها (وإنما يكون التفاوت هنا بتغير الزمان وتبدل المصالح أو زوال السلطان ، كما يكون لأسباب أخرى كالإغراق في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل ، حتى ارتدت على أصحابها بآثار عكسية .

ومن الأمثلة المشهورة على التناوت بين القواعد في الزمن المعين (لأمر واحد) والتردد بعد التحريم والتحليل ، ما أشار إليه العلامة « ريبيرت » من تحركات الذهب في تجارة الصادر والوارد ، وأشكال الشركات وتكوين هيئات الإدارة ، ومن الأمثلة التي نضيتها من مراجع أخرى كثيرة ، قواعد التملك والميراث . . ومنها أيضاً تحريم الرهان والقمار في زمان محدد وفي مكان معلوم . . وإباحتهما فيما عدا ذلك من الأزمان والمواقع ! ! ومنها تحريم التأمين حيناً وإباحته حيناً ، وفي كل هذا .. لا ثبات !!

فإذا نقل رجال الشريعة عندنا عن بعض شراح القانون الوضعي من العرب

فسيجدون أن هؤلاء الشراح للقانون الوضعي يذكرون المراجع الأجنبية التي ينقلون عنها ، أما تلك المراجع الأجنبية الشارحة ، فلا تعدو أن تكون تفصيلا وإفاضة في كل من التأويل والتطبيق القضائي ، لجملة الأوامر والنواهي التي تستحدثها السلطات التشريعية من وقت لآخر وفي ظل دولة بعد أخرى لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية ، وهذه الأوامر والنواهي التي تصوغها سوق رأس المال بنفوذها على الدوائر التشريعية هي بعينها قوانين المال والمعاملات.. والمعمول بها في البلاد الصناعية المتقدمة في الحضارة المادية وحدها . وهي بعينها ما قال عنه المنتصفون من الأجانب ، إنها لا تثير في النفس أدنى قدر من الاحترام لما تنصف به من الصدور عن غرض شخصي أو طبقي ، ولما تنصف به من القلق الدائم (١) .

نراء الفقه الإسلامي

الأمر الثالث الجدير بالتقديم ، هو ملاحظناه من مستوى رفيع في مناقشة آراء الفقهاء كما بسطها العلماء الأفاضل الذين أسهموا في بحث التأمين ، وقد دلت هذه المناقشة على أن فقه الشريعة الإسلامية قد بلغ من الغنى والوضوح ما لا يدع مجالاً للشك في قدرته على استيعاب كل حديث من قضايا المعاملات ، والحكم عليه حكما صحيحا ، كما دلت المناقشة على ثروة في العلم والصياغة وأساليب الجدل جميعا ، وهذه الحقائق مجتمعة تفرض على الخبراء المنقطعين لدراسة الأعمال والمعاملات الحديثة أن يزدوا من جلاء الحقائق كاملة . . حتى لا يترتب على

(١) من خير ماصدر حول هذا الموضوع كتاب للأستاذ فيرمان أوليس من علماء الاقتصاد في جامعة لوزان . وقد عرض فيه للنتائج التي وصل إليها الغرب في ظل ما يعرف بالديموقراطية الاقتصادية.. بأوضاعها وقوانينها التي لا تستقر ، راجع :

la démocratie économique à la lumière des faits, Firmin Oulès Prof. à la Univ. de Lausanne-1964

العرض المتصور أن تكثر الشبهات ويتزايد الميل إلى إجهاد النصوص والتوسع في القياس .

وإلى العلماء الأفاضل الذين وصلوا إلى إجازة التأمين التجارى بالقياس من وجوه ووجوه . . أسوق هذا الرجاء « رجاء التوفر على النظر في حقيقة التأمين من حيث نشأته ، وتطوره وأهدافه القريبة والبعيدة وأسااليه ، ثم هم أنفسهم بعد ذلك مدعون إلى مراجعة النظر فيما قالوا به من قياس على ضمان الطريق والضمان فى السوق ، والغرر القليل والجهالة غير المانعة من صحة العقد وعقد الحراسة ، وعقد الموالاة .. الخ ! ! هذه ثروة فى العلم والصياغة مجتمعين ، تفرد بها الفقه الإسلامى من غير شك ، ولكنها لا تثبت إذا كان الأساس الذى بنيت عليه غريباً عنها تماماً .

التأمين عند العلماء الأجانب

من ذلك مثلاً أن بعض من أجازوا التأمين التجارى حكم بأنه خال من القمار والرهان ، وسرى من أقوال الفرنجة الذين ابتدعوا هذه الصور ، تكييفهم لعقود التأمين بأنها عمل ملازم للربا ، وأنها قمار ، وrehان ، ومجازفة قالوا ذلك فى القرون الوسطى وفى العصر الحديث وفى المراجع والتقارير الرسمية التى صدرت بعد الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا . . أى إن رأى الذى نشير إليه وارد عند الفرنجة من قرون مضت . . وبغير انقطاع .

وفى ما يلى نورد فقرة تؤيد قولنا بأن عقد التأمين (بيع وشراء) ^(١) نوردھا

(١) من الغريب أن بعض (المستشارين والخبراء) الذين يعملون فى خدمة شركات التأمين التجارى يذهبون فى دفاعهم عن هذا النشاط إلى حد إنكار الواقع الملبوس المسلم به فى جميع المراجع .. ومن ذلك : الزعم بأن التأمين التجارى تكفل وتعملون .. وما هو بيع وشراء !! وقد واجهنا مثل هذه المكابرة فى بعض المناسبات .. بتقديم الأدلة والوثائق .

بنصها الأصلي ثم بالترجمة الدقيقة (نقلا عن كتاب سلوتر في القانون التجارى ص ٢٨٠) (صدر فى عام ١٩٦١ .)

Insurance is the purchase of security . The assured, anxious to protect himself against a risk, purchases from the insurer the right to be indemnified if the risk should matreialise. The purchase price which the assured pays to the insurer is known as the premium - often an annual payment - and] the insurer's promise to pay if the event insured against occurs is embodied in what is called a policy.

(SLATER'S Mercantile Law. p. 280 - 1961)

وفىما يلى الترجمة العربية لهذا النص الانجليزى :

« التأمين هو شراء الأمن ، ذلك أن المستأمن مدفوعا بالرغبة فى حماية نفسه ضد خطر ما فإنه يشتري من المؤمن حق التعويض إن وقع الضرر بسبب ذلك الخطر ويقال ثمن الشراء « جعل ، أو « قسط ، وغالبا ما يكون دفعة سنوية ، ويندرج وعد المؤمن بالتعويض فى حالة وقوع الحادثة المؤمن ضدها فيما يقال له (بوليصة) .

تكرر ذكر الشراء فى هذه الفقرة مرات على ما يرى القارئ ، وسنجد فيما يلى من فقرات أن « البيع والشراء ، هما التكليف الصحيح لنوع المعاملة ، فلا تكافل ولا تعاون ، وإنما هى تجارة فى الأمن بالقول الصريح عند من ابتدعوا العقود .

وفىما تقدم من قول الكاتب « سلوتر ، جاء ذكر البوليصة .. فما هى :
إنها الوثيقة التى تتضمن الشروط والوعد بالتعويض فيما إذا وقع الضرر

كما تتضمن كل التفصيلات ، وهذه اللفظة غير عربية ، وإنما هي حكاية صوتية لكلمة " Policy " ، فما هذه بدورها ؟ .

بالرجوع إلى قاموس أوكسفورد الوسيط (وهو مرجع يعنى بنشأة الألفاظ كرموز للمعاني ويتابع الأدوار التي مرت بها هذه الألفاظ) نجد مايلي :

Policy 1565, bill of lading, contract of insurance etc. receipt of security for money paid (actered from the Greek] which means a making known) evidencè, proof.

A document containing an undertaking, in consideration of premium or premiums, to pay a spercified amount or part there of in the event of specified contingency.

Policy 1625, a couditional promissery note depending on the result of a wager. A fro; of go; being in which bets are made on numbers to be drawn in a lotter (U. S. 1523).

" The Shorter Oxford - Dictionary on historical. principles,,.

ومن هذه النصوص الانجليزية المنقولة عن القاموس ، نعلم أن كلمة « بوليصة ، كانت تعنى في عام ١٥٦٥ : عقد شحن وعقد تأمين .. وهذه الحقيقة وحدها كبيرة الدلالة . لأنها تؤيد ما كتبه المؤرخون عن نشأة التأمين مع الشحن في وقت واحد ، وسنعرض لأهمية هذا الأمر في فقرة تالية . . ومن معاني هذه اللفظة أيضا (عام ١٥٦٥) : إيصال أوصك يثبت دفعة نقدية ، ومن المعاني كذلك : وثيقة تتضمن تعهدا بدفع مبلغ من المال أو جزء منه في

حالة وقوع حادث محتمل ومذكور في الصك ويكون التعهد في مقابل قسط أو أقساط . وفي سنة ١٦٢٥ مع تقدم المعاملات واتساعها استجذت هذه المعاني : البوليصة هي تعهد مشروط بالنتيجة التي يسفر عنها رهان على واقعة احتمالية ، وفي الولايات المتحدة استجد معنى آخر (عام ١٦٢٥ أيضا) وهذا بيانه : أسلوب للمقامرة يجرى فيه الرهان على أرقام تسحب لتحديد الأنصبة .

وسنختصر القول ونصل إلى عام ١٩٢٠ لنرى ماذا يقول اللورد مانسفيلد عن التأمين (راجع مبادئ القانون التجاري تأليف ستيفنس عام ١٩٢٠ صفحة ٣٦١ من الطبعة السادسة) .

Lord Mansfield said :

“ Insurance is a contract on speculation ” and this being the case it is frequently hard, as regards principle, to distinguish between a contract to insure from an ordinary wager.

(Stevens Elements of Mercantile Law. 1920, Butterworth & Co. London.)

والترجمة الدقيقة كما يلي :

« التأمين عقد يقوم على المجازفة ومن حيث كان الأمر كذلك فإنه كثيراً ما تصعب التفرقة (من حيث المبدأ أو من حيث التأصيل) بين عقد التأمين وعقد الرهان العادي . »

وهنا مفردة من مفردات اللغة الإنجليزية ، يتعين الوقوف عندها وهي : speculation وقد ترجمناها « مجازفة » ومن الكتاب من يختار كلمة المضاربة ولكن المانع هنا أن المضاربة لها ضوابط في الفقه الإسلامي ، وهي ليست

مقصودة هنا «لأننا لسنا بصدد المضاربة بمعنى الضرب في الأرض ولا بمعنى مشاركة الجهود الذهنية والبدنية من ناحية مع التمويل من ناحية أخرى ، وإنما نحن بصدد المجازفة على أمل اتفاق التنبؤ مع اتجاهات المستقبل كما في عمليات البورصة ، حيث يشتري (المضارب) أوراقاً مالية مثلاً على أن يتسلمها بعد فترة من الزمن وهذا ما يعرف بالعمليات الآجلة futures ولا يقصد المشتري أن يتسلم الأسهم ولا يملك ثمنها ، وإنما يدلّه اجتهاده على رجحان كمنة التوقعات نحو ارتفاع الأثمان .. ولذلك فقط يشتري ويدفع تأميناً تحت يد الوكيل (وهو سمسار معتمد ومرخص له بمزاولة عمله بنصوص تشريعية) ثم إن المشتري يرقب سير الأسعار حتى إذا ما تحققت له الزيادة التي ظنّها من أول الأمر (أو تحقق بعضها) ، بادر إلى بيع الأوراق ، ويقال لفعله هذا «تصفية» .

ومن الواضح أن المشتري لم يقصد إلى تسلّم ما يشتريه .. ولم يملك الثمن ، ثم إنه حين باع ، قد باع ما لا يملك لا بالحيازة ولا بالقصد إلى الحيازة ، إن العملية رهان ومقامرة ، ومع ذلك يقول عنها بعض الشراح العرب (وتعلت الأجيال التي عاشت في مائة عام خلت) « إن المضاربة هي كفاح العقول المستتيرة في مواجهة قوى الحظ الغشوم » ويقولون أيضاً بأن المضارب يمتص فائض العرض فيمنع من انهيار مستوى الأسعار .. وفي حالات أخرى يخلق مزيداً من العرض المصطنع (أو الوهمي) لينع من الغلو في ارتفاع الأثمان ، وبمثل ما جرى به العمل في صفقة الأوراق المالية سالفة الذكر يجري العمل في المحاصيل^(١) فيصطنع المضاربون طلباً كاذباً غير مؤيد بالقوة الشرائية ولا بالقصد إلى الشراء ، ويخلقون عرضاً كاذباً اكتميات من المحاصيل لا وجود لها وإنما للضغط على الأسعار إذا مالت بطبيعتها إلى الصعود بفعل العوامل الحقيقية أو بفعل العوامل الكاذبة من فريق المضاربين على الصعود .. إنه صراع على الإثراء الفاحش السريع بغير جهد يسهم في الرفاهة الاقتصادية ، ولكن هذا الرأي الذي نقول به ، غير مقبول إلى الآن في بعض الهيئات

(١) نريد أن تستثنى عقد التحويط - hedging ، فهو جدير بمزيد من الدراسة .

العلمية العربية، بحكم الولاء للمعايير والضوابط التي رضاها أو تقول بها اليد الأجنبية بجامعاتها ومراكز النشاط فيها، ومن الكتاب العرب من يرى أنه لا محل لهذا (التزمت) في التمييز بين مضاربة شرعية وأخرى مستحدثة تتمشى مع التطور .. ولذلك نرى كلمة Speculation (التي ورد ذكرها في النص المنقول أعلاه) نراها تترجم « مضاربة » وهذا تحريف للكلام عن مواضعه ، ومن ثم تعين التنبيه .. وقد قررنا من قبل أننا نراها في التأمين مجازفة ومخاطرة ، وما هي من المضاربة الشرعية في شيء .

وإذا دُن كتاب الغرب يقولون عن التأمين إنه قار ، فانتظر خصائص عقود القار والرهان كما أوردها الدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتاب الوسيط في شرح القانون المدني لنرى أوجه التشابه بين العقدين .. التأمين والقار ، ومن ذلك :

فقرة (٤٨٥) خصائص عقود المقامرة والرهان :

أولاً : هو عقد رضائي : فلا يشترط في انعقاده إلا توافق الإيجاب والقبول بين المقامرين أو المتراهنين دون حاجة إلى شكل خاص .

ثانياً : وهو عقد ملزم للجانبين ، وذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه إذا خسر المقامرة أو الرهان .

ثالثاً : وهو عقد احتمالي أو من عقود الغرر كما هو وارد بالنص في عنوان الباب الرابع من الكتاب الثاني من القسم الأول من التقنين المدني ، وهو الباب الذي ينتظم المقامرة والرهان وغيرها من عقود الغرر ، وذلك لأن عقد المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد الذي أخذ أو القدر الذي أعطى .. وقد ورد الدكتور السنهوري ضمن عقود الغرر .. كلا من المرتب مدى الحياة والتأمين .

رابعاً : وهو من عقود المعاوضة ، وأكثر العقود الاحتمالية تكون من عقود المعاوضة ، ولو أن عقد التبرع قد يكون احتمالياً .

* * *

يقول المؤلف : إذا كان أصحاب الشأن من المغامرين في أسواق رأس المال ، يصفون عقودهم ومعاملاتهم باللفظ الصريح ، فهل نأمن نحن على سلامة الحكم الذى نصل إليه ، بمجرد الاطلاع على فقرات منتقاة من شرح القانون العربى والأجنبى ، أو من أوراق الدعاية التى تصدرها شركات التأمين ؟ .

ثم تسأل : كيف يصح فى الفهم ، قولنا بأن السكيب العلمية التى تصدر من الجامعات تستعمل على مادة الدعاية التجارية بالأسلوب العلمى ، كما تستعمل على الدعوة إلى التحلل من ضوابط الأخلاق وإقامة العدل بين الناس ، تحقيقاً لصالح رؤوس الأموال والاحتكارات العالمية ، كيف يصح فى الفهم أن نقول بما تقدم ، ثم نعود إلى القول بفساد المعاملات عند الفرنجة منذ نشأتها الأولى ؟

والجواب عن ذلك ، إنه لا خلاف . . فكل القولين صحيح ، وإنما السكرة الغالبة قد كانت للسياسة الميكيفائية حتى فى إعداد المادة العلمية للتشريعات الوضعية الحاكمة للعقود والمعاملات ، ومن ثم للمراجع العلمية التى تصنف القوانين القائمة .

واقدر بلغ الضيق ببعض العلماء المنصفين إلى حد التصريح بأن هذا التراث الذى تجمع بعيداً عن ضوابط الدين ، هو جملة من الجرائم والأعمال الوحشية ومن هؤلاء « دايوليد » و « جرج بيرسون » و « لوبرت » و « فيرمان أوليس » و « فرانسو بيرو » و « ندر » و « سيخفيد » وهم ينتمون إلى الجامعات ومراكز

البحوث القومية لكل من إنجلترا وأمريكا وفرنسا وسويسرا ، ولا نشير هنا إلى شيء من أقوالهم (حرصاً على الإيجاز) وبجسبنا ما قدمناه من أقوال « ريبيرت » ، أستاذ القانون التجارى بجامعة باريس .

وفى ضوء هذا القيد أو التحفظ ، نقول بأن الفقرات التى انتزعت من أقوال الشراح (للقانون الوضعى) أو انتزعت من كتب الدعاية العلمية ، قد كانت خطراً شديداً على بعض رجال الشريعة عندنا ، إذ أعانت على تصوير التأمين التجارى بصور بريئة .. أى من العقود المجازة .. كالضمان والكفالة .

شركة التأمين مرفق عام

قليل بأن انتقال وظيفة التأمين التجارى من الشركات الخاصة إلى الشركات العامة ، قد أضفى عليها صبغة « المرفق » ، لأن هذه الشركات العامة تشبه المصالح الحكومية التى تقوم على تحقيق مصالح المجتمع ، ولا تبغى ربحاً ، فإن تحقيق فائض فيه شبهة المتاجرة ، فهو عائد إلى الشعب عن طريق الخزانة العامة ، وذهب شراح القانون الوضعى فى مناقشة هذه الجزمات إلى تفصيلات كثيرة ، كقولهم مثلاً إن مازاد على التكلفة لا يعد ربحاً وإنما هو يشبه « الرسوم » ! ثم يفرقون بين الرسوم والربح التجارى ويشيرون لمشكلات التوازن الاقتصادى للعقود .. وفى جهودهم هذه ما يساعد على بسط القضية وتقريبها من أضواء المعرفة ، ولكن دون الوصول إلى رأى قاطع .. وعندنا أن الإنسان لا يستطيع أن يشرع لنفسه ، فلا الضرائب ولا الرسوم ولا الربح التجارى ولا الفائض والعائد .. ليس شيء من هذا كله يمكن أن يستقر على قواعد ثابتة ، ما لم يجد سنده من الدين ، كذا فى كل الأمور الإنسانية .. ومن أشهرها ما يسمى بالأحوال الشخصية ، وكذلك المعاملات .

والرأى الذى ندعو إليه (بخصوص منهج البحث وضوابطه) يتلخص

بقي أن إجازة التأمين التجارى استناداً إلى مجرد حلول الدولة والقطاع العام محل القطاع الخاص .. هو حكم مبتسر صدر قبل استيفاء البحث ، وترد عليه اعتراضات شديدة وصحيحة .. ثم إن مجرد التحول سالف الذكر لا ينفى الفساد ولا يزيل البطلان والضرر وكل ما هو عالق بالتأمين التجارى ، وهنا يتعين الفصل بين قضيتين نوعيتين ، نورد هما على سبيل المثال من جملة التجارب التى مرت بالقطر المصرى .. بوصفه من الرواد فى العالم العربى .. وسيكون من المفيد إضافة المزيد من تجارب البلاد العربية فى نهضتها الحاضرة .. التى تريد بها تنقية المعاملات من الشوائب الأجنبية ، ولو على مراحل .. فنقول عن « مصر » ما يلى :

الأولى : تأمين شركات التأمين من حيث المبدأ .

الثانية : استمرار العمل فى الهيئات العامة المنشأة من بعد التأمين على نحو ما كانت عليه الحال لعهد الشركات التجارية .

فأما عن القضية الأولى ، فنقرر بوضوح : إن تأمين « التأمين » جملة وتفصيلاً قد كان عملاً كبيراً وهادفاً إلى تحقيق المصالح العليا للمجتمع ، وهو فى الوقت ذاته من قبيل محاولة الاقتراب بالمعاملات من ضوابط الشريعة وأحكامها لأن التأمين أصلاً لا يجوز للقطاع^(١) الخاص .

وحين باشرت الدولة تأمين هذه الشركات وحولتها إلى هيئات عامة ، تصرفت على هدى من أدق السياسات المالية السايمة ، لأنها قرنت تأمين المصارف بتأمين شركات التأمين وأتبع أحد العاملين بالآخر فى ساعات ، وهذا تقدير راشد لتكامل الأجهزة الناشطة فى السوق المالية ...

بدأ هذا الاتجاه بخطوات فسيحة حين صدر « القانون » رقم ٢٢ لسنة

(١) نقول « القطاع » أخذنا بالمشهور والصواب : قطاع Sector

١٩٥٧ ، ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ثم أعقبه مباشرة القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال .

جاءت هذه البداية سريعة في أعقاب العدوان الثلاثي ، ومن ثم كانت جزئية . . وجاءت من بعدها دراسات كشفت عن ضرورة الهيمنة على الصيرفة والتأمين لصالح المجتمع ، فتم تأميم المصارف وأدوات التأمين عام ١٩٦٠ ، وإذا تأملنا صياغة المشرع لكل من القانون رقم ٢٣ / ١٩٥٧ والذي تلاه ، لاحظنا أن عبارة « تكوين الأموال » وردت قرينة هيئات التأمين دون المصارف بأنواعها ، وهذا قول لا يصدر إلا عن فهم واسع وعميق للحقيقة أدوات التأمين ، فهي أخطر من أدوات الائتمان من حيث القدرة على تكوين رموس الأموال ، فأما أدوات التأمين فهي كل منشأة تبيع الأمن وهي بذاتها شركات التأمين . . وأما أدوات الائتمان فهي البنوك وما في حكمها وإنما قيل لكل منشأة من المجموعة الأولى أو من المجموعة الثانية « أداة » لأنها حلقة في سلسلة متماسكة أو قالب رصوص ضمن عشرات ومئات يتألف منها جميعها بناء واحد ، يقال له سوق رأس المال في حالات ويقال سوق النقود في حالات ، وقد يطلق رمز واحد أكثر شمولاً ، وهو قولنا « السوق المالية » .

كانت الدولة إذن على صواب ما بعده صواب ، حين جمعت بين أدوات الائتمان وأدوات التأمين في جملة واحدة لتطهير سوق المال عندنا من استعمار خبيث ترجع أصوله إلى أحداث القرن التاسع عشر والقروض العامة للخصديويين ، والزحف الرتيب على أسواق الشرق بوجه عام ، ولم تكن الدولة بعملها هذا (وهو تأميم المصارف وهيئات التأمين) تباشر عملاً من أعمال السيادة وحسب ، بل كانت تخطو في ثبات ، نحو التمهيد لإقامة نظام اقتصادي يقترب من أحكام الإسلام تدريجياً (في عشرين عاماً ، مثلاً أو أكثر أو أقل ، إذ التغيير في البناء الاقتصادي لا بد وأن يكون هادئاً

وبطيانا) ولسنا نبالغ في تمجيد هذه الخطوة ، حين نقرر بأنها من أهم ما أنجزته مصر بعد الحرب العالمية الثانية .. وإلى هنا نرى أن تأمين المصارف وأدوات التأمين — من حيث المبدأ — عمل سليم صدر عن فهم صحيح وبخاصة حين قرن الائتمان والتأمين جميعا ، وهما مصدر السيولة ، وهذه بدورها لها شأن يجيء في الموضع المناسب .

نظم وأساليب التأمين فى القطاع العام

هذا عن القضية الفرعية الأولى ، أما عن القضية الثانية فإن الأمر على خلاف ما تقدم بيانه ، فقد آلت أموال الادوات التى جرى تأمينها إلى الشعب ممثلا فى السلطات العامة ، وآلت منشآت بموظفيها ونظمها وعقودها كما كانت تحت الإدارة المستغلة التى تقرر وضع حد لها ، وليس من المعقول أن نطالب الدولة بتغيير النظم والأساليب بين يوم ويوم — ولا من عام إلى تاليه — ولا يقول بذلك منصف ولا يدعو إليه من اتصل بأسواق المال ولو عن بعد ، ولذلك كان حتما أن تبقى هذه المنشآت ناشطة كما كانت تحت الإدارة السابقة .. ثم إن الدولة انجبت إلى خبراء التأمين والصيرفة ، وطابت إليهم أن يلخصوا خبرتهم وأن يسهموا فى إنارة الطريق أمامها لتسلك أصلح السبل فى إدارة المنشآت التى آلت إليها ، كما توجهت الدولة أيضا إلى علماء الشريعة ودعوتهم إلى النظر فيما ينتهى إليه الفنيون ممن تقدم ذكرهم .. ولا حظنا على بعض البحوث وفى حلقات البحث العلمى ، أن جهودا تبذل لتبرير أعمال التأمين التجارى لمجرد أنها آلت للدولة ، وكأنما هذه الواقعة وحدها قد طهرت العقود وحوالت المعاملات إلى شىء آخر بخلاف طبيعتها !

هنا سؤال هام — ترى هل كانت شركات التأمين حريصة على إقامة حكم الشريعة الإسلامية وهى بصدد إعداد الجداول والبوالص واللوائح المنظمة لنشاطها وعلاقاتها مع طالبي الأمن ومع المساهمين والرأى العام والسلطات العامة ؟ وإن صح أن شركات التأمين قد راعت هذا كله فى بناء أجهزتها وعقودها

وأوضاعها وتقاليدها ، ثم راعاه العلماء والخبراء حال إقامة هذا الصرح الكبير الذى فرض وجوده على أسواق العالم بالزحف الرتيب خلال بضعة قرون .. نقول : لئن كانت الأوضاع فى شركات التأمين التجارى ، قد جاءت مطابقة لأحكام الشريعة أو مقيسة عليها عمداً أو اتفاقاً ، فإن تأميمها يفقد السند .. إذ ماهى المصلحة فى تغيير الأوضاع وإحلال قطاع عام ووطنى ، محل قطاع خاص وأجنبى ، إن كان هذا الأجنبى يقيم حكم الله فى أرض المسلمين ؟

يخلص من هذا الأمر ، وجوب التفرقة بين التأمين من حيث هو ، وبين استمرار الأساليب بعد التأمين كما كانت لعهد الشركات الأجنبية .. فأما التأمين بوصفه عملاً من أعمال السيادة فقد كان صواباً .. وأما استمرار شركات التأمين أو هيئاته أو مؤسساته على النهج السابق الذى ابتدعته شركات التأمين وتعهده حتى رسخ واستقر .. فقد كان خطأ لا يجوز الدفاع عنه .. كما لا يجوز إقراره .. بل يجب على الباحث أن يتابع الدراسة بعد أن تحول التأمين إلى الدولة ..

الباب الثالث

علماء الشريعة والتأمين

الفصل الأول : فتوى الإمام محمد عبده

الفصل الثاني : رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الفصل الثالث : الإمام ينصف الإمام

خصصنا هذا الباب لكبار من الرجال .. كانوا كبارا في عهود لا تقال فيها
كلمة الحق إلا من المؤمنين الذين يعلمون قدر كلماتهم، فقالوها ومضوا لتحدث
الآجيال التالية عن مواقفهم ...

فى الفصل الأول نجىء بقصة الفتوى التى أصدرها الإمام محمد عبده
وأسىء استغلالها ونذكر كيف حارب الاستعمار خطة الإمام التى أراد بها
الإصلاح ثم زور عليه فتوى لينشر بها وافدا جديدا .. هو التأمين التجارى .

وفى الفصل الثانى نورد طرفا من الحديث عن شيوخ أجلاء وقفوا
يدافعون عن كلمتهم حتى آخر رمق لأنهم علموا أن الحق فيما يقولون .

وفى الفصل الثالث نلئس العظمة فىمن انبرى ليدفع الظلم الواقع على أفكار
رجل عظيم هو الإمام المفقى ، محمد عبده ، رحمه الله ..

الفصل الأول

فتوى الإمام محمد عبده

- الإمام المفتى عليه .
- كتاب ضائع وفتوى محرقة .
- تاريخ فتوى الإمام .
- نص الفتوى .
- هذه هي الفتوى « تعقيب »

الإمام المفترى عليه

فى بداية هذا القرن الميلادى حاولت شركات التأمين - وكانت كلها أجنبية - أن تروج لبضاعتها فى بلاد كانت تعاليم الإسلام فيها لازالت هى السائدة وهى المتبعة .. وكانت هذه الشركات - وهى أدرى ببضاعتها - تدرك أن هذا الوافد الجديد - التأمين التجارى - يحمل بين طياته مبادئ لا يقرها الشرع الحنيف ، كما يحمل أخطراً مدمرة .

وبدهاء المستعمر وذكاء التاجر داروا وأحاطوا بالشيخ محمد عبده ووجهوا إليه - بصفتة المفقى - سؤالاً صيغ بمهارة ليحجب عنه - فيما قدروا - إجابة يستطيعون تطويعها لأغراضهم .. وأولها الإيهام بأن بيع الأمن هو عمل مباح !

وأجاب الشيخ ، حسن النية ، على قدر السؤال الموجه إليه إجابة سليمة بدون شك .. فهى صادرة عن علم من أعلام المسلمين المجتهدين .. ولكن أسيء استخدام هذه الإجابة وكان أن شاع عن الإمام الجليل - زورا وبهتانا - أنه أحل التأمين التجارى ..

وفى هذا المجال .. أعود بالقارىء إلى تاريخ قريب وأقدم بين يديه بحثاً سبق أن نشرته فى الكويت عام ١٩٧٢ بعنوان « التأمين ، بين الأصيل والبديل » ولقد نظرت فيه من جديد .. ووجدته جديراً بالظهور فى هذا الكتاب .. وفيما يلى النص ...

كتاب ضائع وفتوى محرفة

اشتغل الإمام محمد عبده بتدريس مادة التاريخ ، فى دار العلوم ، بعض الوقت .. فقرأ على تلاميذه مقدمة ابن خلدون ، وألف كتاباً فى « علم الاجتماع » ،

ويقول المؤرخون لحركة الإصلاح التي أسهم فيها الإمام ، رحمه الله : إن هذا الكتاب مفقود .

ويقولون أيضا : إنه قدم تقريرا — بعد عودته من المنفى — إلى اللورد كرومر (وكان الأمر قد استتب للانجليز في أعقاب ثورة عرابي و كارثة الاحتلال) وتضمن هذا التقرير مقترحات لإصلاح التعليم في مصر .. ويقولون بأن التاريخ قد حفظ عن الإمام رسالتين .. كان قد بعث بهما إلى المستر « بلنت » وأورد فيهما آراءه في الإصلاح السياسي ... ثم إن شركات التأمين تولت بدورها حفظ وثيقة منسوبة للإمام .. وقالت هذه الشركات (استنادا إلى الوثيقة المذكورة) بأن الإمام قد أجاز التأمين واعتبره عملا مشروعاً !

قلت : يا عجباً للناس .. ما أقدرهم على تنكير العمل الطيب أو إنكاره .. وما أشد إلحاحهم في ذكر أخطاء المصلحين .. ما كان منها حقاً وما كان منها كذباً واقتراء !!

تاريخ فتوى الإمام

بالرجوع إلى السجلات الرسمية لدار الإفتاء نجد أنه في صفر سنة ١٣٢١ هـ (إبريل ١٩٠٣ م) تقدم الخواجة « هور روجل » بطلب الإجابة عن سؤال محدد .. وقد أجيب إلى طلبه وكان الإمام محمد عبده — عندئذ — يشغل منصب المفتي .. وتدلنا السجلات أيضا على أنه في ذى القعدة من سنة ١٣٤٧ هـ (مايو ١٩٢٩) تقدم شخص آخر هو الخواجة جورج فوشيه وكيل شركة التأمين على الحياة « لاجنفواز » وطلب صورة من الفتوى بذاتها التي صدرت قبل ذلك بخمسة وعشرين عاما .. فأجيب إلى طلبه بغير توقف ولا تعقيب .. وكان مفتي الديار المصرية عندئذ المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم .

وكل من اتصل بشركات التأمين .. في مصر خاصة .. قد كان يرى هذه

الفتوى الأصلية أو المجددة .. وقد طبعت بحروف دقيقة وأحيطت بالأختام ومن حولها إطار ثمين ومن فوقها زجاج أو بلاستيك شفاف .. ثم إن الإطار بمشتملاته يشهر في المسكاتب الرئيسية من خلف بائع التأمين وهو من يقال له الوكيل أو المفتش .. وكثيراً ما نعد الفتوى في حجم أصغر ليصحبه البائع في محفظة أوراقه .. ويلوح بها لمن ارتاب أو لمن يتسامل !!

كانت هذه هي القاعدة منذ صدور فتوى الإمام إلى ما بعد قيام الحرب العالمية الثانية .. ثم تضامل الحرص على إعلان الفتوى ونشرها بين يدي المستأمنين لأسباب أهمها : أن الوازع الديني ضعف عند الناس بفعل الحروب وما تجره من طغيان المادية .. فهي تجيء أحياناً بالرواج الكاذب وبالربح الخيث .. وأحياناً أخرى تجيء بالدمار والاشقاء .. ومن ثم التحلل .. وعلى الحالين يقل اهتمام السكثرة الغالبة بالوازع الديني أو بالوقوف على حكم الشرع في المعاملات وفي السلوك الشخصي .. وسبب ثالث لانصراف الناس عن ذكر الفتوى (لبعض الوقت) هو وفرة ماصدر من الآراء عن المقلدين .. وقد ذهبوا في التسامح والتيسير إلى ما يزيد على المدى اللازم لترويج مصالح الدخيل في بلاد المسلمين .

قل الاهتمام ، إذن ، بهذه الفتوى زهاء عشرين عاماً (بين ١٩٤٠ و ١٩٦١ م) وكان من المحتمل أن تنسى وأن يستقر في أذهان المسلمين أن التأمين التجاري حلال ، بحكم انتشاره والحاجة إليه واعتماد أوضاعه ومعاملاته بنصوص صريحة في القانون الوضعي في كثير من البلاد الإسلامية .. ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان .. ذلك أنه في عام ١٩٦١ ، بدمشق اجتمع علماء المسلمين في أسبوع الفقه ومهرجان ابن تيمية ، وكان عقد التأمين من أهم ما دار حوله البحث والجدل والتعقيب .. ثم تكرر اجتماع العلماء في المؤتمرات التي عقدت تباعاً .. وأهاب المؤتمرون بالخبراء أن يتفروا على المستحدث من العقود والأساليب لدوسها والتحقيق الحكم الصائب في كل منها .. ليكون قرار العلماء بعد ذلك

صادرا عن إحاطة كافية بالوقائع والأوضاع العمالية التي استحدثتها غير المسلمين في كل أرض وفي كل مصر ...

عندئذ .. أى من عام ١٩٦١ إلى يومنا هذا .. عاد المشتغلون بالتأمين إلى سجلاتهم يقابونها .. فما وجدوا كفتوى الإمام محمد عبدة .. فأعلنوها في دعايتهم بأحدث الأساليب . ووضعوها في مركز الصدارة .. مع أن استخراج صورة منها في عهد الشيخ عبد المجيد سليم يعتبر تجديداً للفتوى - في تاريخ أحدث - ومع أن البعض من هواة البحث في هذه المشكلات قد أعلن رأيه بالحل .. من غير تردد .. إلا أن شركات التأمين وهيئاته .. قد طاب لها جميعا أن تعود إلى فتوى الإمام - من جديد - وأطلقت حملات الدعاية للقول في إلحاح سمج مرذول .. بأن هذا أمر قد استقر من زمن بعيد .. منذ صدور الفتوى التاريخية موضوع الحديث .

ونحن في غفلتنا وفي ذهواننا لانقف للتساؤل عن سر هذا التشبث برأى أجداده واحد من المجتهدين .. ومن بعده جاء آخرون وشغلوا منصب الإفتاء .. كما جاء آخرون وأفاضوا في دراسة التأمين دراسة موضوعية وفقهية !!

نحن لا نتساءل .. لأننا نمر بمرحلة من تاريخنا غلبت عليها عوامل الذهول والتسليم بالأمر الواقع .. حتى في أمور قطع فيها الإسلام بالحكم الواضح .

وهكذا انتشر القول في المجتمعات بأن فتوى الإمام محمد عبده قائمة .. وبأنها قد أجازت التأمين .. وجدير بالذكر هنا أن أساليب الدعاية التجارية قد عرفت ما يسمى بحملات الهمس .. ولذلك تسمع هنا وهناك .. حديثا معادا .. في صور شتى من التوكيد والاستفهام والنقل (عن الثقات) : وما هو إلا تظاهر بالمعرفة .. أو تهوين للإثم الذي وقعنا فيه .. ليأخذ به الكافة .. ومن ثم لا يبقى من حرج إذا عم الفساد .

وهكذا عادت الأمة إلى سيرة الإمام محمد عبده .. فأما ما كان من إصلاح

يومن شقاء في سبيل الإصلاح فليس له ذكر ، وأما الإجابة عن سؤال كله التواء وغموض ، فلها الخلود !!

أو ليس عجيباً أن يضع كتاب في « علم الاجتماع » ، فلا يبقى له أثر .. وتظل بضعة أسطر لصاحب القلم الذي أنشأ الكتاب .. باقية على وجه الزمان ؟ ومع ذلك فانتظر إلى نص الفتوى كما هي ثابتة في السجلات الرسمية لمصر ..

نص الفتوى

« سأل جناب المسيو ، « هور روسل » في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة مثلاً) على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه إذا قام بما ذكر أو انتهى أمد الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال .. وكان حيا ، فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح .. وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا للمبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأرباحه بما ينتجه لهم من الربح .. جائز شرعاً ؟ نرجو التكرم بالإفادة ... »

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بالإجابة التالية .. وهي النص الرسمي للفتوى المشهورة :

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة .. كان ذلك ذلك جائزاً شرعاً ، ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ، لو كان حيا ، ما يكون له من المال مع ما يخصه في الربح .. وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح ، والله أعلم . »

إذن : نواجه سؤالاً يتكلم عن عقد شرعى مباح يقال له فى كتب
الفقه .. عقد المضاربة ، كما يقال له أيضاً « التراض » (١) .

ولقد صيغ السؤال بمكر رخيص .. فلم يعرض لآى واحد من العناصر
الأساسية للتأمين .. ومن ذلك :

أولاً : أنه فى عقد التأمين على الحياة ، تلتزم الشركة المؤمنة بدفع رأس
مال العقد (أو البوايصة) كاملاً إن حصلت الوفاة أثناء سريان العقد .. حتى
وإن كان المستأمن قد دفع قسطاً واحداً .. من عشرات الأقساط .. أو من
مئات الأقساط .. التى كانت تستحق عليه لو امتد به الأجل .. ويلاحظ
هنا أن هذا الشرط هو محل المخاطرة (فى التعبير المعاصر) أو المجازفة والمغامرة
والرهان .. كما يقول شراح القانون الانجليزى للتجارة حال دراستهم لعقد
التأمين ... ثم إن التزام المؤمن بدفع رأس مال التأمين فى هذه الحالة هو التزام
بما لا يلزم شرعاً .. وتعميم تطبيقه على عقود التأمين يستباح مال الناس بغير
حق وتؤكل الأموال فيما بينهم بالباطل .

ثانياً : لم يعرض السؤال لنوع الربح الذى يعود على المستأمن .. أهو
جزء من الربح الذى تحققه الشركة بتشغيل أمواله ، أم هو قدر محدد سلفاً
بصرف النظر عن التشغيل ونتائجه ؟ .

الواقع أن جميع شركات التأمين تحسب الربح على جملة الأقساط وجملة
الفترات الزمنية .. وهذا هو الربا الصريح .. أما السؤال ففيه إيهام مقصود
وتلويح بما يشبه المضاربة الشرعية .. وهذا سبب ثان لفساد العقد .. ولكنه
قد كان محجوباً بسوء قصد عن دار الإفتاء عند تقديم السؤال .

(١) راجع كتاب « العقود الشرعية الحاكمة للعمليات المالية المعاصرة »
للتؤلف .. فإن فيه آثاره مجزية من علم السلف الصالح .. ومنها الكلام عن
التراض والمضاربة .

هذه هي الفتوى !!

« تعقيب »

هذه هي الفتوى التي حفظها التاريخ منسوبة للإمام ، رحمه الله ، وهي بنصها ما كان يستخدمه أصحاب المصالح في الترويج للتأمين التجاري .. من مديرين ووكلاء وبياعين للأمن .. وهي بذاتها ما اعتمد عليه الراغبون في الاستشكال على الحكم بفساد عقود التأمين .. إن كنا نريد أن نردها إلى قواعد الشرع الخفيف .. لا إلى نصوص وضعية تعلن عن إرادة الهيئة التشريعية أو تعلن عن إرادة الفرد (كالحاكم بأمره مثلا) في معظم الحالات ! وستقل الآن إلى مناقشة السؤال والجواب .. لنرى ، معاً ، مدى القرب أو البعد بين موضوع الفتوى ووظيفة التأمين .. فنقول : بالاطلاع على نص السؤال ونص الإجابة .. لا نجد في أى منهما شيئاً يتعلق بطلب الأمن أو الاستئمان .. لا على الحياة (ولا على الأموال .. وكذلك لا نجد في النصين (للسؤال وللإجابة) أى أثر للاركان الأساسية التي يقوم عليها كل عقد من عقود التأمين .. تلك الاركان التي تستوجب الحكم على هذا النوع من العقود بالفساد .

ذلك أن السؤال ينطبق على نوع من الشركات المعتمدة عند الفقهاء .. وفيه يكون المال من جانب أحد الشركاء (أو فريق منهم) ويكون العمل من جانب فريق آخر أو شريك واحد بالعمل .. أما النشاط الذي يباشره فريق العمل فيكون بتقليب المال في تجارة أو صناعة بأوسع مدلول لهاتين اللفظتين ، بشرط الوقوف عند حد الأعمال المباحة .. كالنقل والتخزين والإعلام .. مثلاً .. وهذه كلها صورة تدخل في النشاط المباح ، ولذلك لا يجوز تضيق مفهوم التجارة والصناعة في غير ضرورة .. بل العكس أولى .. ما لم يخرج الشريك العامل على نص قطعى الثبوت والدلالة .. كأن يشتغل بالتهريب أو بإنتاج الخمر أو نشر الفساد في الأرض ..

وبما تقدم يتضح أن الإمام محمد عبده ، ما أفتى بحل التأمين التجارى .. بل لم تصدر عنه شبه فتوى .. ولقد سجل التاريخ على كل من سعى فى هذا الفساد بصياغة السؤال وبترويح الإجابة التى لا صلة لها بالتأمين من قريب - ولا من بعيد .. سجل التاريخ على هؤلاء المفسدين فى الأرض خزيا فى الأولى وعذابا فى الآخرة .

أما الإمام ، رحمه الله ، فله من صدق النية شفيع عند الله ، والله أعلم بالسرائر .

الفصل الثاني

رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

— رفض القضاء عقد التأمين .

— كيف غزا التأمين التجاري أوقاف المسلمين ؟

لأن تقليب صحائف تاريخنا ليعث في النفس شعوراً بالعزة وبالعظمة ..
وخاصة إذا كانت هذه الصحائف هي تاريخ الأزهر ورجاله .

ولقد جاء على مصر حين من الدهر ، كان الأزهر فيها هو المنارة العالية ..
وهو الحصن المنيع .. وكان رجاله رهبان الليل فرسان النهار ، حين بثوا الرعب
في قلوب المغول وكانت صيحة الإسلام تزلزل أتباع هولاء الذي غزا
العالم .. وحين جعلوا نابليون يهرب بأيل .. وفي كل انتفاضة كانوا قابها النابض
وكانوا وقودها : اظلى على المجرمين ، ونوراً للمؤمنين .

وفي بحثنا هذا نعرض لصفحات مشرقة لرجال الأزهر في صراعهم الفكري
مع محاولة فرض عقد التأمين أو إضفاء ثوب الشرعية على ما فيه من مفسد ..
حين وفد إلى بلادنا من أواخر القرن التاسع عشر للبلاد .. ومن أهم ما وعاه
التاريخ قضيتان عرضتا على المحاكم الشرعية — لعهد الزاهر — وكيف
حكم القضاء فيهما ؟!

ثم نتحدث عن إقرار ديوان الأوقاف للتأمين ضد الحريق على أعيان
الوقت^(١) ، وموقف الشيوخ من هذا القرار .

(١) يقول المؤلف : قد تعصف الأحداث ببعض الناس ، وقد تضعف النفوس
بالترغيب وبالترهيب .. ولكن الحق باق ، وحجته لا يضعفون — قال تعالى :
« وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً ،

• مواقف مشرفة لرجال القضاء الشرعى

١ - فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ تعاقد الدكتور إبراهيم نخرى مع الخواجة جوستاف هوسار مدير إحدى شركات التأمين على أن يدفع للشركة فى مدى عشرين سنة تلتهى فى ٢ إبريل ١٩٢٣ .. كل سنة ٣٣ جنيهًا .. على أنه لومات قبل ٢ إبريل ١٩٢٣ ولو بيوم واحد بعد العقد .. تكون الشركة ملزمة بدفع خمسمائة جنيه دفعة واحدة، وأن المبلغ للؤمن عليه يدفع عند وفاة الدكتور نخرى لزوجته فاطمة بنت دسوقى ^(١) .

وبعد أن دفع للشركة ثلاثة أقساط (٩٩ جنيهًا) مساكرة ^(٢) على حياته توفى فى ١٩ يناير ١٩٠٦ ، فرفع ابنه مصطفى ومحمد دعواهما رقم ٢٤ لسنة ١٩٠٦ لدى محكمة مصر الشرعية الكبرى يدعيان فيها وفاة والدهما وانحصار إرثه فيها وفى هذه الزوجة وأن له فى الشركة مبلغ ٥٠٠ جنيه هى مادفعه من الأقساط وربحها ، وطلبا الحكم باستحقاق كل منهما لنصيبه فى هذه المبلغ وتسليمه إليه .. وقالوا إن شرط المورث دفعه إلى الزوجة شرط باطل .

وقد قرر المجلس الشرعى بهذه المحكمة فى ٤ ديسمبر ١٩٠٦ رفض هذه الدعوى ومنع المدعين منها منعاً شرعياً وهى بهذه الحالة ، لأنها :

« دعوى غير صحيحة شرعاً لاشتغالها على مالا تجوز المطالبة به شرعاً » .

استأنف المدعيان هذا القرار إلى المحكمة العليا الشرعية بالاستئناف رقم ٥١ المتأدى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ ، فقضت فى ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧

(١) يلاحظ القارىء أن لغة العقد ركيكة .. ولكن هكذا فى الأصل (المؤلف)

(٢) « مساكرة » أى بقصد السوكرة .. وهى لغة العصر الذى شهد وقائع

الدعوى .. بل ومن قبل ذلك من عهد « ابن عابدين » وأصل هذه المفردة المعربة Security بمعنى التأمين أو الأمن ، فى اللغة الانجليزية .

بصحة القرار المستأنف ورفض الاستئناف لأن القرار في محله والاستئناف غير مقبول .

(مجلة الأحكام الشرعية س ٦ ص ٨٣ وما بعدها - ومنتخبات الأحكام الشرعية ج ١ / ٧١) .

ويعلق الأستاذ الجليل المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري عضو مجمع البحوث الإسلامية الذي أورد هذا الحكم ضمن بحث له عن التأمينات (مقدم إلى المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية) ، فيقول :

واضح أن المراد مما اشتملت عليه الدعوى ولا تجوز المطالبة به شرعا ، هو ما زاد على الأقساط الثلاثة من الخمسمائة جنيه ، ولا شك أن السبب في عدم الجواز في نظر المحكمتين هو ما رآه ابن عابدين من أن العقد فاسد لأن فيه التزام مالا يلزم .

٢ - تقدم إلى هيئة التصرف في الأوقاف لمحكمة الاسكندرية الكلية الشرعية الناظر على وقت أحمد على فرغلي بالمادة ١١٤ / ٣٠ / ٣١ يقول فيها إن من أعيان هذا الوقف شونة أقطان ومنازل بها دكاكين تحتوي على مواد ملتهبة ، وفي التأمين على أعيان هذا الوقف من الحريق حفظ للوقف وفيه مصلحة المستحقين ، وإن القيمة التي تدفع للشركة التي تقبل تأمين تلك الأعيان زهيدة لا تكاد تذكر ، وطالب إذنه بتأمين الأعيان التي يخشى عليها . . لدى شركة التأمينات من ربيع الوقف . . فرفضت الهيئة هذا الطلب في ٧ فبراير سنة ١٩٣١ ، لأنه سبق الفصل فيه بالرفض من هذه المحكمة لعدم قبوله شرعا لما فيه من المخاطر التي لا يجيزها الشرع ولا القانون .

استأنف الناظر هذا الحكم فأيدته المحكمة الشرعية في ٢٨ مارس ١٩٣١ .

ويعلق المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى فى بحثه سالف الذكر على هذا الحكم قائلا :

بنت المحكمتان الرفض على المخاطرة التى لاتجوز شرعا ، وهذا وإن كان فيه إجمال كبير إلا أن فيه بيانا لوجه عدم الجواز أكثر مما جاء فى حكم الوراثة. سالف الذكر .. كما أنه لم يبن على شىء مما ذكره ابن عابدين .

والقرار وإن كان خاصا بالتأمين على الأشياء ، تدل أسبابه على أن هذا هو حكم سائر أنواع التأمينات فى نظر المحكمتين .. وقد تجاوزت هذه الأسباب للالتزام ما لا يلزم .. إلى المخاطرة التى لم يشر إليها ابن عابدين .

ويستطرد العلامة الكبير المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى فيورد رأيا له يشيد فيه بعظمة الرجال فى ذلك العصر ، وتمسك الشيوخ الأفاضل برأيهم الذى اعتقدوه صحيحا فى مسألة يضغط رأى الرسمى والشعبى لإقرارها ولكنهم لم يحنوا رؤوسهم خوفا من غضب السلطة ، ولم يتنازلوا لإرضاء العامة .. وكسب أرض جديدة بالباطل !

يقول الأستاذ الجليل فى بحثه المشار إليه فيما سبق :

« ورغم توسعى فى الاستقصاء لم أقف على غير هذا القرار وذلك الحكم (يقصد قرار المجلس الشرعى لمحكمة مصر الشرعية فى ١٩٠٦ برفض الدعوى المقامة من ورثة الدكتور إبراهيم نغرى ، وحكم محكمة الاسكندرية الكلية الشرعية فى سنة ١٩٣١ برفض طلب التأمين على أعيان الوقف) وعقب تأييد قرار الاسكندرية ونشره فى بعض الصحف اليومية ، كانت محادثات لوزير العدل آنذاك مع شيخ الأزهر المغفور له الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى ومفتى الديار المصرية المغفور له الشيخ عبد المجيد سليم ومع رئيس المحكمة العليا الشرعية وأعضائها .. فلم يتحول رأى الشيوخ عن عدم جواز التأمين ، رغم أحاديث الوزير المتكررة التى امتلات بأن أحكام الدين

الإسلامى أحكام قيمة ومرونة وصالحة لمسايرة التطورات الحديثة لو أحسن تطبيقها ؟!

ثم يحى الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى المحاكم الشرعية ويحنى رأسه إجلالا لذكراها حين يستطرد قائلا :

«ويمكننى أن أقول فى أطمئنان وثقة : إن المحاكم الشرعية بمصر لم يصدر منها قضاء أو تصرف مبنى على جواز أى نوع من أنواع التأمين ، حتى لقيت (تلك المحاكم) مصرعا فى نهاية ١٩٥٥ م وتفرق أهلها .. وأصبحوا كما قال القائل :

كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

كيف غزا التأمين التجاري الأوقاف

موقف آخر لشيوخنا ضد هذا الغزو

يتحدث الشيخ الجليل المرحوم محمد أحمد فرج السهنورى عضو مجمع البحوث الإسلامية في تقريره عن موضوع التأمينات الذى ناقشته المؤتمر السابع للمجمع ، يتحدث عن دخول التأمين التجارى إلى عقر دار وزارة الأوقاف فيقول :

« دخل القرن العشرون الميلادى والدعاية للتأمين بجميع أنواعه بمصر على أشدها فى جميع المحيطات تثنى على أحكام الشريعة الإسلامية ومرونتها ومسايرتها للأنظمة والمعاملات الحديثة لو فهمت حق فهمها وأحسن تطبيقها !! إلى غير ذلك من زخرف القول ، فوجدت لها أنصارا بين الكبار من موظفى ديوان الأوقاف ، فكانوا يتقدمون بمذكرات يطالبون فيها بالتأمين على الأعيان الموقوفة التى يديرها الديوان وكانت تعرض على المجلس الأعلى للأوقاف فيقرر رفضها المرة بعد الأخرى عملا برأى أعضائه من علماء الشريعة الإسلامية ، حتى إذا كانت السنة العاشرة أو قريب منها عرضت على المجلس الأعلى مذكرة كسابقاتها فقرر ما يأتى (رغم مخالفة أعضائه من الشرعيين) :

يؤمن الديوان ضد الحريق :

أولا: الأعيان المبنية التى يرتئونها ضمنا لحقوق مالية لها عند أربابها .

ثانيا: الأعيان الموقوفة المؤجرة يشترط الديوان على مستأجرها أنه إذا وضع بها مواد ملتهبة أن يؤمنها ضد الحريق ، ويذكر فى عقد السوكرة أن التعويض الذى يستحق إذا وقع الحريق يكون من حق الديوان وبطريق الأولوية بقدر ما يصيب الأعيان المؤجرة من الضرر .

(٩ - تأمين)

ثالثاً : يستمر الديوان في تنفيذ عقد التأمين إذا دخلت في إدارتها أعيان موقوفة مؤمنة بمعرفة ناظرها السابق .

ويستطرد الشيخ السهوري ليذكر الشيوخ الذين رفضوا الموافقة على هذا القرار ، فيقول : « وكان المجلس الأعلى في السنوات العشر المشار إليها قبل أن يصير الديوان وزارة في سنة ١٩١٣ ، مؤلفاً من مدير الديوان ومن شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية وثلاثة آخرين معينين ، وكان شيخ الأزهر في هذه الفترة المغفور له الشيخ سليم مطر البشري ثم المغفور له الشيخ حسونه النواوي ، وكان مفتي الديار المصرية فيها الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ثم المغفور له الشيخ بكرى عاشور الصديقي أما المغفور له الشيخ عبد القادر الرافعي الذي عين بينها فإنه لم يعمل شيئاً ، فقد صدر أمر تعيينه يوم الأربعاء الرابع من شهر رمضان سنة ١٣٢٣ ونوفى فجأة في مساء يوم الجمعة التالي . »

ثم يذكر الشيخ السهوري موقفاً يفيض بالإيمان بالله والخوف من إتيان ما يخالف أوامره . . وصاحب هذا الموقف هو الشيخ محمد نجاتي مفتي ديوان الأوقاف . .

يقول المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السهوري مستطرداً في تعليقه على قرار ديوان الأوقاف بالتأمين ضد الحريق ، ما يلي :

ويقول مقدم المذكرة التي قرر المجلس الأعلى قراره السابق بناء على تقديمها . . إنه أراد عرضها قبل تقديمها على المرحوم الشيخ محمد نجاتي مفتي الديوان إذ ذاك فأبى أن يطلع عليها ، وقال : إن الشركة المؤمنة تقع تحت حكم الذين يأكلون أموال الناس بالباطن ، لأنها لا تقوم بعمل فيه وقاية العين المؤمنة من الحريق كأن يقف مندوبها أمام تلك العين بالدلاء المملوء ماء حتى إذا شبت النار قام بإطفائها ، إذن يكون ما صرف له من مال حلالاً لأنه استحقه أجراً على عمل . . ولما ألح عليه ليلقي نظرة على المذكرة قال له : قسا بالله العظيم إن أنت قدمتها لي لأضرب بها عرض الحائط . »

ثم يحمل الشيخ السنهوري آراء الشيوخ في هذا الموضوع قائلا :
والمراد عن شيوخنا الأربعة الكبار هو عدم جواز التأمين على الأعيان
من الحريق ، ولكن علام بنوا ذلك ، وما حكم سائر أنواع التأمين ؟ لم يرد
عنهم في ذلك شيء ، وإذا راعينا ما كان سائدا إذ ذاك بمصر نحو التأمين ، وما
أعلنه الشيخ محمد نجاتي مفتي الديوان (وهو وثيق الصلة بهم) أن رأى الجميع
واحد وأن عدم الجواز عندهم هو أن في التأمين أكل أموال الناس بالباطل
لأن أكلها ليس في مقابل عمل .. والرضا وعدمه لا مدخل له في ذلك عندهم ،
كما يظهر لي ، وأيا كان الأمر فإن موقف الشيوخ الكبار في المجلس الأعلى
أكبر دليل على أن ما أُلصق بالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في صدد
التأمين ليس إلا زورا وبهتانا .

* * *

يقول المؤلف :

هذا ما قرره المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري ، وهو الحجة
الثقة .. وإذا كان الوهن قد أصاب البعض من عام ١٩١٠ للميلاد إلى الآن
(١٩٧٨) فيجب أن نذكر المقاومة التي تولاها أعلام مخلصون .. من أمثال
المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ، والشيخ عيسوى أحمد عيسوى .. والدكتور
محمد عبد الله دراز — في خصوص الائتمان — وبفضل هذه المقاومة الثابتة
المستتيرة .. على مدى عشرات السنين .. تنبه المشتغلون بالدراسات
الموضوعية ، وأعادوا النظر مرة بعد أخرى حتى وصل بعضهم إلى جلاء وجه
الحق .. وعلم كل منصف أن العقود الشرعية (وهى الأصل) كفيلة بتوفير
الأمن على الأموال ، وعلى مصير الأسرة بعد عائلتها .. وكل ذلك دون غرر ،
ولا ربا ، ولا أكل لأموال الناس بالباطل .. ولعل هذا الكتاب الذى
بين يدي القارىء .. ثمرة من غرس الباحثين المخلصين بمن أثنى عليهم المرحوم
الشيخ الجليل محمد أحمد فرج السنهوري ، وأمثالهم ، جزاهم الله جميعا عن
الإسلام خير الجزاء .

الفصل الثالث

الإمام ينصف الإمام

- عود إلى فتوى الإمام محمد عبده
- بحث في التأمين للدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج
- الحكم الشرعى فى نوعى التأمين
- التأمين والجمعيات التعاونية
- فتوى للإمام محمد عبده
- عقد التأمين وعقود الفقه الإسلامى

مضت السنوات على الفتوى التى أصدرها الإمام محمد عبده رداً على سؤال موضوع بحدوث .. وجه إليه عام ١٩٠٣ ، وقيل إن الشيخ الإمام أحل عقد التأمين .

وقيض الله رجالا يقولون كلمة الحق — كما تقدم القول — وكان منهم العلامة الجليل المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السهنورى عضو مجمع البحوث الإسلامية ، إذ تطرق فى تقرير أعده عن موضوع التأمينات الذى عرض على المؤتمر السابع للمجمع — إلى فتوى الشيخ محمد عبده فقال تعليقا على هذه الفتوى :

« استفتى رحمه الله عن صورة مضاربة صحيحة متفق على صحتها فأفتى فيها بالإجازة .. فما فى ذلك ؟ وما صلته بالتأمين ؟ .

ولكن الدعاية المضللة أشاعت وأذاعت أن الأستاذ الإمام أفتى بجواز التأمين على الحياة ، كما استغل ذلك فى الترويج للإيداع بصندوق التوفير للبريد بفائدة معينة ، وكثرت الأكاذيب فى هذه الدعايات حتى علقت بالأذهان وعرض بعض معاصريه من العلماء بفتواه .. والله يعلم إن الشيخ لبرىء مما يفترون .

وكل ما يمكننى أن أقوله إن الأستاذ الإمام كان مفتيا وهو يعلم أنه ليس على المفتى أن يجيب مع شيء من التفصيل .. ويعلم أن السائل مدير لشركة من شركات التأمين على الحياة ، وهو رحمه الله قد بلاه هؤلاء القوم هنا وفى بلادهم وعرف الكثير من أساليبهم وحيلهم ومكرهم وما يبيتون .. فإذاعليه رحمه الله لو أنه امتنع عن إفتاء هذا الرجل وحمى نفسه من الافتراء ووقانا شر هذا الصراع الدائم حتى اليوم .. وأياما كانت الحال فإن الأستاذ الإمام

ليست له فتوى ولا رأى معروف فى أى نوع من أنواع التأمين ، إلا فيما ذكر
عن المجلس الأعلى لديوان الأوقاف .

ثم جاء المرحوم الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر السابق
فى بحثه الذى قدمه لمجمع البحوث الإسلامية بعنوان « شركات التأمين من
وجهة نظر الشريعة الإسلامية » ، فتعرض الإمام الأكبر لفتوى الإمام محمد
عبدہ وأنصفه مما لحقه من غبن .

ونظرا لأهمية البحث سنخصص له هذا الفصل لنرى كيف أزاح الإمام
الشيخ عبد الرحمن تاج ما لحق بالإمام محمد عبدہ من أوهام واقتراءات حول
فتواه .

شركات التأمين من وجهة نظر الشريعة الإسلامية

للرحوم الدكتور : عبد الرحمن تاج

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ،

فإن أعمال شركات التأمين نوعان :

الأول : تأمين على الحياة

الثاني : تأمين على الأموال

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة .. ولكن ذلك ليس معناه
منع المخاطر ، والحيلولة دون أسباب التلف والهلاك ، فإنه ليس في مقدور
أحد أن يصد طارق الموت إذا حل ، أو يمنع النوازل السابوية إذا عرضت ،
فيكون من أكبر العبث وأعظم الحماقة أن تضمن السلامة في شيء من ذلك أو
يقبل هذا الضمان ممن يزعمه ...

إن ضمان السلامة في مثل هذه الحالات ليس إلا ضربا من المراهنات ،
على معنى أن شركة التأمين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو
المال على أنه إن وقع عطب أو تلب أو هلاك للشخص أو للشيء المؤمن عاياه
كان عليها تعويض تلك الخسارة بدفع ما التزمت بدفعه من المال .

وصورة التأمين على الحياة :

أن يعقد شخص مع الشركة عقدا على مقدار معين من المال لمدة محدودة
من الزمن ، كخمسة آلاف جنية لمدة عشرين سنة مثلا ، يلتزم الشخص —
بهذا العقد — للشركة دفع ذلك المقدار على أقساط ، وتلتزم الشركة له بدفع هذا

المال كله إن تمت له السلامة إلى نهاية المدة المحدودة .. تدفع له هذا المال مع أرباحه الربوية أو من غير أرباح على حسب الشرط المتفق عليه .. وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلفا له في هذا المال إذا مات في أثناء المدة ، ولو لم يدفع (المستأمن) من مال التأمين إلا قسطا واحدا .. ويلحق بالتأمين على الحياة .. التأمين ضد إصابة جزء من أجزاء الجسم .

أما التأمين على الأموال :

فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقدا تضمن له به سلامة داره ، أو سيارته ، أو أثاث منزله ، أو بضاعته التي في متجره ، أو التي يريد نقلها من جهة إلى أخرى في البر أو البحر أو ما إلى ذلك من مختلف الأموال ، ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة ضريبة ^(١) معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط ، ويختلف مقدار هذه الضريبة على حسب المال المؤمن عليه الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته .

وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال ، وإنما تكون خالصة لشركة التأمين ، على خلاف الحكم في أقساط التأمين على الحياة ، ثم تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كلها إذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائما ، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة إلا دفعة واحدة .

(١) « ضريبة » هكذا في الأصل .. ولا شك في أن العالم الجليل صاحب البحث يعرف الفرق بين الضريبة وقسط التأمين .. لأنهما من طبائع مختلفة من وجوه كثيرة .. والتكليف الصحيح للقسط أنه « ثمن » للامن الذي يحصل عليه المستأمن ولعل الشيخ الجليل (الدكتور عبد الرحمن تاج) عبر عن القسط بكلمة ضريبة لتوكيد بشاعة الفعل .. فهو استغلال واسترباح .. في غفلة من ولادة الأمور في أمة الإسلام .. وفي أعماق هذه التسمية شيء دقيق .. ربما قصدته الشيخ رحمه الله .. ذلك أن الضريبة لا تجوز إلا للدولة .. فإذا فرضها الفرد أو الشركة أو الهيئة .. فهي أذن « باطلجة » بمعنى الغصب في لغة الشريعة (المؤلف) .

الحكم الشرعى فى نوعى التأمين

لم يؤثر عن المتقدمين من علماء الإسلام كلام فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، فلم يعرف لهم فيه قول بالحل أو الحرمة ، لأن هذا الضرب من التعامل لم يكن معروفاً فى زمنهم فى المحيط الإسلامى ولا فى المحيطات القريبة منه .. لكنه — فى ظل قواعد الشريعة ومبادئها ، وعلى ضوء ما استنبطه العلماء المجتهدون من مصادرهما من قيود وشروط — يمكن أن يوقف على حكم التأمين بنوعيه ، من وجهة نظر الشريعة الإسلامية بعد أن تعرف أوضاع هذا التأمين وآثاره القانونية ، وشروطه وقيوده العرفية ، التى تسير عليها شركات التأمين ، وبعد أن يوزن ذلك كله بموازين الشريعة ، فى نصوصها التفصيلية ، وعموماتها الكلية ، وما استقاه الأئمة المجتهدون من مصادر الفقه الإسلامى من ضوابط وقوانين ، فإن ذلك إذا أخذ على وجه الصحيح ، وفهم فيها جيداً عميقاً مستوعباً ، أمكن أن يستخرج منه حكم التأمين ، وكذلك حكم غير التأمين من كل ما يعرض فى الحياة من شؤون لم يكن للفقهاء السابقين عهد بها من قبل .

وعلى هذا الأساس نقول : إن عقود التأمين على الصورة التى قدمناها — ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الإسلامية ، حتى فى الحالة التى لا يشترط فيها على الشركة — فى عقد التأمين على الحياة — دفع فوائد ربوية مع أصل مبلغ التأمين المتفق عليه لصاحب العقد على فرض بقائه حياً إلى نهاية المدة المعينة .. فإن العقد ذاته فاسد ومشمئط على شروط فاسدة .. وعلى طريقة يستباح بها أكل أموال الناس بالباطل .. ومثل ذلك يقال فى حكم التأمين على الأموال . كما سيأتى بيان ذلك بتفصيل .

هذا وقد أورد ابن عابدين — في حاشيته على الدر المختار^(١) — بحثاً قيماً استخرج به حكم الشريعة في التأمين على الأموال ، لأنه هو الذى كثر السؤال عنه فى زمنه معبراً عنه باسم « السوكرة » .. وقد قال فى صورتها : إنه جرت العادة أن التجار إذا استأجروا مركباً من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضاً مالاً معلوماً لرجل حربى مقيم فى بلاده .. ويسمى ذلك المال « سوكرة » . على أنه مهمل هلك من المال الذى فى المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم ، وله وكيل عنه مستأمن فى دارنا يقيم فى بلاد السواحل الإسلامية بإذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة .. وإذا هلك من مالهم فى البحر شئ يئدى ذلك المستأمن^(٢) للتجار بدله تماماً ..

قال ابن عابدين : « والذى يظهر لى أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام مالا يلزم » .

أى إن مالا يلزم شرعاً لا يصح التزامه ولا الإلزام به ، فلا يحل لمسلم أخذه ، ولا يجوز التعاقد عليه .. فإن العقد حينئذ يكون فاسداً .

وإذا كان هذا هو حكم عقد التأمين الذى يجرى بين مسلم ومستأمن .. من حيث إن المستأمن قد التزم أحكام الإسلام — فى التعامل مدة بقائه فى دار الإسلام . وإنه لذلك قد صارت أمواله كأموال الذميين فلا يجوز أخذ شئ من ماله بغدر أو بعقد فاسد ... إذا كان الأمر كذلك بين المسلم والمستأمن

(١) حاشية « رد المختار على الدر المختار » فى « فصل استئمان الكافر » من باب « المستأمن » ، الجزء الثالث ص ٢٤٥ — ٣٤٦ .

وابن عابدين هو من علماء القرن الثالث عشر الهجرى أى أنه لم يكن من المتقدمين الذين قررنا أنه لم يؤثر عنهم كلام فى موضوع التأمين .

(٢) « المستأمن » فى عبارة ابن عابدين بفتح الميم تفيد « المؤمن » بكسر الميم ونشديدها فى لغة العصر ..

فأولى أن يكون العقد «عقد التأمين» فاسداً ولا يحل أن يؤخذ به شيء من المال إذا أجرى بين مسلم وذمى ، أو بين مسلم ومسلم .

وخلاصة القول إن المسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلماً أم ذمياً أم مستأمناً ، ولا يحل له أن يعقد في دار الإسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين إلا ما يحل أن يعقده مع المسلمين . هذا - وإن وضع مسألة التأمين على الأموال على الصورة التي عرضها « ابن عابدين » ، واضح منه أن عنصر المستأمنين قام وسيطاً بين التاجر المسلم والحربي الذي هو الطرف الآخر في عقد التأمين .. وقد علم أنه لا يجوز للمسلم مباشرة عقد فاسد في دار الإسلام مع أحد من المستأمنين ، ولا يحل له أن يأخذ بهذا العقد شيئاً من مال حربي أو مستأمن ، فإذا لم يكن في المسألة ذلك العنصر الوسيط للمستأمن^(١) وأجرى عقد التأمين في دار الإسلام بين المسلم والحربي مباشرة بطريق المراسلة ، أو أجرى بينها في دار الحرب بعد دخول المسلم مستأمناً في تلك الدار ، أو أجرى بين الحربي وبين حربي آخر شريك للتاجر المسلم . فإذا يكون من حيث صفة العقد ، ومن حيث استيلاء المسلم به على مال التأمين من الحربي ؟ .

والجواب : إنه في دار الإسلام لا يحل للمسلم أن يعقد عقداً فاسداً مطلقاً كما قدمنا ، وعلى هذا إذا عقد المسلم عقد التأمين وهو في بلد الإسلام بطريق المراسلة مع الحربي فلا يحل له أن يأخذ مال التأمين ولو كان القبض قد حصل في بلاد الحرب ، لأنه إنما يأخذه بناء على عقد فاسد وقع في بلد الإسلام .

وإذا كان العقد قد أجرى في دار الحرب بين الحربي والتاجر المسلم الذي دخل تلك الديار مستأمناً فإن هذا العقد لا يأخذ أحكام الإسلام هناك ، لأن دار الحرب ليست دار أحكام فإذا تم قبض المال أيضاً جاز للمسلم أخذه لأنه

(١) نقول مرة أخرى « المستأمن » بفتح الميم عند ابن عابدين هو المؤمن أو بائع الأمن .. وواضح أن الدكتور عبد الرحمن تاج متأثر بأسلوب ابن عابدين .

يكون أخذ مال الحربى برضاه ، وأخذ مال الحربى برضاه جائز بكل حال ، وبكل وجه وسبيل ، حتى من طريق الربا والقمار ^(١) ما دام ليس فى ذلك غدر ، فإن الغدر ممنوع على كل حال .

أما إذا اتفق على أن يكون القبض فى بلد الإسلام بعد تمام العقد فى بلد الحرب فإن تم القبض بتراض من غير خصومة جاز للمسلم أخذ المال ، كما جاز ذلك فى بلد الحرب .. وإن كان هناك تناكر وخصومة فلا يسع القاضى المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن التزامه إلا بعقد فاسد .

ومن هذا يعلم أيضاً حكم المسألة إذا كان للتاجر المسلم شريك فى التجارة ، حربى ، هو الذى أجرى عقد التأمين مع حربى آخر وقبض منه مال التأمين بعد هلاك التجارة وبعث به إلى شريكه المسلم فإنه يحل له أخذه ، لأنه مال حربى أخذ برضاه بناء على عقد أجرى فى دار الحرب وتم فيه القبض هنالك ؟

مما تقدم يعلم أن الأصل فى الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جواز أخذ المال الذى يدفع تعويضاً عن الهالك أو النائف هو أن الشركة التى يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها فى ذلك التلف أو الهلاك ، ولم يكن منها غدر ولا تغريب بالشخص المتعاقد معها فى نفس أو مال ، فىكون إلزامها بمال التعويض أكلاً لأموال الناس بالباطل ، وذلك منهى عنه أشد النهى .

(١) يبدو أن ابن عابدين استند فى رأيه هذا إلى قول منسوب لبعض الأحناف .. وهو قول مردود .. لأنه لا يجوز للمسلم أكل أموال الناس بالباطل .. وإن كان فى دار الحرب .. فلا الربا ولا القمار من وسائل الكسب المباح ؛ فى أى أرض وفى أى عصر .. وأيا كان صاحب هذا المال : مسلماً أو كافراً وتجب التفرقة هنا بين غنائم الحرب وبين الأموال التى يجرى عليها التعاقد فيما بين الناس فى عقود مشروعة ؛ فهذه مصونة لإصحابها فى كل دار .. ولأهميه هذه الشبهة التى تطالع الناس من حين إلى حين (كالفتوى المنسوبة ظلاً للإمام محمد عبده) فقد عرضنا لها فى كتاب خاص بالربا .. عنوانه : بحث فى الربا ، المؤلف .

قد يقال : إن عقود التأمين تجرى دائماً مع شركات مساهمة يمكن أن تعتبر شركات تعاونية ^(١) على الخير والبر ، يتعاون أصحاب الأسهم فيها على تعويض الخسارة — التي تلحق أحدهم في نفسه أو ماله — مما يدفعونه من أقساط شهرية أو سنوية ، تجمع وتستثمر لينفق منها في مثل هذا الغرض . . .
وحينئذ تكون هذه الشركات شبيهة شبيهاً قوياً بجمعيات البر التعاونية (كذا !!)
التي يتكون صندوقها من اكتسابات شهرية مثلاً لينفق منها على المحتاجين من أعضاء الجمعية ، بسبب المرض أو غيره من الطوارئ التي يحتاج فيها إلى المعونة.

والجواب عن هذا إنه لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ولا يكفي لتصحيح هذا القياس أن يكون في كلا الطرفين اكتساب من الأعضاء المشتركين في المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور ، فإن الأمر في جمعيات البر التعاونية لا يخرج عن نطاق التبرع المحض من جميع المكتسبين . . . والإنفاق من المال المجموع في الوجوه المخصصة هو تبرع أيضاً مبني على تبرعات أعضاء الجمعية بتلك الأقساط ، فليس هناك إلزام بواجب ولا التزام بحق يصبح أن يكون محلاً للتقاضى والخصومة والحكم به من حاكم يحكم بالشريعة الإسلامية . . . وليس الأمر كذلك في التعويض الذي تدفعه شركة التأمين لمن يصاب في نفسه أو ماله ، فإن عقد التأمين يوجب له بحكم القانون حقاً على الشركة يستطيع أن يقاضيه عايمه ، ويطلب — من أجله — الحكم عايمها بجميع ما التزمت به ، تعويضاً عن الخسارة التي لحقت به ، وذلك إلزام بشيء لا يلزم شرعاً .

قد يقال أيضاً : إذا كان التأمين غير جائز شرعاً للمعنى الذي تبين هنا . . . وهو أن فيه التزاماً بشيء لا يلزم شرعاً ، وفيه أيضاً استباحة لأكل أموال الناس

(١) لا وجه لقياس التعاون بالمساهمة . . . وقد عرضنا لهذا الأمر من بعض الوجوه في كتاب «العقود الشرعية الحاكمة للعمليات المالية المعاصرة» هذا بالإضافة إلى ما ذكره المرحوم الدكتور عبد الرحمن تاج في الفقرة التالية :

بالباطل فكيف يتفق ذلك مع ما اشتهر عن المرحوم الشيخ محمد عبده من أنه أجاز عقد التأمين على الحياة مع اشتماله على ذلك المعنى عينه: «التزام لما لا يلزم شرعا وأكل للأموال بالباطل» .

نعم فقد اشتهر عن الشيخ محمد عبده رحمه الله ، أنه قد أقي في موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مفتياً للديار المصرية ، ولم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شئون الإسلام . . . وهي الفتوى التي اشتهرت عن الشيخ محمد عبده في موضوع التأمين ، والتي كان يستخدمها أصحاب المصالح في الترويج لشركات التأمين ، وهي التي يستند إليها من يستشكل على الحكم بفساد عقود التأمين من وجهة الشريعة الإسلامية ، وأن أخذ مال التأمين من قليل أكل أموال الناس بالباطل .

والمطلع على السؤال وعلى جوابه لا يرى فيها شيئاً يتعلق بموضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، ولا يجد في السؤال ولا في جوابه أثراً للأركان الأساسية التي يشتمل عليها كل عقد من عقود التأمين وهي التي بسببها يكون الحكم على هذا العقد بالفساد .

إن هذا السؤال لا ينطبق إلا على نوع من الشركات الشرعية التي يكون المال فيها من جانب والعمل فيه بطرق الاستثمار التجارية أو الصناعية من جانب آخر ، وهو ما يسمى في عرف الفقهاء بالمضاربة كما يسمى بالقراض . . .

لم يعرض السؤال للعناصر الجوهرية في عقود التأمين ، مثل اشتراط أن تدفع شركة التأمين جميع المال المؤمن به ولو كان عشرات الآلاف أو مئات الآلاف من الجنيهات إذا حصل هلاك أو عطب لصاحب التأمين ولو لم يدفع من الأقساط المنتجمة على عدة سنوات إلا قسطاً واحداً ، فإن هذا الشرط هو صلب المخاطرة والمقامرة ، وهو الذي يلتزم به المؤمن ما لا يلزم شرعا ، ويستباح به من المال ما ليس بحق ، وتوكل به أموال الناس بالباطل .

ليس في سؤال المستر «هورر» الذي تقدم به إلى دار الإفتاء تعرض
لثل هذا الشرط الذي يفسد به التعاقد ، ولم يعرض السؤال أيضاً لنوع الربح
الذي ينتج من استثمار المال ولا لطريقة هذا الاستثمار^(١) . والمفتي لا يسعه
إلا أن يجيب عما يعرض عليه في سؤال وليس عليه ذنب ولا تبعة إذا كانت
فتواه تستخدم في غير ما وضعت له إلا إذا علم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره أو
كان يعلم من قبل أن فتواه الصريحة في تجويز شركة المضاربة والقراض
مثلاً ستؤخذ ذريعة للترويج لشركات التأمين !!

واجب على المفتي في مثل هذه الحالة الثانية أن يسد طريق الفساد على من
يريده ، فيبين في نص فتواه الحكم الشرعي — وإن لم يكن مسئولاً عنه —
في الموضوع الذي يظن استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين .

قد يقال : إن أبواباً كثيرة في الفقه الإسلامي — مثل أبواب الوديعة
والإجارة ، والكفالة — قد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء
الحكم بصحتها ، وأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين
على الآخر .. وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسألة التأمين على
الأموال فيحكم فيها بصحة العقد ووجوب ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في
حالة التلف أو الهلاك .

ففي باب الإجارة قال الفقهاء .. في الأجير المشترك (وهو الذي لا يقصر

(١) نعم لم يعرض السؤال لنوع الربح ولم يبين هل هو جزء نسي من الأرباح
الحاصلة من عمل الشركة ، كعشرة أو خمسة في المائة مثلاً من هذه الأرباح أو هو
جزء نسي من المال المدفوع للشركة لتعمل فيه ؛ كأن يشترط لصاحب المال ما
يساوي عشرة في المائة من الأرباح مثلاً (لا من المال الذي دفعه للشركة) وفرق كبير
بين الأمرين هو الفرق بين الحلال والحرام .. هذا ، ولا شك أن الجارى في عقود
التأمين هو النوع الثاني الذي يكون فيه الربح المشروط جزءاً نسبياً من رأس المال
المدفوع للشركة وهو المحرم بإجماع المسلمين ؛ لكن السؤال قد أخفى هذه الحقيقة
الواقعة ليلقي بذلك الإبهام ستاراً على العناصر المحرمة التي توجب فساد العقد شرعاً .
(١٠ — تأمين)

نفسه على العمل لشخص بعينه « كالخباز والطحان والكواء والخياط) فإنه مسئول عن سلامة ما في يده من مال للمستأجر ، فإذا تلف شيء منه كان عليه ضمانه ، وعلى هذا يمكن إجراء هذا الحكم في مسألة التأمين على الأموال . . فتكون شركة التأمين بمنزلة الأجير المشترك الذى يضمن المال لصاحبه إذا تلف أو هلك ؟!

وفى باب الكفالة قال الفقهاء أيضاً : إنه إذا كان رجل معه مال يريد الانتقال به من بلد إلى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق ولا يدرى أى الطرق المأمون وأيهما المخوفة . . فأشار عليه رجل بسلوك طريق معين وقال له : اسلك هذا الطريق فإنه طريق مأمون ، ولو أخذ مالك فيه فأنا ضامن له ، فإنه يجب عليه ضمان ذلك المال إذا أخذ من صاحبه فى ذلك الطريق .

فهذه مسأله يمكن أن تكون من المسائل أو أقرب المسائل التى ينبغى أن تحمل عليها مسألة التأمين على الأموال التى يراد نقلها فى البر أو البحر أو التى يؤمن عليها فى المتاجر أو المصانع أو المنازل خشية الحرائق أو السرقات أو ما شابه ذلك .

هذه هى المسائل التى يمكن أن يتعاق بها من يريد إباحة عقود التأمين على الأموال ممن يأخذون الأمور أخذاً ظاهرياً من غير بحث ولا تمحيص ... لكن هذه المسائل جميعاً لا يصح التمسك بشيء منها لإباحة التأمين إذا أخذت على أصولها ، وفهم فيها جيداً ما قاله العلماء فيها .

وذلك أن مسألة الوديعه على الصورة التى أقدمناها — وهى ما تكون بأجر على الحفظ — لا يثبت فيها ضمان المال بالتلف أو الهلاك فى كل حال ، وإنما ذلك فى الأحوال التى يمكن فيها الاحتراز من أسباب الهلاك أو التلف ،

فأما إذا كان السبب مما لا يمكن الاحتراز منه كالموت والغرق .. فلا يجب فيها ضمان على المودع .. وإذن لا يفيد شيئاً حمل عقود التأمين على هذه الرديعة، فإن مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبشكل سبب من أسباب الهلاك ، من غير فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن ، بل إن الغالب في هذه العقود أنها مقتضية للضمان في الأحوال التي لا يمكن فيها الاحتراز من أسباب الهلاك ، كما هو معروف .

على أنه لا يمكن اعتبار المال المؤمن عليه ودیعة^(١) عند شركة التأمين، ولا يمكن اعتبار هذه الشركة أجرة على حفظه حتى يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة، فإن المال المؤمن عليه ليس في يد الشركة ولا تعلق للشركة به، فليست المتاجر والمخازن والمصانع التي فيها المال المؤمن عليه أماكن لشركات التأمين ، وليست البضائع المنقولة في البحر محمولة في مراكب هذه الشركات ، فلا علاقة لهذه الشركات بالمال المؤمن عليه بحال من الأحوال، وإذن لا يكون هناك وجه شرعى صحيح لإيجاب الضمان عليهما في حالات العطب والهلاك، فإنها ليست جهة مودعة عندها الأموال ولا أجرة على حفظها .

ثم إذا كانت شركة التأمين هي صاحبة المراكب التي تنقل عليها البضائع في البحر مثلاً، فإنه يمكن اعتبارها أجرة على النقل وعلى الحفظ من قبيل الأجير المشترك الذي تقرر في الفقه الإسلامى حكمه، وهو أنه لا يجب الضمان عليه

(١) من هذه المناقشة الهامة التي يجريها الدكتور عبد الرحمن تاج، رحمه الله، ومن جملة الفروض التي يذهب إليها دعاة الإباحة لعقود التأمين .. تتضح سلامه منطقي الفقهاء الراشخين في العلم .. ومدى الإجهاد الذي تكلفه غيرهم .. وفي قياس قسط التأمين على الوديعة أو على الأجر .. سقطت كبرى .. ثم إن مثل هذا الجدل جرى في مهرجان ابن تيمية المنعقد بمدينة دمشق سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .. ولا يزال يتكرر في عناد يدعو للأسف !! (المؤلف)

في حالات التلف أو الهلاك إذا كان سبب ذلك مما لا يمكن الاحتراز منه . .
وليس كذلك الحال في عقود التأمين كما علمنا .

بقى الكلام في المسألة الأخيرة التي قلنا إنها أقرب المسائل التي قد تتعلق
بها من يريد إباحة التأمين على الأموال ، وهي مسألة الكفالة وضمنان سلامة
الطريق ، والحكم الذي قرره الفقهاء فيها هو أن من أشار على صاحب مال
بسلوك طريق معين ملتزما بضمنان المال إذا هلك من صاحبه في ذلك الطريق
لا يجب عليه ضمان شيء إلا إذا كان صاحب المال لا يعلم حقاً ما في الطريق
من خطر وكان المرشد لسلوك ذلك الطريق يعلم جيداً ما فيه من معاطب
ومخاوف . . فإنه إذا كان الأمر كذلك كان المرشد للطريق غاشاً غاراً صاحب
المال ، فيغرم ما ضاع منه . . أما إذا كان المرشد لا يعلم ما في الطريق من خطر ،
بل كان يظن أمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس عليه ضمان شيء . .
وكذلك إذا كان المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال يعلم ذلك أيضاً
فإنه لا ضمان على المرشد ، لأن صاحب المال في هذه الحالة يكون هو الذي
عرض ماله للضياع ، فإنه ليس أحد أحرص على المال ولا أحفظ له من
صاحبه ، فإرشاد المرشد في هذه الحالة لم يأت بشيء جديد ، ولم يحصل شيئاً
كان غير حاصل ، فلا يكون موجبا لضان .

وبعد ، فإن استقصاء قواعد الشريعة وأحكامها وما بنيت عليه هذه
القواعد والأحكام من نصوص خاصة وعمومات شاملة يثبت أنه لا يجب
على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة إلا إذا كان قد استولى على هذا
المال بغير حق ، أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عاياه الانتفاع به بطريق
المباشرة أو التسبب ؛ ولا شيء من ذلك متحقق في شركة التأمين التي يقضى التعاقد
معيها أنها تضمن لصاحب المال ما يهلك أو يتلف أو يضيع بغرق أو حرق
أو بفعل اللصوص وقطاع الطريق أو ما إلى ذلك ، سواء أكان ذلك مما يمكن
الاحتراز منه أم لا ، وتضمن الأموال بهذه الصورة شيء لا تعرفه الشريعة

الإسلامية العادلة التي لا تقر الغبن والخياف .. ولا تبيح أكل أموال الناس بغير الحق .

شركات التأمين لا علاقة لها مطلقاً بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من أقساط التأمين - التي تجمعها من المتعاقدين معها أصحاب تلك الأموال - رأس مال كبير توجهه للاسترباح في قروض وغير قروض ثم تدفع من أرباحه العظيمة ما يجب عليها قانوناً من تعويضات عن الخسائر التي لحقت الأموال المؤمن عليها، وليس للشركة دخل في أسباب هذه الخسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب، فطالبها بتعويض الخسارة ليس لها وجه شرعى .. كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضى عقد التأمين ليس لها وجه شرعى أيضاً، فهذه اشتراطات والتزامات فاسدة ، والعقد إذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسداً.

إن شركات التأمين هي شركات استرباح بارعة ، رأس مالها في أغلب الأمر هو ما يجمعه من أقساط من أصحاب عقود التأمين^(١) تستغل هذه الأموال وتستثمرها والأرباح التي تستفيد منها أعظم بالضرورة مما تخسره في حالات التعويض لمن تلحقهم خسارات في الأموال المؤمن عليها ، وذلك أن أعمال شركات التأمين مبنية على دراسات دقيقة وإحصاءات شاملة لوسائل النقل في البر والبحر ، وحالات السلامة وحالات العطب في الظروف العادية وأوقات السلم والأمن ، هذه الدراسات والإحصاءات تثبت أن مرات العطب والتلف قليلة جداً ، بل هي نادرة بالنسبة لمرات السلامة ، فلا يضير شركات

(١) في هذا التعبير الذي اختاره الدكتور عبد الرحمن تاج .. بعض التجوز (بتشديد الواو) إذ تبدأ شركة التأمين يرأس مال يجمعه من المساهمين .. ثم يكون الثراء الكبير مما يجمعه من الأقساط التي يدفعها المستأمنون . (المؤلف)

التأمين أن تعوض من كسبها الواسع عن خسارة هذه الحالات النادرة ، ثم يكون لها الباقي ربحاً خالصاً .

هذا شيء واضح ومعهود في شركات التأمين على الأموال ، ومثله يقال في شركات التأمين على الحياة مما اختلفت الأساليب وتنوعت الطرائق وشروطه .

وخلاصة القول إن تعاقد شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن تصويره على أن يدخل في باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعية .. وغاية ما يمكن .. أنه من قبيل النوع الثالث الذى أشرنا إليه وهو ضمان أمن الطريق فيكون ضماناً لسلامة الأنفس والأموال ، وقد قلنا فى ذلك النوع الثالث : إنه لا يثبت فيه الضمان شرعاً إلا إذا كان هناك تغير من هذا الضامن ، بأن كان يعلم ما فى الطريق من مخاوف ومخاطب ، وكان صاحب المال الذى يسلك به الطريق — بناء على ذلك الإرشاد — لا يعلم أصلاً بهذه المخاوف والمخاطب ، فضا من السلامة حينئذ يجب تضمينه المال الهالك ، بسبب التغير الذى كان منه لا بسبب آخر ، والتغير منتف فى موضوع عقود التأمين .

وبعد ، فهذه أوضاع شركات التأمين ، والقوانين الوضعية قد أباحت طرق الكسب التى تجرى على مثل هذه الأوضاع مادام يتفق عليها المتعاقدان ، والاتفاق شريعة المتعاقدين فى نظر هذه القوانين !!

لكن الشريعة الإسلامية لها أوضاعها وأحكامها الخاصة .. وقد قيدت أنواع المعاملات بين الناس بشروط لا يسوغ الإخلال بها ، أو الاتفاق على خلافها ...

وإذا كانت القوانين الوضعية لا تقر أى اتفاق أو تعاقد بين اثنين إذا كان مخالفاً للنظام العام ، فأحكام الشريعة الإسلامية المقصود بها ضبط التعامل

بين الناس جميعاً يجب ملاحظة أنها من النظام العام ^(١) الذى لا يجوز الإخلال به أو الاتفاق على خلافه .

والله أعلم

١ - مع خالص الإجلال والتقدير لذكرى العالم الكبير المرحوم الدكتور عبد الرحمن تاج .. لأنرى قياس الشريعة بالنظام العام .. وذلك: أن الشريعة تستمد قواعدها من القرآن والسنة .. وهما مصدران مفارقان لقدرات البشر .. على حين أن « النظام العام » مفهوم وضعى .. يتسع ويضيق .. ويثبت أو يضطرب ، وقد تلغى بعض قواعده فى ظل ثورة أو مذهب اقتصادى أو منهج سياسى .. وكما أن الدستور — كما يقولون — هو القانون الحاكم لجملة القوانين ، بحيث إنه يمكن تعطيل بعضها إذا جاء معارضا لأحكام الدستور .. فكذلك النظام العام فى القانون الوضعى .. هذه كلها صياغة وعلم .. فأما الصياغة فإياها خبراء .. وأما العلم فهو القدر الذى عرفه المشرع .. وعلم البشر قليل ومقصر .. وصياغته كذلك — فالدستور يلغى ويكتب غيره .. بخلافه للسابق فى الكليات أو الفروع .. وكذلك النظام العام .. أما الشريعة فلا ينسب إليها شيء من هذا كله (المؤلف) .

الباب الرابع

التأمين بين المؤيدين والمعارضين

الفصل الأول : مناقشة بين فقيهين معاصرين .

الفصل الثاني : القائلون بجواز التأمين .

الفصل الثالث : المحرمون للتأمين .

عرضنا في الباب الثالث من هذا الكتاب لتاريخ التأمين مع علمائنا الأجلاء منذ أن وفد إلى المشرق العربي ليكون سلاحاً جديداً من أسلحة الغرب.. وكيف وقت هؤلاء العلماء وقفة مشرفة...

وفي هذا الباب نعرض لآراء بعض العلماء .. بين محلين للتأمين ومحرمين له .

ففرد الفصل الأول لمناقشة جرت في أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد في دمشق (شوال ١٣٨٠ - إبريل ١٩٦١) بين الشيخ مصطفى الزرقاء الأستاذ بالجامعة السورية ، وبين المرحوم الشيخ الإمام محمد أبوزهرة .

وفي الفصل الثاني نعرض لآراء القائلين بجواز التأمين وحجتهم في هذا الجواز .

ثم نعرض في الفصل الثالث لآراء القائلين بتحريم التأمين وسندهم في هذا التحريم .

وسيلحظ القارئ بعض التكرار لأقوال وآراء يديها كل فريق من العلماء ، وهو بصدد التأييد لوجهة نظره .. ولم نجد بداً من التجاوز عن هذه الظاهرة (ظاهرة التكرار) للمحافظة على خطة العمل الذي نباشره ..

ذلك أننا أردناه دليلاً إلى القول بالفصل ، في كلمات مركزة جئنا بها في صدر الكتاب .. كما أردناه أيضاً سجلاً أميناً لأقوال المؤيدين للتأمين التجاري والمحرمين له .. والحق إن المكتبة العربية غنية الآن بالكثير من البحوث حول هذا الموضوع .. ومن أوفاهها سجل قيم أصدره المجلس الأعلى

لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية متضمناً « مجموعة أعمال أسبوع
الفقه الإسلامى ومهرجان ابن تيمية » فى ٩٢٥ صفحة .. وقد طبع مرة
واحدة بالقاهرة « وأصبح نادراً ، واستغرقت بحوث التأمين ومحاضر الجدل
من حولها ١٨٠ صفحة من هذا السجل التاريخى ..

ومع ذلك نقول : إن الإضافات التى جئنا بها من مظانها ، فى أبواب باللغة
الأهمية ، قد جعلت لهذا العمل الذى نقوم به ما يبرر نشره .. ومن ذلك
تفصيلات المواقف المشرفة للمحاكم الشرعية ، وأقوال الشيخ محمد فرج
السنهورى والدكتور عبد الرحمن تاج .. الخ .

الفصل الأول

مناقشة بين فقيهين معاصرين

كان أسبوع الفقه الإسلامي الذي عقد في دمشق في أوائل الستينيات ، حدثاً فريداً جمع بين كبار مفكري العالم الإسلامي لزمانهم ، وكان البحث الذي تقدم به الأستاذ مصطفى الزرقاء (الأستاذ بالجامعة السورية) يدور حول (دحض الشبهات) التي تحرم التأمين ، وقد تصدى له المرحوم الشيخ محمد أبوزهرة .. وكان موقفاً .. جزاه الله عن الإسلام خيراً ...

ويلحظ القارئ من أول وهلة .. أن اختيار العنوان يدل على الرأي المستقر عند صاحبه .. فهو يصف الاعتراضات المثارة على التأمين التجاري بأنها « شبهات » مع أنها بالغة من الجدة وعمق النظر في أصول الفقه وتطبيقاته .. ما لم تصل إليه بحوث المؤيدين للتأمين مجتمعة .

ولنا مع الباحث الكبير الأستاذ مصطفى الزرقاء مواقف متصلة على مدى عشرة أعوام (١٣٨٧ هـ - ١٣٩٧ هـ) حين كان خبيراً للموسوعة بالكويت (إسة أعوام) وحين اجتمعنا به في الطائف أمام هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية سنة ١٣٩٤ هـ) وفي المؤتمرات العالمية للاقتصاد الإسلامي وللغة والتشريع سنة ١٣٩٦ هـ) ..

وكان سيادته ثابتاً على أقواله التي سجلها في مهرجان ابن تيمية سنة ١٣٨٠ هـ .. لا يحيد عنها ولا يزيد ولا ينقص !! بحيث إنه يمكن القول (الآن في أواخر عام ١٣٩٧ هـ) بأننا لا نزال مختلفين تماماً حول

التأمين التجارى والائتمان المعاصر (وزيد بالائتمان المعاصر الأعمال الربوية لدى المصارف وغيرها) .

وجدير بالذكر هنا أن هذا التاريخ القريب قد شهد خلافاً آخر بيننا وبين الدكتور معروف الدواليبي .. ولكن سيادته عدل عن بعض ما كان يقول به .. وسار قدماً فى تطبيق التأمين التبادلى ، وكان سيره بتوفيق الله فتحاً كبير العطاء .. لأنه لم يقف عند حد التحول إلى الاعتراض على التأمين التجارى بالأقوال وحدها .. بل زاد على ذلك : التطبيق ، وأصبح الآن من المعارضين للتأمين المعاصر ، ومن العاملين على نشر التأمين التبادلى .

أما رأى الدكتور معروف الدواليبي فى الائتمان المصرى (على أساس الفوائد المعروفة) فإن آخر العهد به قد كان فى مؤتمر الفقه الإسلامى الذى دعت إلى عقده جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بالرياض ، فى ذى القعدة من سنة ١٣٩٦ هـ . . . وقد فهمنا من أقواله فى المؤتمر . . أنه لا يزال على رأيه الذى أبداه فى باريس عام ١٩٥١ للميلاد .. أى التماس العذر . . ثم الإباحة . . ونحن نعارضه (المؤلف) .

بحث

الأستاذ مصطفى الزرقاء

مناقشة الشبهات الداعية إلى القول بتحريم التأمين في

الشرع الإسلامي

الشبهة الأولى : القول بأن التأمين ضرب من المقامرة :

إن القمار لعب بالحظوظ ، ومقتلة للأخلاق العملية والفعالية الإنسانية ..
وقد وصفه القرآن الكريم بأنه حباله من حبال الشيطان ووسيلة من وسائله
يوقع بها بين الناس .. العداوة والبغضاء ، ويلهيهم عن ذكر الله وعن الصلاة
فإن القمار الذي هو من أعظم الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، وشلل
للقدرة المنتجة في الإنسان في كل نواحي الإنتاج العلمي والاقتصادي .. أين
هذا من نظام يقوم على أساس ترميم آثار الكوارث الواقعة على الإنسان في
نفسه أو ماله في مجال نشاطه العملي ، وذلك بطريق التعاون على تجزئة تلك
الكوارث وتفقيتها ، ثم توزيعها وتشقيتها ؟

ثم إن عقد التأمين يعطى المستأمن طمأنينة وأماناً من نتائج الأخطار
الجامحة التي لولا التأمين من نتائجها إذا وقعت قد تذهب بكل ثروته أو قدرته ،
فتكون حاله ماحقة .. فأين هذا الأمان والاطمئنان لأحد المقامرين في
ألعاب القمار التي هي بذاتها الكارثة الحالقة .. فهل يسوغ تشبيه الشيء بضده ،
أو إلحاقه بنقيضه ؟

ومن جهة ثالثة نرى في تلك الخلاصات السابقة عن التأمين أن عقده هو
من قبيل المعاوضة .. وهذه المعاوضة مفيدة فائدة محققة للطرفين : ففيها من

(١) مادة هذا البحث مأخوذة من تعقيبات الأستاذ مصطفى الزرقاء على أقوال
معارضيه في الرأي .

حيث النتائج النهائية ربح اكتسابي للثمن ، وفيها أمان للمستأن قبل تحقق الخطر ، وتعويض بعد تحققه .. فأين هذه المعاوضة في القمار ؟ وما هي الفائدة التي تعود على الخاسر فيه من ربح الفائز ؟ أظن أن في هذه المفارقات كافية لهدم شبهة القمار المتوهمة في عقد التأمين وإن كانت هناك مفارقات أخرى كثيرة نظوياً بغية عدم الإطالة ، واعتماداً على أنها واضحة بتأمل بسيط .. فالقمار ليس عامل التحريم الشرعي فيه عاملاً اقتصادياً فقط حتى يوازى المانعون بينه وبين التأمين من حيث العوض المالي . العنصر الاحتمالي فقط ، وإنما العامل في تحريم القمار شرعاً هو عامل خلقي واجتماعي في الدرجة الأولى ، كما أشار إليه القرآن نفسه .

الشبهة الثانية : القول بأن التأمين من قبيل الرهان ، وهو - أى الرهان - ممنوع شرعاً إلا في صور معينة مستثناة لا تشمل عقد التأمين .

والجواب على هذه الشبهة قد أصبح واضحاً من الجواب عن الشبهة السابقة فالمرأهن معتمد على المصادفات والحظوظ كالمقامر .. وقد يضيع في التلهي به أوقاته ، ويقتل فعاليته ونشاطه .. كالمقامر .

وأبرز المفارقات بين التأمين والرهان أن الرهان ليس فيه أية صلة بتبريم أضرار الأخطار العارضة على النشاط الاقتصادي المنتج في ميدان الحياة الإنسانية ، لا بطريق التعاون على تفتيت تلك الأضرار وتشتيتها .. ولا بطريق تحمل فردى غير تعاوني ، ولا يعطى أحداً من المتراهنين أى أمان أو طمأنينة كما هو الأثر المباشر في عقد التأمين .. وفي هذا ما يكفي لهدم هذه الشبهة الثانية أيضاً .

الشبهة الثالثة : القول بأن عقد التأمين فيه تحد للقدر الإلهي ، ولا سيما في التأمين على الحياة .

وجوابنا إن هذه الشبهة ناشئة عن عدم الرجوع إلى المصادر والمنابع الأصلية لمعرفة الأساس الذى تقوم عليه فكرة التأمين ونظامه ، وتطبيقه عملياً عن طريق التعاقد بعقد التأمين الذى نظمت أحكامه القوانين .

فالتأمين ليس ضماناً لعدم وقوع الحادث الخطر المؤمن منه كما يتوهم من يرى أنه تحمد للأقدار ، لأن هذا فوق قدرة الإنسان ، ولا يرى لنفسه هذه القدرة ولا يعتقدها فى غيره من البشر إلا مجنون !

وإنما التأمين ضمان لترميم آثار الأخطار إذا تحققت ووقعت ، وهو تحويل لهذه الأضرار عن ساحة الفرد المستأمن الذى قد يكون عاجزاً عن إحتمالها إلى ساحة جماعية تحبب فيها وطأتها على الجماعة حتى تذهب إلى درجة ضئيلة جداً بحيث لا يحس بها أحد منهم فالتمثيل الصحيح لهذا الأسلوب من الترميم التعاونى أنه يشبه سفود^(١) الصاعقة الذى ينصب فى أعالي المباني الرفيعة .

فهذا السفود لا ينصبه المهندس لكي يمنع به السحب المصطنعة من القذوف بشرارتها الكهربائية الهائلة الصاعقة على البناية النفيسة التى يحرص عليها صاحبها لأن هذا المنع ليس فى مقدور المهندس الذى لا سلطه له على ثورة السحب ، وإنما يضع هذا السفود الفنى ليتلقى هو تلك الشرارة الصاعقة ؛ فيحول طريقها لتسير على جسمه إلى البئر العميقة التى تنطفئ فيها ، فيضمحل بأسها ويتلاشى فى قعر تلك البئر التى كانت لها بمثابة القبر .

(١) « سفود الصاعقة » بفتح السين وضم الفاء المشددة على وزن « تنور » هى ما يقال له « ممانعة الصواعق » وهى أداة دقيقة من الصلب (سيخ) ترفع فى أعلا البناء أو تثبت فى المكان المناسب من الطائرة لامتصاص التفريغ الكهربائى الناتج عن تلاحم السحب ذات الشحنة الموجبة بأخرى شحنتها سالبة . . ومن نتائج هذا التلاحم يكون البرق والصواعق والرعد .

هذه هى الفكرة الفنية الإبداعية لنظام التأمين ، فهل فيها للناظرين المتأملين شئ من التحدى لقدر الله ؟ ! أو إنها فى الحقيقة امتثال لأمر الله تعالى الذى يقول فى محكم قرآنه . « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، . حتى إن الموت الذى سماه القرآن العظيم « مصيبة » (١) ، هو أحق بهذا التعاون على ترميم آثار مصيبته ؟

الشبهة الرابعة : القول بأن التأمين ينطوى على غرر ، وقد عده القانون المدنى فى زمرة عقود الغرر . . وعقد الغرر ممنوع فى الإسلام ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الغرر ، فهذا مثله .

هذه الشبهة فقهية . . وجوابنا عليها : إن الغرر فى اللغة العربية هو الخطر والمراد به فى هذا المقام الشرعى أن يكون أصل البيع (الذى شرع طريقاً لمداوئة محددة النتائج والبدلين) قائماً على مخاطرة أشبه بالقمار والرهان ، بحيث تكون نتائجه ليست معاوضة محققة للطرفين ، بل ربما لواحد وخسارة لآخر بحسب المصادفة .

وبالنظر فيما نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم من البيوع تطليقاً لما نهى عنه من الغرر يتضح لنا المقصود من الغرر فى الحديث النبوى :

— فقد نهى النبى عليه السلام تطليقاً لذلك عن بيع المضامين ، وهى ما سوف ينتج من أصلاب فحول الإبل الأصيلة من أولاد .

— ونهى عن بيع الملاحيق ، وهى ما ستنتجه إناث الإبل الأصيلة من قجاج .

— ونهى أيضاً عن ضربة القانص ، وهى بيع ما ستخرجه شبكة الصياد

(١) — فى قوله تعالى : « فأصابكم مصيبة الموت ، (المائدة/ ١٠٩) .

البحرى من السمك ، أو ما يقع فى شبكة الصياد البرى من حيوان أو طير .

— ونهى أيضاً عن بيع ضربة الغائص ، وهى ما سيخرجه الغواص من لؤلؤ فى غوصته المقبلة .

— ونهى أيضاً عن بيع الثمار على الأشجار فى بداية انعقادها قبل أن يبدو صلاحها وتأمين العاهة ، وقال فيه : « رأيت لو منع الله الثمرة فبم يستحق أحدكم مال أخيه » .

كل تلك المناهى النبوية تطبيق للنهى عن الغرر . . وهى ، كما ترى ، من طبيعة واحدة تدل على نوع المقصود .

وقد قرر الفقهاء بناء على هذا النظر عدم انعقاد بيع الأشياء غير مقدورة التسليم (أى التى لا يستطيع البائع فيها التنفيذ العينى بتسليم المبيع ذاته) ولو كانت معينة بذاتها لاجاله فيها عند العقد ، كبيع طائر فى الهواء أو سمكة فى الماء لا يمكن أخذهما إلا بصيد ، لأن صيدهما غير موثوق بإمكانه ، فيكون ذلك غرراً .

ومن الواضح البديهي أن عنصر المغامرة والاحتمال والمخاطرة فى حدوده الطبيعية قلما تخلو منه أعمال الإنسان وتصرفاته المشروعة باتفاق المذاهب : فالنجارة والزراعة والكفالة وسائر الأعمال والتصرفات التى يبتغى من ورائها مكاسب حيوية هى معرضة للأخطار ، وفاعلها مقدم على قدر من الغرر . . والمغامرة لا تخلو منها طبيعة الأشياء . . فإذا نظرنا إلى ذلك ، وتأملنا فى أنواع التصرفات التى خصها النبي عليه السلام بالنهى (تطبيقاً للنهى عن الغرر) ومنها ما قد علل النبي نفسه عليه السلام نهيه عنه بالغرر ، أدركنا أن الغرر المنهى عنه هو نوع فاحش متجاوز للحدود الطبيعية ، بحيث يجعل العقد كالقمار المحض اعتماداً على الحظ المجرد فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ،

لا يصلح أن يكون أساساً يعتمد عليه في تصرفات اقتصادية كما في الأمثلة المتقدمة ، لأنها ترتكز على أسس موهومة .

فإذا طبقنا هذا المقياس على نظام التأمين وعقده وجدنا الفرق كبيراً :

فعقد التأمين فيه معاوضة محققة النتيجة فور عقده . . حتى إنى لا نتقد على القانونيين عده من العقود الاحتمالية دون تحفظ : فالتأمين فيه عنصر احتمالي بالنسبة إلى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض إلى المستأمن إن وقع الخطر المؤمن منه . . فإن لم يقع لا يؤدي شيئاً . . على أن هذا الاحتمال أيضاً إنما هو بالنسبة إلى كل عقد تأميني على حدة ، لا بالنسبة إلى مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة إلى نظام التأمين في ذاته ، لأن النظام يرتكز على أساس إحصائي ينبئ عن عنصر الاحتمال حتى بالنسبة للمؤمن عادة ، ومثل ذلك يلحظ في مجموع العقود .

أما بالنسبة إلى المستأمن فإن الاحتمال فيه معدوم ذلك لأن المعاوضة الحقيقية في التأمين بأقساط إنما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عايه . . وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه بعد ذلك ، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه وأطمأن إليه لم يبق بالنسبة إليه فرق بين وقوع الخطر وعدمه : فإنه إن لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سائمة ، وإن وقع الخطر عليها أحيائها التعويض . . فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة إليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئنان الذي منحه إياه المؤمن نتيجة للعقد في مقابل القسط . . وهنا المعاوضة الحقيقية .

على أن عنصر الاحتمال قد قبله فقهاؤنا في الكفالة ولو عظم . . فقد نصوا على أن الكفالة تصح مع جهالة المكفول به ، كما لو قال شخص لآخر : « تعامل مع فلان وما يثبت لك عليه من حقوق فأنا كفيل به » ، صحت الكفالة هكذا رغم الاحتمال في وجود الدين في المستقبل أم لا ، وجهالة مقداره . . وصرحوا

بصحة تعليقها على الخطر المحض في الشرط الملائم كما لو قال الشخص لدائن :
« إن أفلس مدينتك فلان، أو مات في هذا الشهر مثلاً، أو إن سافر، فأنا كفيله »
(انظر رد المحتار لابن عابدين ج ٤ كتاب الكفالة مطلب الكفالة بالمال
وتعليقها) .

فعلى فرض وجرد غرر في عقد التأمين ..فليس هو من الغرر الممنوع شرعاً
بل من النوع المقبول .

فإن قيل إن الأمان ليس مالا يقابل بعوض ، قلنا : إن الأمان أعظم
ثمرة الحياة .. وهو الذى امتن الله به على قريش بقوله : « فليعبدوا رب
هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » . وإن الإنسان يسعى
ويكد ويكدح ويبدل أغلى الأثمان من ماله وراحته في سبيل الحصول على
الأمان والأطمئنان لنفسه ولأسرته ولحقوقهم والمستقبلهم .. فأى دليل
في الشرع يثبت أنه لا يجوز الحصول عليه لقاء مقابل ؟ هذا تحكم
في شرع الله !!

وإننا نجد في بعض العقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية
على شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المال بطريق التعاقد بغية الاطمئنان والأمان
على الأموال ...

ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة : فالأجير الحارس هنا - وإن
كان مستأجراً على عمل يؤديه هو القيام بالحراسة - نجد أن عمله المستأجر
عليه ليس له أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس،
واطمئنانه إلى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو
عليه .. فهو ليس كعمل الصانع فيما استؤجر على صنعه ، وعمل الخادم
في الخدمة المستأجر عليها ، وعمل الناقل في نقل الأشياء التى استؤجر لنقلها ..

فنفقلها إلى مكان لم تكن فيه .. فكل هذه أعمال منتجة نتيجة محسوسة يقوم بها الأجير ، أما الحارس فليس لعمله أى نتيجة سوى هذا الأمان الذى يبذل المستأجر ماله للحصول عليه .. فهكذا الحال فى عقد التأمين يبذل فيه المستأمن جزءاً من ماله فى سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التى يخشاها .

التشبه الخامسة :

القول بأن عقد التأمين على الحياة ينطوى على جهالة لأن الأقساط التى يدفعها المستأمن إلى حين وفاته لا يعرف كم ستبلغ ؟ والجهالة تمنع صحة العقد شرعاً .

وجوابنا على هذه التشبه : إن فقهاء الحنفية كانوا فى قضية الجهالات التى تصاحب العقود عباقرة مبدعين فى تحليلهم الدقيق لطبيعة الجهالة وتمييزهم فى آثارها بحسب أنواعها .. فهم لا يحكمون ببطالان العقد أو فساده متى داخلته الجهالة مطلقاً دون تمييز كما يفعل سواهم ، بل يميزون بين جهالة تؤدى إلى مشكلة تمنع تنفيذ العقد ، وجهالة لا تأثير لها فى التنفيذ .

فالنوع الأول وهو الجهالة التى تمنع التنفيذ ، هو الذى يمنع صحة العقود .. وذلك كما لو قال شخص لآخر (بعثك شيئاً ، أو أجرتك شيئاً بكذا) ولم يعين الشيء ، أو عينه ولكن لم يعين الثمن أو الأجرة ، وقبل الآخر العقد بهذه الجهالة .. وكذا لو باع شاة غير معينة من قطع ، لأنه تتفاوت آحاده .. فهذا كله وأمثاله لا يصح ، لأن هذه الجهالة تتساوى معها حجة الفريقين ، ويقع القاضى فى مشكلة منها تمنع التنفيذ ، لأن البائع أو المؤجر يريد تسليم الأذى وأخذ الأعلى بحجة عدم التعيين .. على حين أن المشتري أو المستأجر يريد أخذ الأعلى وتسليم الأذى .. بحجة عدم التعيين ذاتها أيضاً .. فالجهالة حجة متساوية للطرفين ، فتمنع التنفيذ ، فتمنع صحة العقد .. وأما النوع الثانى

وزريد به الجهالة التي لا تؤدي إلى هذه النتيجة ، فلا تؤثر في العقد مهما عظمت .
 كما لو صالح شخص آخر على جميع الحقوق التي له عليه كافة (ولا يعرفان
 مقدارها وأنواعها) لقاء بدل معين . . فإن الصلح يصح وتسقط الحقوق . .
 ذلك لأن الجهالة فيها غير مانعة ، لأن الحقوق في سقوطها لا تحتاج إلى تنفيذ ،
 بخلاف بدل الصلح فإنه يحتاج إلى تنفيذ فتجب معلوميته ، وبخلاف
 مالو صالحه على بعض حقوقه دون بيان هذا البعض فإن الصلح لا يصح ، لأن
 الحقوق غير المصالح عنها باقية تحتاج إلى تنفيذ فيجب معرفتها . . هذه هي نظرية
 الحنفية في قضية الجهالة المصاحبة تكوين العقد ، وعليها بنوا صحة الوكالة العامة
 خلافاً للشافعية^(١) ، كما بنوا صحة الكفالة بما سيثبت من الحقوق كما سبقت
 الإشارة إليه .

وبتطبيق هذا المبدأ على أقساط التأمين على الحياة نجد أن الجهالة فيها هي
 من النوع غير المانع كما هو واضح ، لأن مبلغ كل قسط عند حلول ميعاده هو
 مبلغ معلوم . . أما كمية مجموع الأقساط فهي التي فيها الجهالة ، وهي لا تمنع

(١) الشافعية لا يجوزون الوكالة العامة بحجة أن الشؤون الموكل بها
 مجهولة .

أما الحنفية فيجوزونها بحجة أن التعميم الذي يجعلها شاملة لجميع شؤون الشخص
 الموكل يزيل محذور هذه الجهالة . . فلا تبقى مانعه ، لأن الجهالة إنما تمنع صحة
 العقود شرعاً لما يترتب عليها من نزاع مشكل تتساوى فيه حجة الفريقين . . وهذا غير
 حاصل هنا بسبب التعميم الذي جعل الوكالة شاملة لجميع الشؤون وتابعهم في ذلك
 المالكية .

(انظر بداية المجتهد ج ٢ ص / ٢٥٣ / ومن كتب الحنفية الدرر شرح الفرر
 للا خسروا ج ٢ / ص ٢٨٢ و ٣٨٤ ورد المختار أول الوكالة وأول باب التوكيل
 بالبيع والشراء ج ٤ / ص / ٣٩٩ و ٤٠٣ / والبدائع ج ٦ ص / ٣ و ٢٣ .

التنفيذ مادام المؤمن قد تعهد بأن يدفع التعويض المتفق على دفعه عند وفاة المؤمن له .. إلى أسرته مثلاً، في أى وقت حصلت الوفاة ضمن المدة المحددة بالعقد ، ومهما بلغ عدد الأقساط قلة أو كثرة .. وذلك نظير ما قال الحنفية من صحة بيع محتويات صندوق مغلق دون معرفة أنواعها وكمياتها بثمن معين ، فإنهم يرون أن الجهالة رغم خشها لا تمنع تنفيذ العقد وفقاً لما اتفق عليه الطرفان ، لأن البائع التزم بإرادته التنازل عن هذا المبيع، مهما باع ، لقاء الثمن المعين .. والمشتري قد قبله مهما بلغ أيضاً .. فكل منها يمكن إلزامه بإرادته الواضحة .

انظر من فقه الحنفية رد المحتار ج ٤ ص / ٢١ الطبعة الأميرية الأولى والدرر ، شرح الغرر في البيوع ج ٢ ص / ١٥٤ .

(الشبهة السادسة) - القول بأن شركات التأمين ، تستثمر احتياطياً أموالها بطريق الربا ، وبأن المستأمن (في التأمين على الحياة) إذا بقى حياً بعد انقضاء المدة المحددة بالعقد يسترد الأقساط التي دفعها مع فائدتها ، وهذا حرام شرعاً .

وجوابنا على هذه الشبهة . إننا إنما نتكلم في التأمين من حيث هو نظام قانوني ، ولا نتكلم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو ممنوعة . كما إن أخذ المستأمن في التأمين على الحياة فائدة ربوية علاوة على مبالغ الأقساط التي يستعيدها إذا ظل حياً بعد المدة المحددة في العقد ليس من ضرورة التأمين على الحياة ولوازمه من حيث كونه نظاماً تأمينياً ، بل هذا شرط يشرط في العقد يمكن الحكم عليه وحده دون الحكم على نظام التأمين في ذاته .

وهنا يجب الانتباه إلى نقطة عظيمة الأهمية في هذا البحث .. وهي أننا

إذا وجدنا أن قواعد الشريعة ونصوصها لا تقتضى منع التأمين ، فإنما نحكم بصحته من حيث كونه نظاماً يؤدي بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية إلى مصلحة مشروعة ، ولا نحكم شرعاً بصحة كل شرط يشترطه العاقدان فيه ولو سوغه القانون .. وحكمنا بالمشروعية على النظام في ذاته ليس معناه إقرار جميع الأساليب التعاملية والاقتصادية التي تلجأ إليها شركات التأمين ، ولا إقرار جميع ما يتعارف عليه بعض الناس في بعض الدول أو الأماكن بشأن التأمين بل إن نظام التأمين في ذاته إذا كان صحيحاً شرعاً فإن كل شرط يشترط في عقده بعد ذلك ، وكل أسلوب تتعامل به شركات التأمين ، هو أمر منفصل عن الحكم بصحة النظام في ذاته ، وخاضع لمقاييس الشريعة في الشروط العقدية والمحل العقدى .. فقد يحكم على عقد تأمين جرى بين طرفين بعدم الصحة لشرط غير مقبول شرعاً ورد فيه ، كما أباحت الشريعة البيع والإجارة وسائر العقود المسماة المشروعة في ذاتها ، وفي الوقت نفسه يمنع فيها بعض شروط يشترطها العاقدان منافية لقواعد الشريعة .. وقد تبطل الشروط الممنوعة هذه العقود وليس معنى ذلك أن العقد في ذاته من حيث نوعه وموضوعه غير مشروع .. ففى بعض الدول اليوم تقدم شركات التأمين على تأمين الأشخاص المرشحين للانتخابات العامة من فشلهم فى تلك الانتخابات للكراسى النيابية أو البلدية ونحوها .. وقواعد الشريعة الإسلامية تأبى مثل هذا ، وليس من ضرورة قبول نظام التأمين شرعاً قبول مثل هذه الحالات .. ثم يتحدث الأستاذ مصطفى الزرقاء عن رأيه النهائى فى التأمين على الحياة فيقسمه إلى قسمين : التأمين التعاونى أو التبادلى ، والتأمين بالاقساط لدى شركات التأمين فيقول :

فأما الطريقة الأولى (التأمين التبادلى) فهى جائزة شرعاً قطعاً^(١) بلا أية شبهة مهما كان نوع الخطر المؤمن منه ، لأنها تقوم على أساس إنشاء صندوق

(١) لنا نأخذ وتعتب على هذه الفقرة وعلى سابقها وقد جئنا به فى آخر الكلام المنقول عن الأستاذ مصطفى الزرقاء (المؤلف) .

تعاونى مشترك بين جماعة يكتبون فيه لجبر أضرار من تصيبه منهم نواب معينة . . . فهي بلا ريب جمعية تعاونية لا تهدف إلى ربح ما ، وإنما هدفها ترميم آثار المصائب التي تنزل ببعضهم . . . وهي بلا شك من أجمل صور التطبيق العملي لمبدأ التعاون على البر الذي أشاد به القرآن العظيم . . . وما كان أجدر هذه الطريقة التبادلية بالشيوع ، وما كان أحقها بأن تكون هي النظام التأميني العام لما تنطوي عليه من نبل في هذه الفكرة التعاونية وسلامتها من الشبهات . . . ولكن ما ظهر فيها من صعوبات وقصور في المجالات الاقتصادية قد صرف الأنظار عنها إلى الطريقة الثانية .

وأما تلك الطريقة الثانية (التأمين بالأقساط) فهي التي تنحصر فيها الشبهات التي كانت مستنداً للقائلين بتحريم عقد التأمين . . . وقد رأينا أن تلك الشبهات لم تثبت أمام النقد الفقهي الذي واجهناها به ، وإنه ليكفيها انهيار تلك الشبهات لكي يثبت أنه لا يوجد مانع في قواعد الشريعة الإسلامية يمنع جواز نظام التأمين في ذاته . . . وبهذا يثبت حله شرعاً ، لأن الأصل الإباحة ، ولأن الشريعة لم توجب حصر الناس في العقود المعروفة قبلاً ، ولم تمنعهم من أى عقد جديد تدعوهم حاجتهم الزمنية إليه إذا كان غير مخالف لنظام التعاقد الشرعى وشروطه العامة .

غير أننا علاوة على ذلك نرى أن في أحكام الشريعة وأصول فقها ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستنداً قياسياً واضحاً في جواز عقد التأمين . . . وأخص بالذكر من تلك ، ما يلي :

١ - عقد المواة .

٢ - وضمان خطر الطريق عند الحنفية (وقد تقدمت الإشارة إليها) .

٣ - وقاعدة الالتزامات والوعد الملزم عند المالكية .

٤ - ونظام العواقل في الإسلام .

هـ — وكذلك أجد مستنداً واضحاً ودليلاً محكماً على جواز عقد التأمين في نظام مالى قانونى قائم عملياً في حياتنا وهو من النظم العالمية أيضاً ، ويطبقه ويستفيد منه علماء الشريعة الإسلامية الموظفون في كل قطر ، وبرونه أساساً ضرورياً شرعاً وعقلاً .. ولا بد منه للعمل في وظائف الدولة ، ألا وهو نظام التقاعد والمعاش .

واليكم إيضاح الدلالات في هذه الأدلة :

(١) فعقد الموالاة يكاد يكرن نصاً صريحاً في التأمين من المسؤولية .

ومن غريب المصادفة أنى كنت منذ زمن طويل أرى في عقد الموالاة هذه الدلالة على جواز عقد التأمين ، وقد سجلتها في كتابي « المدخل الفقهي العام » عند ذكرى عقد الموالاة بين العقود المسماة المعروفة في الفقه الإسلامى ، وكنت متردداً في صحة ملاحظتى لهذه الدلالة فيه .. حتى رأيت فيما بعد مقالة الأستاذ السنوسى التى تحط على الملاحظة نفسها ببسط وتفصيل ، وبتاريخ أسبق من تاريخ الطبعة التى سجلت فيها ملاحظتى في عقد الموالاة قبل أن أطلع على مقالته المذكورة ، فعجبت من التوارد في الخاطر بينى وبينه ، ورأيت في هذا التوارد دليلاً على صحة الملاحظة .. ثم زادنى في ذلك ثقة .. اطلع على مقالة الفقيه المصرى المنشورة في مجلة المحاماة المصرية قبل مقالة الأستاذ السنوسى منذ عشرين عاماً حول دلالة عقد الموالاة الشرعى على صحة عقد التأمين الجديد كما سبقت الإشارة إليه .

(ب) وأما صحة ضمان خطر الطريق فيما إذا قال شخص لآخر « اسلك هذا الطريق فإنه آمن وإن أصابك فيه شيء فأنا ضامن » ، فسلكه فأخذ ماله ، حيث يضمن القائل ، وهو ما نص عليه الحنفية في الكفالة ، وانتبه إليه ابن عابدين وناقشه في كلامه عن « السوكرة » ، فإنى أجد فيه فكرة فقهية يصلح بها أن يكون نصاً استثنائياً قوياً في تجويز التأمين على الأموال من الأخطار ،

وإن لم يسلم ابن عابدين رحمه الله بكفاية هذه الدلالة فيه ، ورأى فرقاً بينه وبين السوكرة يمنع القياس عليه .

والذى أراه أن فقهاءنا الذين قرروا هذا الحكم في الكفالة في ذلك الزمن البعيد .. لو أنهم عاشوا في عصرنا اليوم ، وشاهدوا الأخطار التى نشأت من الوسائل الحديثة كالسيارات التى فرضت على الإنسان من الخطر بقدر ما منحتة من السرعة .. لو أنهم شاهدوا ذلك ، ونبتت أمامهم فكرة التأمين ولمسوا ضرورته التى نلسها نحن اليوم فى سائر المرافق الاقتصادية الحيوية لتخفيف آثار الكوارث الملاحقة ، لما ترددوا لحظة فى إقرار التأمين نظاماً شرعياً .

(ج) وأما قاعدة الالتزامات والوعد الملزم عند المالكية غفلاصتها أن الشخص إذا وعد غيره عدة بقرض أو بتحمل وضعية عنه (أى خسارة) أو إعارة أو نحو ذلك مما ليس بواجب عليه فى الأصل ، فهل يصبح بالوعد ملزماً ، ويقضى عليه بموجبه إن لم يف به ، أو لا يكون ملزماً ؟ اختلف فقهاء المالكية فى ذلك على أربعة آراء فصلها الخطاب فى رسالته فى الالتزامات ونقلها عنه الشيخ محمد عايش فى فتواه المسماة « فتح العلى المالك » ، (ج ١ ص / ٢٥٥ فى بحث مسائل الالتزام) :

— فمنهم من يقول : يقضى بالعدة (أى الوعد) مطابقاً ، أى إنها ملزمة له .

— ومنهم من يقول : لا يقضى بها مطابقاً ، أى إنها غير ملزمة .

— ومنهم من يقول :

إن العدة تلزم الواعد فيقضى بها إذا ذكر لها سبب وإن لم يباشر الموعد ذلك السبب ، كما لو قال لآخر إني أعدك بأن أعيرك بقرى ومحراثى لحراثة

أرضك ، أو أريد أن أقرضك كذا لتتزوج ، أو قال الطالب لغيره أريد أن أسافر أو أن أقضى ديني فأسلفني مبلغ كذا ، فوعده بذلك ثم بدا له فرجع عن وعده قبل أن يباشر الموعد السبب الذي ذكر من سفر أو زواج أو وفاء دين أو حرث أرض الخ . . . فإن الواعد ملزم ويقضى عليه بالتنفيذ جبراً إن امتنع .

— ومنهم من يقول :

لا يلزم بوعده إلا إذا دخل الموعد في سبب ذكر في الوعد ، أى إذا باشر السبب ، كما إذا وعده بأن يسلفه ثمن شيء يريد شراؤه فاشتراه فعلاً ، أو أن يقرضه مبلغ المهر في الزواج فتزوج اعتماداً على هذا الوعد ، ونحو ذلك . . . وهذا هو الراجح في المذهب من بين هذه الآراء الأربعة .

أما عند الحنفية فإن المواعيد لا تكون ملازمة إلا في حالات ضيقة إذا صدرت بطريق التعليق .

فإذا نظرنا إلى مذهب المالكية الأوسع في هذه القضية فإننا نجد في قاعدة الالتزامات هذه متسعاً لتخريج عقد التأمين على أساس أنه التزام من المؤمن للمستأمنين ، ولو بلا مقابل ، على سبيل الوعد بأن يتحمل عنه أضرار الحادث الخطر الذي هو معرض له ، أى أن يعرض عليه الخسائر ففقد نص المالكية أصحاب رأى الرابع ، وهو رأى الأضيق ، على أنه : « لو قال شخص لآخر : بع كرمك الآن ، وإن لحقتك من هذا البيع وضیعة (أى خسارة) فأنا أرضيك ، فباعه بالوضیعة كان على القائل أن يرضيه بما يشبه ثمن ذلك الشيء المبيع والوضیعة (أى أن يتحمل عنه مقدار الخسارة) وهو قول ابن وهب . . قال أصبغ : وقول ابن وهب هذا هو أحب إلى . . قال ابن رشد : لأنها عدة على سبب ، وهو البيع ولأن العدة إذا كانت على

سبب لزمت بحصول السبب في المشهور من الأقوال ، (فتاوى عlish مز المحل
الآنف الذكر) .

ولا يخفى أن أقل ما يمكن أن يقال في عقد التأمين إنه التزام تحمل
الخسار عن الموعود في حادث معين محتمل الوقوع بطريق الوعد الملزم ،
نظير الالتزام بتحمل خسارة المبيع عن البائع ، مما نص عليه المالكية على سبيل
المثال لا على سبيل الحصر .

(د) وأما نظام العواقل في الإسلام فهو نظام وردت به السنة النبوية
الصحيحة الثبوت ، وأخذ به أئمة المذاهب .. وخلصته أنه إذا جنى أحد جناية
قتل غير عمد ، بحيث يكون موجبها الأصلي الدية لا القصاص ، فإن دية
النفس توزع على أفراد عاقلته الذين يحصل بينهم ويتناصر عادة ، وهم
الرجال البالغون من أهله وعشيرته وكل من يتناصر هو بهم ، ويعتبر
هو واحداً منهم ، فتقسط الدية عليهم في ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحداً
منهم أكثر من أربعة دراهم في السنة (وهي تعادل أربعة أعشار الدينار الذهب
والدينار وزن مثقال ويعادل اليوم خمسة غرامات تقريباً) . فإذا لم ينف عدد
أفراد العشيرة بمبلغ الدية في ثلاث سنين يضم إليهم أقرب القبائل أو الأقارب
نسباً على ترتيب ميراث العصباء .. فإذا لم يكن للقاتل عشيرة من الأقارب
والأنساب وأهل التناصر ، كما لو دُن لقطاً مثلاً ، كانت الدية في ماله تقسط
على ثلاث سنين .. فإن لم يكن له مال كاف فعاقلته بيت المال العام ، أي
خزانة الدولة ، فهي التي تتحمل دية القتل .

وهناك اختلافات يسيرة بين المذاهب في الموضوع (ولينظر ذلك في
ابن عابدين ج / ٥ كتاب المعاقل ، وفي غيره من كتب المذاهب) .

إن هذا النظام «نظام العواقل» خاص بتوزيع الموجب المالي في كارثة القتل
الخطأ .. وتهدف الحكمة فيه إلى غايتين :

(الأولى) تخفيف أثر المصيبة عن الجاني المخطئ .

(والثانية) صيانة دماء ضحايا الخطأ عن أن تذهب هدرأ ، لأن الجاني المخطئ قد يكون فقيراً لا يستطيع التأدية ، فتضيع الدية . . .

قال ابن عابدين رحمه الله في أول كتاب المعاقل من حاشيته (رد المختار)
نقلا عن المعراج مانعه :

« إن العاقلة يتحملون باعتبار تقصيرهم وتركهم حفظه ومراقبته ، لأنه إنما قصر لقوته بأنصاره ، فكانوا هم المقصرين . . وقد كانوا قبل الشرع (الإسلامى) يتحملون عنه تكراً واصطناعاً للمعروف ، فالشرع قرر ذلك (أى أوجبه وجعله إلزامياً) . . وتوجد هذه العادة بين الناس . . فإن من لحقه خسران من سرقة أو حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى ، (انتهى كلام ابن عابدين) .

أقول :

ان هذا الكلام صريح فى أن نظام العواقل فى الاسلام أصله عادة حسنة تعاونية كانت قائمة قبل الإسلام فى توزيع المصيبة المالية الناشئة من القتل أو من الحرق أو السرقة ونحوها بغية تخفيف ضررها عن كاهل من لحقته ، جبراً لمصابه من جهة ، وإحياء لحقوق الضحايا فى الجنايات . . وقد أقر الشرع النكرة لما فيها من مصلحة مزدوجة ، وجعلها إلزامية فى جنابة القتل ، لأن فيها مسؤولية متعددة بسبب التناصر (وذلك بعد إخراج حالة العمد منها كما يقتضيه التنظيم القانونى بقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « لا تعقل العواقل عمداً ») لكيلا يكون فى معاونة العمد تشجيع على الجريمة (وهذا هو المنطق القانونى نفسه فى عدم جواز التأمين — قانونا — من المسؤولية عن فعل الغش وجنابة العمد) ، وتركها اختيارية للمروءات فى الكوارث المالية الأخرى ، وفقاً للتوجيه الشرعى العام فى التعاون المندوب إليه شرعاً .

فما المانع من أن يفتح باب تنظيم هذا التعاون على ترميم الكوارث المالية
بمصلحة ملزمة بطريق التعاقد والإرادة الحرة كما جعله الشرع إلزامياً دون تعاقد
في نظام العواقل ؟ وهل المصلحة التي يراها الشرع الإسلامي بالغة من القوة
درجة توجب جعلها إلزامية بحكم الشرع تصبح مفسدة إذا حققها الناس على
نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير ،
ولترميم الضرر الكبير من مختلف الكوارث ، وذلك لكي يصبح هذا
الباب قابلاً لأن يستفيد منه كل راجب ، مع ملاحظة أن هذا التوسيع في
النطاق داخل في دائرة التعاون المندوب إليه شرعاً بصورة غير إلزامية ؟ !

يقول ابن القيم رحمه الله في صدد ما يجوز من المشاركات العقدية
شرعاً :

« كل ما لا يجوز بذله وتركه دون اشتراط فهو لازم بالشرط .

(انظر إعلام الموقعين طبعة المنيرية ج ٣ ص ٣٣٩ - ٤٢٠) .

(هـ) وأما نظام القاعد والمعاش لموظفي الدولة ، وهو نظام مالي عام
في عصرنا ، فإنه لا أقصد الاستدلال به من حيث كونه نظاماً قانونياً ، لأن
النظم القانونية لاتصلح حجة في الاستدلال لأحكام الشريعة الإسلامية ،
ولكنني استدلت بموقف فقهاء الشريعة أجمعين منه مع أنه نظام تأميني بكل ما في
كلمة التأمين من معنى .

فنظام التقاعد يقوم على أساس أن يقتطع من المرتب الشهري للموظف
في أعمال الدولة جزء نسبي ضئيل محدود ، حتى إذا بلغ سن الشيخوخة القانونية
وأحيل على التقاعد .. أخذ — وهو غير موظف عامل — راتباً شهرياً يبلغ
أضعافاً مضاعفة من المبلغ الضئيل الذي كان يقتطع من راتبه شهرياً ، وذلك
بحسب مدة عمله في الوظيفة . . ويستمر المرتب التقاعدي الجديد مادام حياً
مهما طالت حياته ، وينتقل إلى أسرته التي يعولها من زوجة وأولاد وغيرهم
بشرائط معينة بعد وفاته . . فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة ؟ !

ففي كليهما يدفع الشخص قسماً ضئيلاً دورياً لا يدري كم يستمر به دفعه ،
وكم يبلغ مجموعه عن التعاقد .. وفي كليهما يأخذ الشخص أو أسرته في مقابل
هذا القسط الدورى الضئيل مبلغاً كبيراً أيضاً في التقاعد ، وفورياً (في
التأمين على الحياة) يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط ولا يدري كم يبلغ مجموعه
في التقاعد إلى أن ينقضى الاستحقاق وانتقالاته .. بينما هو محدد معلوم المقدار
في التأمين على الحياة .

فالمرور والجهالة في نظام التقاعد أعظم منها في التأمين على الحياة ..

إن هذا النظام التقاعدي يقره علماء الشريعة الإسلامية كافة بلا فكير ،
ولا يرون فيه أية شبهة أو شائبة من الناحية الشرعية .. بل إنهم يرونه أساساً
ضرورياً في نظام وظائف الدولة ، ومصلحة عامة لا بد منها شرعاً وعقلاً
وقانوناً لصيانة حياة الموظفين العاملين في مصالح الدولة بعد عجزهم ، ولصيانة
حياة أسرهم إلى مراحل معينة من بدهم .. فلماذا يحسن وجود هذا النظام
التقاعدي ترتيباً يقوم بين الدولة وموظفيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً
بين الناس ؟ !

والخلاصة : إن نظام التأمين العقدي بوجه عام تشهد لجوازه جميع
الدلائل الشرعية في الشريعة الإسلامية وفقهاها ، ولا ينهض في وجه دليل
شرعى على التحريم ، ولا تثبت أمامه شبهة من الشبهات التي يتوهمها
القائلون بتحريمه .

وهذا ما يظهر لي في هذا الموضوع الشائك الذي يكثر حوله
الاختلاف .

(١٢ - تأمين)

فإذا كان صواباً فهو ما أرجو من توفيق الله سبحانه .. وإن كان خطأ فمعدرتي أنه نتيجة للتحرى الواجب وبذل الجهد فى تعرف حكم الشريعة الفراء من خلال أدلتها ...

والله وراء القصد ،

والسلام عليكم ورحمة الله

تعقيب من المؤلف :

فى صفحة ١٦٩ من هذا الكتاب ، بالهامش ، قلنا بأن تعقيبا على فقرتين وردتا فى كلام الأستاذ مصطفى الزرقاء ، وذلك أنه :

أولا : اختياره لعبارة غير متعارف عليها .. وهى «التأمين بالقسط» ولعله يريد بذلك ستر الوصف الصحيح للتأمين التجارى ، موضع الاعتراض .. فالإجماع منعقد على أنه من العقود والاحتمالية وأنه يقوم أساسا على المجازفة والغرر وأنه يشتبه بالقمار إلى حد أن علماء الغرب وصفوه بنصوص صريحة جثنا ببعضها فى الصفحات من ٩٨ إلى ١٠١ .

إذن : التأمين بالقسط هو بيع للأمن على أساس المجازفة والرهان والمقامرة .. ولا يفلح أى ستار فى حجب هذه الحقائق .. والجدير بالفقية المشتغل بدراسة علوم الدين أن يختصر الطريق وأن يسمى الأشياء بأسمائها .

ثانيا : يقول الأستاذ مصطفى الزرقا (فى صفحة ١٦٩ من هذا الكتاب أيضا) إن التأمين التبادلى جائز شرعا وقطعا .. ونحن نقول للأستاذ الكبير : رفقاً بالصياغة ، ورفقا بالقارىء الذى يلتمس الهدى من ثنايا آرائكم يافقهاء الجيل المعاصر ...

ثم إن اعتراضى ، هنا ، موضوعى بحث .. أما الأدلة الشرعية فقد تولاهـا

أعلام ثقات منهم أبو زهره ، والسهنورى ، وعبد الرحمن تاج .. وعيسوى أحمد عيسوى .. ولكل من هؤلاء الشيوخ الأفاضل آراء مبسطة هنا .. فى هذا الكتاب ثم إنهم يسرون على المنهج القويم الذى التزمه شيوخ مصر فى أوائل القرن العشرين للبلاد (إلى سنة ١٩١٣ م) كما هو مذكور فى كتابنا هذا .

أما الناحية الموضوعية فتتلخص فيما يلى : إن التأمين التبادلى فيما يختص بالأموال .. يعتبر من قبيل التكافل من جهة .. كما أن المعاوضه فيه ظاهرة .. فكل طرف فى عقد التأمين التبادلى من خطر الحريق أو الطريق أو أحداث الطبيعة التى تفاجئ الناس .. ينعم بالأمن (بدلا من الترقب والخوف) ويجد الضمان عند بقية أطراف العقد .. ولا يبقى سوى احتمال التفاوت الكبير بين مال ومال .. فقد يشترك أصحاب العارات الواقعة على ميدان معين ، ومعهم أصحاب السيوت المتواضعة .. وهنا لابد للحساب أن يتدخل لتسوية الأسس التى تقوم عليها المخاطرة .. وهذه تفصيلات ميسورة الحل .. بحيث إن الأعباء تتساوى أو تقتارب .. وكذلك المصالح .. فلا يبقى من الغرر إلا ما لا سبيل إلى دفعه .. ولكن ..

نقول : ولكن فى التأمين على الحياة بالأسلوب التبادلى .. الأمر يختلف اختلافا جوهريا .. ولقد شهد كاتب هذه السطور منازعات حول تنفيذ هذا النوع من العقود .. وسنكتفى الآن بذكر العناصر الرئيسية التى تمنع القول بأن التأمين التبادلى على الحياة جائز شرعا وقطعا .. فنقول :

إذا اتفق جماعة من المواعظين من أصحاب المهنة الواحدة أو من المشغلين بعمل واحد .. كاللدريس مثلا .. على أن يكون بينهم جميعا تكافل تبادلى فى مواجهة آثار الموت وما يترتب عليه من فقد المورد الرئيسى لرب الأسرة .. فإن التنفيذ لا يكاد يخلو من عقبة فى كل مرحلة .. وفى كل واقعة .

وفيا يلي بعض الناذج :

١ — قد يشفق أطراف العقد على إنشاء صندوق ، من أقساط متساوية .. وتكون الحصيلة من حق الورثة بالنصيب الشرعى بمجرد وفاة أحدهم -- ثم إنه قد يذمى أجل اثنين أو ثلاثة في عام واحد .. ومن ثم يسهم أطراف العقد التبادلى بالنصيب المفروض مرتين أو ثلاث مرات في العام الواحد .. وقد يكون هذا التكليف فوق طاقة بعض أعضاء هذا التنظيم .. وقد تمر أعوام وأعوام .. وتنتهى علاقة فرد أو أكثر بالمهنة أو الوظيفة .. ويمتد به الأجل فهل يبقى في التنظيم رغم تغير وضعه الوظيفى بالخروج إلى التقاعد ؟ .. ثم إنه يجوز أن ينتقل من سالك إلى آخر ومن بلد لآخر .. بعد أن يكون قد أسهم بأقساط كثيرة حال حياته في ظل التنظيم التبادلى .. ثم تمتد حياته بعد انقطاع صلاته بالجماعة المتعاقدة فما هو العوض الذى حصل عليه ؟

٢ — تتفاوت الأجور والمرتبات والأرزاق .. فى داخل الدائرة الواحدة لجماعة من الموظفين أو أصحاب المهن أو أصحاب الحرف .. فكيف تحسب الأقساط . وكيف يكون الربط بينها وبين رأس المال الذى يستحقه الورثة ... ترى هل نعود إلى جهاز التأمين من جديد ، وقد قلنا بأن تطبيقه على التأمين هو أمر فاسد ومفسد لوظيفة عامة .. الأصل أنها من أعمال الدولة .. وليست من أعمال الأفراد .

٣ — قد يدخل زيد من الناس فى تأمين تبادلى .. ثم يموت بعد أن يدفع قسطا واحدا فى مناسبة موت عضو آخر .. بل قد يموت زيد هذا .. قبل أن يموت غيره .. ويستحق ورثة رأس المال المكفول وهو حصيلة الصندوق .. دون أن يدفع شيئا على الإطلاق .. ؟ فبأى حق يستحل الورثة هذا القدر من المال ؟

من الجائز أن نقول بأن التأمين التبادلى فى جميع الحالات التى ذكرنا

بعضها .. يقوم على التبرع المحض .. وبهذا لا يكون من عقود
المعاوضات .

يخلص مما تقدم أن تنفيذ عقد التأمين التبادلي في ترميم كوارث الأسرة
بموت العامل .. هو تنظيم يثير العقبات والمشكلات ، في مستويات حادة
وبالغة الخطورة على ما يقوم بين الناس من علاقات الود والتآخي والتراحم .

ولذلك يكون القول بأن التأمين التبادلي جائز شرعا وقطعا .. هو قول
مردود من وجوه ذكرنا بعضها .

* * *

وبعد : فإننا لانقل هذا الباب .. أبدا .. ولكننا نقول إن الأمر فيه
تفصيل .. وفيه إجازة مشروطة وأخرى مقيدة .. وثالثة مرفوضة .

وكل ذلك من الناحية الموضوعية الخالصة - والآن ننتقل إلى أقوال
العالم الكبير الشيخ محمد أبو زهرة .

رد العالم الجليل فضيلة الشيخ

محمد أبو زهرة (رحمه الله)

على رأى الأستاذ مصطفى الزرقاء

١ - أباح بعض الذين تكلموا فى هذا الموضوع التأمين كله بكل أنواعه جملة وتفصيلا ، وأطلقوا ولم يقيدوا .. بيد أن عدينا الأستاذ الجليل مصطفى الزرقاء قيد العقود بأن تكون خالية من الربا (١) .

وفريق آخر من الباحثين منع التأمين .. وظاهر عباراته أن يمنعه بإطلاق ، ولكن الفاحص لكلامه يتبين منه أن اعتراضه منصب على التأمين الذى تكون فيه شركة من شركات التأمين طرفا ، وهناك طرف آخر من الأفراد أو الشركات ، وذلك لأن كل أدلته التى سافها تنصب على هذا النوع من التأمين ، فهو الذى يجرى فيه الغرر ، ويجرى فيه القمار ، وغير ذلك مما ساقه من أدلة .

والفريق الثالث يصرح بأنه لا يستبيح التأمين الذى يكون بعقود بين الشركة والأفراد أو الشركات الإنتاجية أو التجارية أو نحوهما ، ولكنه يرى

(١) - قد توهم عبارة الأستاذ الجليل أنى زهرة هذه أن من الذين تكلموا فى موضوع التأمين من قال بجوازهم مطلقاً ولو خالطه الربا .. وهذا غير مراد .. لأنه لم يقع .. فالواقع أن الذين قالوا بالجواز مطلقاً إنما أرادوا بالإطلاق أنواع التأمين فى ذاته .. فأما إذا خالط عقده الربا فإنه يكون كما لو خالط الربا عقد البيع ؛ فالتحريم عندئذ للربا لا للبيع ولا للتأمين فى ذاتهما .. وقد أوضحت ذلك فى صلب المحاضرة عند بحثى فى الشبهة السادسة من الشبهات التى دعت أناساً إلى القول بالتحريم تعقيب من الأستاذ الزرقاء - بمناسبة جمع المادة ونشرها بعد جلسات المؤتمر)

حل التأمين التعاوني الذي يكون فيه المؤمنون جميعاً هم المستأمنين جميعاً ، فهو عقد جماعي تعاوني .. وقد يكون نظاماً تفرضه الحكومة على المحكومين ، لأن كل الأسباب التي توجب الشك في حل النوع الأول خال منها النوع الثاني ، ولأن التعاون ثابت بحكم النص القرآني : وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، (١)

إن هذا الرأي بلا ريب هو خير الآراء ، وكما جاء في بعض الحكم وخير الأمور الوسط ، وهو يتفق مع ما ورد من آثار في الإسلام .. فليست المؤاخاة التي كانت في أول الهجرة إلا مثلاً سامياً من أعظم ما يتصوره العقل في التعاون !! ويدخل فيه مثل هذا التأمين (وقد حمل لواء الرأي الأول الأستاذ الفاضل مصطفى الزرقاء ، وعارضه ، وإن لم يحتز احترازه فضيلة الشيخ عبد الرحمن عيسى ، فهو يبيح هذه العقود التأمينية بإطلاق ، ولو اشترطت فيها الفائدة ، لأنه يزعم أن الفائدة ليست ربا) (٢)

٢ — وإن الأستاذ مصطفى الزرقاء حفظه الله هو الذي حمل عبء الاستدلال ، ونسق فيه القول تليقاً جيداً ، استرعى انتباه السامعين ، وفرض شبهات وحاول ردها .. ولعلنا لا نظلمه إذا استشهدنا بكلمة المرحوم الكاتب السيد مصطفى لطف المنفلوطي ، إذ قال في كتابه عن المصلح الاجتماعي قاسم أمين : « ما رأيت باطلاً أشبه بحق من كلام قاسم أمين » ونحن من فوق هذا المنبر نثني على تلك الصياغة المحكمة التي صاغ بها بحثه ، وعلى ذلك العرض

(١) فيما أعددناه ونشرناه من بحوث ؛ نوكد القول بأن التأمين التبادلي .. من قبيل التكافل ولا شبهة في بعض صورته إلا أن القول بأن التعاون مرادف للعقد التبادلي فرفض عندنا لأسباب ذكرناها في المواقع المناسبة — المؤلف .

(٢) — لم يقل الأستاذ الشيخ عبد الرحمن عيسى في محاضرته ولا في مناقشته بإباحة اشتراط الفائدة في عقد التأمين .. فلعل الأستاذ أبا زهره واقف على ذلك منه خارج المحاضرة (تعقيب من الأستاذ مصطفى الزرقاء — كسابقه)

الذى عرض به رأيه ، ولكننا لا نريد أن نسترسل في الثناء الذى يوجبه الحق ، حتى لا نتهم بأننا رشوه بحلو القول ومعسولة ، كما حاول رشوتنا به ، لأن الرشوة في قوانين العقوبات لها جزاء شديد ، ونخشى وأساتذة الجنائي حاضرون أن يدخلوا مثل هذا النوع من الرشوة في عموم الرشا المعاقب عليها !
ولنتجه إلى فحص قوله غير متجردين من المودة التى تربطنا به ، فإنها بهداية الله وبتوقيه تمنعنا من الشطط والبخس .

٣ - لقد شبه الأستاذ الجليل عقد التأمين بأنه كناية الصواعق التى تمنع صواعق السماء أن تنزل بالأرض ^(١) ، ونحن نضرع إلى الله تعالى أن يوفق العقل البشرى ، لأن يبتدع مانعات تمنع صواعق الأرض وهزاتها من أن تصل إلى شريعة السماء لتجل عراها « عروة عروة » ^(٢) .

(١) - الذى قلته إن السفود الواقع من الصاعقة لا يوضع ليمنع الصاعقة أن تنزل إلى الأرض ، ولكنه يجذبها عن اتجاهها فيحولها إلى مدقن في البئر المعدة لها ، أى أنه يوضع للوقاية من ضرر نزول الصاعقة لا لمنع نزولها ، وهذا نظير مهمة عقد التأمين (انظر ما تقدم من كلامى في المحاضرة تعقيب من الأستاذ الزرقاء)

(٢) - نعم ؛ وأنا أشارك أستاذنا الجليل أبا زهرة في تضارعه هذا ؛ وأضرع أيضاً معه إلى الله تعالى أن يوفق عقولنا إلى سلوك طريق صحيح فقد أتى ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في هذا المقام بكلام نفيس فيه عظات خالده للأجيال فلينظر كلامه بكامله في أواخر إعلام الموقعين ، ج ٢ ص ٥٤٣ / من طبعة فرج الله الكردي ، وفي أوائل الطرق الحكمية .

هذا ، وأنا أعلم أن فتح الطرق الواسعة في الشريعة هو مسلك شائك خطر في زمن كزمننا . كثر فيه الإباحيون العاملون على تهديم الشريعة وطمس حدودها بواسطة ماجورين يندسون في صفوف العلماء .. ولكن تضيق الطريق الشرعى الواسع ليس أقل خطراً وضرراً . فليكن سهام الأمان والضمان هو النظر إلى صفات الباحين وسجل حياتهم ؛ فلا يقبل رأى عند الاختلاف إلا من ثقات في علمهم ودينهم . (تعقيب من الأستاذ مصطفى الزرقاء - كسابقه)

ولقد ابتدأ الأستاذ كلامه بأن الأصل فى العقود الإباحة ، كما قرر المذهب الحنبلى ، وخصوصاً رأى ابن تيمية .. وما دام العقد ليس فيه ما هو ممنوع شرعاً بالنص فهو عقد مباح ، ويعطى ذلك على عقد التأمين . فهو مباح بحكم الشرع لأنه ليس ثمة ما يدل على منعه ...

ولا يكتفى بذلك بل يقرر أن الحنفية الذين يرون أنه لا يكون من العقود إلا ما قام عليه الدليل الشرعى قد أباحوا بعض العقود المشبوهة بالإثم ، أو التى فيها شبهة الإثم للحاجة ، وعموم البلوى ينزل منزلة الحاجة .. ويضرب لذلك مثلاً ببيع الوفاء .

ولا يكتفى بذلك ؛ بل إنه يريد أن يثبت عقد التأمين بطريق القياس ، فيعقد مقايضة بينه وبين عقد المولاة ، والموازنة بينه وبين وجوب الدية على العاقلة .

ويحاول أن يدخل التأمين بكل ضروبه ، سواء ما كان منه تعاونياً بالفعل ، وما كان عقداً بين أفراد وشركة فى باب التعاون الذى دعا إليه الإسلام ، وحث عليه السنة النبوية ، وهو مع ذلك أمن حسن فى ذاته .. وتطابقت العقول على سلامته .. ويقع علينا قصة تجار البندقية ، وكيف دفعهم التعاون إلى أن يؤمنوا أنفسهم على البضائع والسفن والأنفس .. ويصور التعاون فى حال العقد مع شركة تكون طرفاً ، والمستأمن طرفاً آخر ، بأن هذا تعاون قد توسعت فيه الشركة فمن أمن على ماله أو نفسه أو بضاعته فقد دخل فى جماعة المستأمنين ، وتعاونوا جميعاً . ثم يقرر أن التأمين على الحياة والبضائع والمسئولية نظام شائع يقوم عليه الاقتصاد ويحاول من بعد ذلك أن يرد على الشبهات التى تعترض حل التأمين ، فيحاول دفع شبهة القمار والرهان ، وما يدعى من أن التأمين فيه تحد للقدرة ، وأن التأمين ينطوى على غرر ، فيدفع شبهة القمار بأنه لا قمار ، لأن القمار لعب لا جد فيه وهذا جد الحياة ، ويرد شبهة التحدى للقدرة بأن الإيمان بالقضاء والقدرة لا يمنع الاحتياط

لنوازل المستقبل ، ويقول : « إن التأمين ضان لترميم آثار الأخطار إذا تحققت ، وهو تحويل لهذه الأضرار عن ساحة الفرد الذى قد يكون عاجزاً عن احتياها إلى ساحة جماعية ، ويقرر أننا لو منعنا التأمين لأجل الإيمان بالقدر لكان من الواجب أن نحرم إنشاء مانعة الصواعق لأنها مثله !

ويدفع شبهة الغرر بأنه ليس الغرر الذى يبطل العقد فى الشريعة الإسلامية .. لأن عقد التأمين فيه معاوضة محققة النتائج فور عقده ، وينفى أن يكون محل العقد احتمالاً ، وينتقد القانونيين ، لفرضهم الاحتمال فى عقد التأمين ، بل يقول إن محل العقد هو الأمان ، ويضرب لذلك مثلاً من الفقه الإسلامى ، وهو عقد الاستئجار على الحراسة ، ويدفع شبهة ملحقه بالغرر ، وهى الجهالة ، فيقول إن الجهالة فى عقد التأمين لا تنفضى إلى النزاع ، ولا تمنع التنفيذ ، والجهالة التى تمنع صحة العقود هى الجهالة التى تمنع التنفيذ .

ويذهب من هذا إلى إباحة التأمين بكل ضروره ، بيد أنه يمنع صحة العقد إذا كان مشتملاً على شرط ربوى أو على الأقل يعتبر الشرط ملغى .

٤ — هذه خلاصة موجزة لكلامه ونرجو أن تكون كاملة ، ولنتجه إلى مناقشة هذه الأقوال .

وقبل البدء فى المناقشة نقرر أن الخلاف بيننا وبين الذين أباحوا عقود التأمين جملة وتفصيلاً محصور فى دائرة واحدة لا يتجاوزها ، وهى عقود التأمين التى تكون بين مستأمن وشركة مؤمنة هى أجنبية عنه ، وهو أجنبى عنها^(١) وهما طرفان لكل منهما حقوق ، وعليه واجبات .. فالتأمينات

(١) كلمة أجنبى هنا . لا تفيد تعدد القوميات والتبعيات لدولة وثانية وثالثة وإنما أراد بها العالم الجليل أن يكون المؤمن (مانح لآمن) من خارج جماعة المستأمنين . ولذلك جاءت الفقرة التالية قلقه فى موضعها (.. حين قال « فالتأمينات =

الاجتماعية التي تقوم بها الدولة ، سواء أكانت بين العمال أم كانت بين الموظفين ، وسواء أكانت شاملة لها صفة العموم أم كانت خاصة ببعض الطوائف ، صحيحة مباحة ليس لنا اعتراض عليها ، فإن هذا نوع من التأخي ، أيا كان سببه ولو كان بالإلزام والجزم .

فوضع الخلاف محدود محصور في العقود مع الشركات التي صناعتها الاستغلال عن طريق التأمين ^(١) .

هـ — نبتدىء بمناقشة الأستاذ فيا ساق من فقه : لقد قرر أن الأصل في العقود عند المناقشة — وخصوصاً ابن تيمية — الإباحة حتى يقوم دليل على المنع ، ونقول إن موضوع الكلام كان في الشروط ، لا في أصل العقود ، ولقد أجاب عن ذلك الأستاذ بأن المشارطات قد تؤدي إلى تغيير معنى العقد ، وإن الاختلاف في العقود هو ذات الاختلاف في الشروط ، ونقول إن المذكور في كتاب العقود لابن تيمية هو الشروط ، ومجيؤه للعقود ، إنما هو من أن الشروط بطبيعتها تغير مقتضى العقد ، فهي تتضمن تغييراً في ماهيته من بعض النواحي .. وإذا كان الأمر كذلك فإن عقد التأمين عقد جديد فهل يباح تحقيق هذه القاعدة ؟ وقد نساير الأستاذ الجليل ، ولا نمنع الإباحة ، ما دام العقد متفقاً مع ما قرره الشارع من أحكام للعقود

الاجتماعية التي تقوم بها الدولة ... صحيحة ، ونرى غير ذلك .. لأنه من شروط الإباحة عندنا أن يكون التعاقد فيما بين المستأمنين غير خاضع لجهاز الثمن .. وألا يؤدي هذا النوع من النشاط إلى وجود فائض (أى ربح) يذهب إلى طرف خارج عن مجموع المستأمنين .. ولا شك في أن الدولة (مائلة في الخزانة العامة) هي طرف خارج أو أجنبي عن المستأمنين (المؤلف) .

(١) يقول المؤلف : إن الحملة العادلة من رجال الشرع على الشركات المستغلة .. هو المنهج القويم من غير شك .. ولكن ما بال بعض الباحثين يتردد في شجب الاستغلال إن كان مصدره الدولة ، التي هي أساساً حارسة حامية للجمع =

وليس مجافياً لها ، فالعبرة فى هذا العقد : لا من حيث إنه عقد جديد يجوز .. بل من ناحية ما اشتمل عليه .. أيتفق مع أحكام الشريعة أم يخالفها ؟ وبالنسبة لبيع الوفاء قلنا إن هذا العقد معناه أن يبيع شخص عينا على أن له استردادها إذا رد الثمن فى مدة معلومة ، وفى غالب أحوال هذا العقد تكون العين ذات غلة ، فتكون غلتها للمشتري ، ويكون مؤدى العقد أن يكون قد اقترض البائع مبلغاً فائدته هى غلة العين ، وإذا لم تكن لها غلة فإن الربا ينتفى عنه ، وإن كان يندر ذلك .

وإن هذا العتمد قد شاع فى بلاد ما وراء النهر ، وصارت القروض لا تكون إلا على أساسه ، وللناس حاجة فيها ، فصارت الحاجة تطلبه ، والحاجات إذا عمت نزلت منزلة الضرورات ، واذلك نقل ابن نجيم صحته .

والذين قالوا بصحته اختلفوا أ يخرج على أنه رهن ، أم يخرج على أنه بيع فيه شرط الخيار للبائع ؟ وعلى الأول لا تباح الغلة ، وعلى الثانى لا تنتقل الملكية إلى المشتري ، لأنه إذا كان الخيار للبائع تستمر ملكيته للمبيع بمقتضى أحكام المذهب الحنفى .. والكثير من الفقهاء لا يبيحونه ، ولسنا ندرى لماذا

— أو للرعايا ، وما بال قوم يحرمون الفعل من الأفراد والهيئات .. ثم يتساهلون إن هو صدر عن الدولة ؟ هذا تسؤل .. وله إجابة شافية .. فنقول إن القياس الذى يلجأ إليه البعض .. مرفوض .. فهم يقولون مثلاً : إذا جاز للدولة أن تفرض المكوس والفرائض المالية .. بأسماء شتى كرسوم الجمارك وضرائب الدخل وضرائب المشتريات .. فإن الأفراد والهيئات والشركات لا يجوز لهم مثل ذلك .. ثم يخرجون من هذا القول إلى إباحة التأمينات الاجتماعية (ومنهم من يبيع عقود التأمين بغير قيد) استناداً إلى هذا القياس الذى نراه فاسداً ... وعندنا أن الفعل الذى يحرم على الفرد .. يحرم على الدولة من باب أولى .. كعصر الخمر وبيعها وإدارة صالات القمار ... وكذلك كل عقد التأمين الذى يجر نفعاً لطرف أجنبى عن المستأمنين (المؤلف) .

يستشهد الأستاذ بعقد تحيط به الشبهات ، على هذا النحو ، وعلى فرض إباحته فقد أدخل في عقد قائم : إما الرهن وإما البيع ، فلا يكون جديداً .. وقد كتب الأستاذ رداً ، ولم يجيء بالنسبة لبيع الوفاء بجديد ، غير أنه نقل نصوص الفقهاء فيه ، ونحن مسلمون بها .

٦ — ومنتقل إلى القياس الذي أثبتته ، إذ قاس عقد التأمين على عقد الموالاة ، كما قاسه على تحمل العاقلة الدية .. وفي الحقيقة إننا دهشنا لهذه المقايسة بين عقد التأمين مع شركة استغلاية .. وبين عقد الموالاة ، وتحمل الدية من العاقلة ، وذلك لأن عقد الموالاة أن يتفق شخص ممن أسلم من غير العرب مع عربي مسلم على أن يلتزم العربي بالدية إذا جنى ، ويلتزم غير العربي بأن يكون العربي وارثه إذا لم يكن له وارث سواه ، فلم نستطع أن نتصور جهة جامعة قط ، واستخربنا هذا من فقيه عظيم مثل الأستاذ الزرقا : وقد رد علينا استخرا بئنا بأن المقصود من التشبيه هو في التأمين بالنسبة للمسؤولية الجنائية ، فإن العربي يتحمل الدية ، وهي من المسؤولية الجنائية .

ولم يزدنا التوضيح إلا غرابة نعلنها ، ذلك لأن عقد الموالاة يجعل غير العربي في أسرة عربية ينتمى إليها ويكون كأحد أفرادها ، وكواحد منها ، ويحمل اسمها ولقبها فينادى بعنوانها ، فيقال لأبي حنيفة الفارسي : أبو حنيفة التيمي .. فهل يكون من يعقد مع شركة استغلاية واحد منها ، ويكون عضواً في جمعيتها العمومية وله أن يتدخل في ميزانيتها ويبين ما يجب في أوجه الاستغلال والإنفاق ؟ وإذا لم يكن كذلك فكيف يشبه عقد التأمين بعقد الموالاة ، إنه قياس مع الفارق الكبير .. بلا جامعة قط تجمع المقيس مع المقيس عليه ..

والأشد بعداً في القياس .. قياس التأمين على تحمل العاقلة الدية ، لأن العاقلة أسرة يربطها الدم ، تربطها الرحم الموصولة ، والتي أمر الله تعالى

بوصلها . ويربطها التعاون على البر والتقوى ، ويربطها التعاون في تحمل الغرم ، والاشراك في كسب الغنم فهل يشبهها بأى وجه من وجوه الشبه عقد جعل^(١) يذئناً بالإرادة . . ويكون بين شركة مستقلة ، وطرف آخر يقدم إليها مالا كل عام أو كل شهر . ؟ إننا نستغرب كل الاستغراب هذا القياس بعد بيان الأستاذ الفاضل بل إننا من بعده أشد استغراباً !!

٧ - وإن الأستاذ الجليل ، حفظه الله ، يعتبر عقود التأمين في كل صورها من التعاون الذى طالب به القرآن ، وطألت به السنة ، وبين أنه نشأ تعاونياً بين تجار البندقية عندما تعاونوا على دفع أخطار البحار على السفن والبضائع ثم على الأنفس ، وكانوا في مجموعهم هم المستأمنين والمؤمنين معاً ، ويذكر أن التأمين لم يفقد معنى التعاون ، حتى في العقود التى تكون بين شركة تستغل أموالها بالتأمين على الحياة والبضائع والسفن والمسؤوليات ، فهو تعاون بين المؤمنين جميعاً ، والشركة وسيط هذا التعاون .

ونحن نقول في رد هذا النظر ، إن التعاون ثابت بلا ريب فيما كان بين تجار البندقية ، وفي كل التأمينات الاجتماعية التى تكون آحادها متعاونة ، ولكننا لا يمكننا أن نتصور أن التعاون ثابت بين المستأمنين الذين تعاقدوا مع شركة التأمين ، واسكل واحد منهم التزام منفرد ، وحقوق معينة منفردة ، وإلا كان كل من يعقد عقداً مع شركة متعاوناً مع كل العاقدين معها ، فمن عقد عقداً مع مصرف يكون متعاوناً مع كل العاقدين معه ! وهذا تصوير غريب !

(١) جعلى نسبة إلى الجعل وهو الجزاء أو الثمن .. وفي عقود التأمين هو القسط .. وهذا التعبير الذى اختاره عالم كبير د هو للرحوم الشيخ محمد أبو زهرة « هو تعبير موفق .. لأنه يؤكد التكيف الذى انتهينا إليه وثبتنا عليه عشرات السنين .. من حيث القول بأن عقد التأمين يقوم على بيع الأمن .. وعندنا أن الأمن لا يباع أبداً .

(المؤلف)

نعم إن أصل التأمين كان تعاونياً ، ولكن اليهود الذين استولوا على الاقتصاد بعد عصر تجار البندقية قد حولوه من معناه التعاونى إلى هذا المعنى الاستغلالي الواضح . . فمن يتمسك بمعنى التعاون بعد هذا التحويل الغريب مثله كمثل من يعتبر الخمر حلالاً ، لأن أصلها من العنب حلال . . وكذلك كل الأمور التي تحولت وتغيرت ، بل إننا نقول إن التأمين الذى تتولاه الشركات الاستغلالية لا يعد متحولاً من أصل التأمين التعاونى ، بل هو معنى آخر ، وإن حمل اسم الأول . والتسميات لا تغير حقائق الأشياء ، فإن تسمية الأبيض باسم الزنجى لا تحول به إلى زنجى ، ومن سمي الأسود باسم الأبيض لا يحوله إليه .

وإن فتح باب الاستغلال التأمينى قد أتى بصور غريبة كل الغرابة ، حتى أصبحنا نرى التأمين على السيقان وعلى ألوان النساء ، وهكذا ما دام الأصل هو الاستغلال . . فهل يعد هذا النوع من التأمين امتداداً للتأمين التعاونى الذى كان عند أهل البندقية ، ولكنه التفكير اليهودى الذى يبتدع أسباب الاستغلال من أشد المواطنين سوءاً وفساداً .

ويرد علينا الأستاذ الجليل مصطفى الزرقا بأن التأمين ما كان ابتداءً يهودياً . . فنقول له إن الجانب الخيرى الناضل منه ما كان يهودياً ، إنما اليهودى هو ما كان استغلالياً تتولاه شركات استغلالية ، والبحث عن شركات تأمين فى أى عصر تجد اليهود فيها مهيمنين (١) .

(١) اشتغال اليهود بالتأمين وبالاتمان (عن طريق الصيرفة) يجد علته فى حرصهم على استغلال السيولة ؛ بالتحكم فيها ، ومن ثم كان قول الشيخ العالم (أبى زهرة) قولاً حكماً . . حين ينبذ عن اليهود إسهامهم بأى جهد تحفى (بتشديد إلقاء) فى وظائف التأمين والاتمان والتمويل . . فى الدوائر الصغرى (للأفراد والشركات) وفى الدوائر الكبرى للحكومات مثلاً (وإنما ينحصر تفكيرهم وجمادهم فى امتلاك =

٨ — ولنتنقل بعد ذلك إلى رده الشبهات ، ونناقشه في بعضها .

لقد أثار بعض العلماء شبهة في عقد التأمين غير التعاوني، وهو إن فيه قماراً وكسباً بالباطل ، فالشخص قد يدفع عشرين فيكسب مائة ، وقد يدفع مائة ويسترد مائة ، وإن الشركة قد تخسر مائتين ، وقد تكسب من مستأمن واحد ألفاً . وإن ما يأخذه المستأمن أو ورثته أخذ بغير حق ، ولا شيء في عقد التأمين يعد محقق الأخذ والعطاء ، وإنه بهذا إن لم يكن مقامراً ففيه معنى القمار أو شبهته ولكن الأستاذ مصطفى ينفي هذا التشابه نفيّاً باتاً ، لأن القمار لعب ، وهذا جد .. ولأن القمار يؤدي إلى البغضاء ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهذا ليس فيه شيء من ذلك ، ويرده بأن هذا عقد فيه التزامات متبادلة ، وليس القمار فيه هذا المعنى . . وبالحق إن الذين شبهوه بالقمار قد لاحظوا عنصر المخاطرة ، وعدم التماسق بين الكسب والخسارة ، وعدم التقابل العادل في حال الكسب . . وادعاء أن القمار دائماً لعب .. غريب . . لأن العرب كانوا يستقسمون بالأزلام ، فيحكمونها في القسمة ويعتبرون القسمة بها عادلة ، وقد نهى الله عنها في قوله تعالى « وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق » واعتبر ذلك في المحرمات مع الخمر . . إذ قال سبحانه « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان » وهذا بلاريب من أنواع القمار .. وليس كل قمار لعباً .

وأما الفرق الثاني ، وهو أن عقود التأمين ليس فيها صد عن ذكر الله وعن الصلاة وليس فيها إيغار للحقد والحسد والبغضاء ، فنقول إن هذه حكم وأوصاف مناسبة ، وليست علة يسير معها الحكم طرداً وعكساً ، بحيث يكون

= ناصية المال وهو في خير صوره (أى السيولة النقدية) ومعلوم أن احتكار السيولة هو واحد من سلاحين قاطعين .. هما السيولة والإعلام .. وعليهما يركز اليهود . (المؤلف)

(١٣ — تأمين)

التحريم إن وجدت ، ويكون الحل إن لم تكن .. ومن الذى يشربون الخمر
من تبدو مودتهم ، وعظفهم .. فهل يمنع التحريم بالنسبة لهم؟!

وإن كونه عقد معاوضة لا يمنع منه معنى القمار .. بل إننا نقول إنه غير
متعين أن يكون عقد معاوضة ، لأن البدلين غير ثابتين .. ولا يوجد حل عقد
متعين يكون فيه أحد البدلين غير متعين .. وأى معاوضة بين من يدفع عشرين
ليأخذ مائة؟ ثم أليس هذا ربا؟

هذا ما نراه فيما قرره الأستاذ مزبلا للشبهة .. ولذا نرى الشبهة قائمة بل
ترى أن مع القمار ربا مؤكدا فى حال ما إذا مات المستأمن قبل المدة .. لأنه
يدفع نقدا قليلا .. ويأخذ بدله نقدا كثيرا .. وهذا بلا ريب ربا أو معاملة لم
يحلها أحد من الأئمة .

٩ — ولقد قرر المانعون لعقد التأمين غير التعاونى أن فيه غررا ، فحل
العقد فيه غير ثابت ، وغير محقق الوجود . فيكون كبيع ما تخرجه شبكة
الصيد ، وكبيع ما يكون فى بطن الحيوان .. ووجه المشابهة أن المبيع فى هذه
الصور غير معلوم محله ، وغير مؤكد الوجود بل الوجود فيه احتمالى .. وكذلك
فى التأمين غير التعاونى محل العقد غير ثابت .. فما هو محل العقد؟ أهو المدفوع
من المستأمن ، أم المدفوع من الشركة المؤمنة .. أم هما معا باعتبار أن ذلك
العقد من الصرف . ولا يكون مخرج إلا على ذلك النحو !! ولا شك أن ما
يدفعه المستأمن غير متعين فقد يكون قليلا وقد يكون كثيرا . وقد يكون
كل ما نص عليه فى الاتفاق .. وما تدفعه الشركة قد يكون قليلا وقد يكون
كثيرا وفى الكثير لا تدفع شيئا .. بل ترد ما أخذت مضافا إليه بعض ما كسبت^(١)

(١) نقول : وهو محدد سلفا فى جداول الأقساط التى تحسب على أساس الجمع
بين مفردات معلومة .. منها .. نسب الوفيات مع تقدم العمر ، ومنها النائدة المركبة مع
التكرار .. وهى تزيد من قدر ما يستحق للمستأمن بقدر ما ينقضى من الزمن .. ولئن كان =

أفيكون كل ذلك خالياً من الغرر؟ ثم أليس هذا صرفاً باطلاً ، لأنه شراء دين بدين ، ولأنه شراء ألتب مقسطة بألف غير مقسطة ؟ . . . والصرف لا بد من التقابض . . . ويقرر الأستاذ أن التفاوت في المبادلات لا يمنع الصحة ، ونقول إن التفاوت هنا فقط إنما هو الاحتمال وعدم التعيين ، والاختلاف في قيم الأبدال في المعاوضات العادية الاحتمال فيها . وحيث كان الاحتمال في الغرر والقمار فليس ثمة بدل متعين قليلاً أو كثيراً ولذلك قرر فقهاء القانون المدني أن عقد التأمين عقد محله احتمالي ، ولا مانع عندهم من جوازه ، ولكن الأستاذ الجليل مصطفى الزرقا يقول لا غرر مطلقاً ، بل الاحتمال في محل العقد . . . فإن محل العقد هو الأمان — وكان هذا إحدى الغرائب ، فإننا نفهم أن يكون الأمان باعثاً على العقد^(١) ولا نفهم أن يكون محل العقد ، فمن يشتري عقاراً محل العقد هو العقار ، والباعث هو السكن أو الاستغلال ، ولا يعد الاستغلال محلاً ، والأمان أمر معنوي لا يباع ولا يشتري ، وهو أمر نفسي يتصل بالنفس ، وقد يأتي بغير ثمن وقد يدفع الثمن الكبير ، ولا أمان ، ولا نعرف عقداً من العقود الإسلامية أو المدنية محل العقد فيه الأمان حتى نلحق به ذلك العقد الغريب .

ولكن الأستاذ ، حفظه الله ، يفكر . . . ثم يأتي لنا بعقد الحراسة . . .

== شيخنا الجليل أبو زهرة ، رحمه الله ، يقول : مضافاً إليه بعض ما كسبت . كما في المتن أعلاه . فإن عبارته تحمل الإيضاح الذي زدناه في الهامش . استناداً على مصاحبته عشرات السنين (المؤلف) .

(١) طلب الأمان . أو الميل الفطري إلى الأمان . أو الشعور بالحاجة إلى الأمان هو الباعث ونحن بقولنا هذا لانتختلف مع شيخنا الجليل . رحمه الله بل نريد وحسب أن نحرص على دقة التعبير فيما ذهب إليه . . . أما نفيه للأمان أن يكون محلاً للعقد . . . فهو قول فقيه مستنير . نأخذه وتابع الشيخ فيما يقضره في هذا الصدد فهو الحجة الثابت (المؤلف) .

ويعتبر محل العقد فيها الأمان ، ويلحق به عقد التأمين غير الاجتماعي ، كما تلحق الأشباه بأشباهها !

وإن الأستاذ يقول في رد هذا الكلام بالنص : «العقود جميعاً إنما شرعت بحسب غاياتها ونتائجها ، فما هي غاية عقد الحراسة ، وما هو ذلك الأثر الذي يحصل من عمل الحارس ؟ الجواب واضح ، وهو إن ذلك الأثر ليس سوى أمان المستأجر وأطمئنانه ..»

وأقول للأستاذ الجليل إنني لا أستسيغ هذا الكلام ، لأن آثار العقود لا تسمى محل العقود ، فإذا اشتريت عقاراً لأسكنه . أتعد غايته هذه هي محل العقد . وهل يعد البائع ضامناً لي هذه السكنى . بحيث إذا اشتريته وتبين لي أنه لا يصلح لسكنائي أو لا يصلح للسكنى يكون البيع باطلاً . مع إنني عاينت ونظرت ثم اشتريت ؟ ؟

ونكرر ما قلنا : إن غايات العقود وبواعثها لا يمكن أن تعتبر فقهاً محلها ، وأقول في استحياء .. إن هذا الجزء لا يصلح محلاً للمناقشة والخلاف .

١٠ - ننتقل بعد ذلك إلى ثلاثة أمور أثرت . نذكرها ونناقش كل أمر منها ...

أول هذه الأمور - أنه على الفقهاء ألا يجمدوا في تخريج العقود المستحدثة على المبادئ الشرعية ، وإلا ضيقوا واسعوا وكان عملهم ضاراً بالإسلام ، ومانعاً من تجديده ، ومصادمة لما هو مقرر ثابت من أنه دين عام خالد .. ونحن نوافق على هذا الكلام بشرط واحد ، وهو ألا يكون في العقود المستحدثة ما يصادم حقائق الإسلام المقررة ، ولو أن كل عقد مستحدث يقبل ولو نقض قاعدة مقررة ثابتة بالنص أو أجمع الفقهاء عليها .. لأدى ذلك إلى أن تنقض حقائق الإسلام حقيقة بعد حقيقة ، حتى نجد أنفسنا قد فقدناه ،

وفئنا في غيره !! إننا نجد من الأوربيين استمساكا غريباً بقوانينهم ، فكل حولة تعد قانونها جزءاً من كيانها ، فلا تفكر في تغييره جملة ، إنما تغير الأجزاء التي تثبت عدم صلاحيتها ، فهل لنا أن نقف من شريعتنا ذلك الموقف ؟ نفتح الباب لما يكون ملائماً لمقاصد الشارع الإسلامي ، ونغلقه دون مالا يلائمه إذا لم تسكن ضرورة ، ولا نجد أى ضرورة كما سنبين ...

ثاني هذه الأمور — هو ما ذكر بعض أفاضل العلماء الذين نكن لهم كل تقدير — من أن العرف الآن في بلدنا أصبح يوجب علينا قبول عقود التأمين ، والعرف في الفقه الإسلامي خصوصاً الفقه الحنفى حجة معتبرة في المسائل التي تثبت بالاستنباط ، لا بالنصر ، ونحن نوافق في اعتبار العرف الصحيح غير الفاسد حجة . ونقول إن كثيراً من مسائل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين كان الاختلاف فيها اختلاف عرف وزمان ، لا اختلاف حجة وبرهان .

ولكننا نسأل أهذا العقد ، وهو التأمين غير التعاوني قد صار الآن عرفاً عاماً أو خاصاً ؟ إننا لو أحصينا عدد المستأمنين بهذا النوع من التأمين نجد نسبتهم بالنسبة لعموم الشعب نسبة ضئيلة جداً لا تسوغ لنا أن نعتبرهم موجدين لعرف .

ثم إن هذا العرف المدعى يصادم أموراً مستنبطة من النصوص ، وقد وضعنا هذه الأمور . وإذا قيل إنها شبهات . نقول : قد تكاثفت وكثرت . حتى صرنا نحكم معها بأن هذا النوع من العقود لا يتلاءم مع مقاصد الشارع . ولا مع ما قرره الفقهاء . نقول إنها تصادم نصاً . وهو نص الربا . الربا يحيط بها من كل ناحية .

وثالث هذه الأمور — ما جاء في كتابة بعض الذين تقدموا ببحوثهم من أن هذا العقد فيه مصلحة . والمصاحبة أصل فقهي قائم بذاته . بل إن ذلك

العقد صار ضرورة اقتصادية .. ذلك لأن السيوت المالية لا ترسل بضائعها إلا على سفن مؤمن عليها ، وتشترط التأمين على البضائع ، والحكومات تشترط في بعض الوظائف أن يكون تأمين ، ورخص السيارات لا تكون إلا بتأمين .. وهكذا .

ونحن نقر بهذه الوقائع ، لأننا لا نحاول إنكار الواقع ؛ ولكن لكي نؤكد بأن التأمين غير التعاوني أمر ضروري لا بد أن نفرض أنه لا يمكن أن يوجد تأمين سواه . لأن الضرورة لا تكون إلا حيث تستغلق الأمور ، ويتعين المحرم سيديلا للإنقاذ ، كهذا الذي يبلغ به الجوع أفصاه ، ولا يجد إلا الخنزير يأكله ، فإنه يباح له أكله ، ولكنه إن وجد طعاما آخر ، ولكنه دون الخنزير اشتهاه مع أنه طيب حلال ، لا يعد في حال ضرورة .

والأمر هنا كذلك ، فإن التأمين الإجتماعي مفتوح الأبواب ، وإن لم يكن قارناً ألقناه ، وإن كان ضيقاً وسعناه ، وإذا كان الأفق ضيقاً ، وضعنا بين أيدي المتكرين أوسع الآفاق .

ويعجبني أن قائد السيارت في الخرطوم عندما فرض عليهم نظام التأمين كونوا من بينهم جماعة تعاونية تكون هي المؤمنة ، فيكونون جميعاً مستأمنين ومؤمنين ، حفظ الله لهم إيمانهم ، وبارك لهم في رزقهم فهلا دعونا العالم الإسلامي إلى إيجاد نظام تأميني تعاوني بدل هذا النظام غير التعاوني الذي لا نزال مصرين على أنه بدعة يهودية ! ؟

إنه لا يصح لنا ديناً أن نترك أمراً بيناً نيراً ضاحياً ، ونسير على أمر إن لم يكن حراماً فهو مشتببه فيه ، فإن النبي ﷺ يقول : « دع ما يريك إلى مالا يريك » ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « دعو الربا والريبة » ..

ويحمل ذكر « الريبة » في هذا الموضع من كلام أمير المؤمنين ، رضى الله

عنه ، على أنه أراد « درء الحد بشبهة الاضطرار » فقد اشتكى إليه الناس ، وثبتت صحة شكواهم . . . والعام عام مجاعة . . .

ولذلك يقرر فقهاء الحنابلة وكثيرون غيرهم أن من شروط إقامة الحد في السرقة ألا يكون السارق قد سرق طعماً في مجاعة ، لمكان شبهة الاضطرار في إقامة الحد .

١١ - ومن الأمور التي أثبتت في أثناء المناقشة اعتبار عقد التأمين غير الاجتماعي كعقد الجعالة . . . ونقول في ذلك : إن عقد الجعالة عقد على عمل ، فله محل ، وهذا المحل هو العمل على إحضار الضالة المذسودة ، والأمر الذي فيه هو جهالة العمل ، فله محل معين ، وإن لم يكن مقدار الجهد مقدراً تقديراً محدوداً ، وكثير من العقود الإلزامية لا يمكن تقدير العمل فيها تقديراً محدوداً فالخائض والطراز لا يمكن تحديد جهود العمل في صناعاتهما بقدر محدود ، وعقد التأمين مجهول المحل أو هو احتمالي .

١٢ - والآن نقرر النتيجة التي انتهينا إليها وتتلخص في أمرين :

أحدهما : أن التأمين التعاوني والاجتماعي حلال لا شبهة فيه .

ثانيهما : أننا نكره عقود التأمين غير التعاوني للأسباب الآتية :

أولاً : لأن فيها قماراً أو شبهة (١) قمار على الأقل .

ثانياً : لأن فيه غرراً ، والغرر لا تصح معه العقود .

ثالثاً : أن فيه ربا ، إذ تعطى فيه الفائدة ، وفيه ربا من جهة أخرى ، وهو أن المستأمن يعطى القليل من النقود ويأخذ الكثير .

(١) يذكر القاري أن بعض شراح القانون التجاري الإنجليزي قد أورد المصوص التي تدعم الشبهة . . . حتى إنه من الإنصاف للحق أن نقرر بأن التوافق بين التأمين والرهان والقمار .. هو يقين .. وهو مجرد شبهة (المؤلف) .

رابعاً : إنه عقد صرف ، لأنه إعطاء نقود في سبيل نيل نقود في المستقبل وعقد الصرف لا يصح إلا بالقبض .

خامساً : لأنه لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه .

وإذا كان الأستاذ الكبير مصطفى الزرقا قد حاول أن يمنع العقود التي يكون فيها رباً فقد خطا نحو رأينا خطوة واسعة ، لأنه سيبتل كل عقود التأمين القائمة . . لأنها جميعاً تقوم على الربا ، فتعطى فيها الفائدة ، ويعطى الكثير من النقود في مقابل القليل ، واستغلال شركات التأمين لا يبتعد عن المعاملات الربوية ، ووجود تأمين غير تعاوني^(١) خلا من الربا لا محل له ، وهو صورة خيالية فرضية ، ولا يبنى عليها حكم ، والله سبحانه وتعالى قد اختص بالعلم الكامل فهو بكل شيء عليم .

أقول قولي هذا وأستغفر الله وأضرخ إليه أن يبقى لنا محبتنا ومودتنا لأهل الفضل .

(١) هذا ما نسميه « التأمين التجاري » لأنه استغلال واسترباح ، أو متاجرة فيما لا يجوز أن يكون « محلاً » للبيع والشراء وهو « الأمن » المواقف .

الفصل الثاني

القاتلون بجواز التأمين

- الشيخ علي الخفيف
- المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف
- الشيخ عبد المنصف محمود
- المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى
- الأستاذ أحمد طه السنوسي
- الأستاذ توفيق علي وهبة
- دكتور جعفر شهيدى
- الشيخ عبد الحميد السائح
- الشيخ محمد بن الحسن الحجوى الثعالبي

فى هذا الفصل نعرض لآراء الكتاب الذين أباحوا التأمين سواء منهم من أباحه مطلقا ، أو من قيد أو تحفظ فى الإجازة .. ونلاحظ أن كل القائلين بإجازة التأمين هم من المعاصرين .. ولذلك كان من أساسيدهم انتشار التأمين فى كل أوجه النشاط الاقتصادى وضرورته لهذا النشاط .. وبعبارة أخرى : أنهم يدعون إلى الخضوع لأمر واقع .. وحسب .

وكذلك عرضنا — ضمن هذه الآراء — لما قاله علماء أجلاء فى مختلف بلاد المسلمين وهم بصدد المجادلة مع دعاة الإجازة ..

الشيخ على الخفيف *

عضو مجمع البحوث الإسلامية

يتحدث سيادته عن الهيئات والشركات العامة التي تباشر التأمين فيقول :

«... وهذه الهيئات بنوعها المذكورين ليست استغلالية تهدف إلى تحقيق الربح واستغلال المؤمن لهم كما هو الحال في شركات التأمين الخاصة التي تقوم بأعمال التأمين بقصد استثمار أموالها والحصول على أعظم ربح ترجوه من أعمال التأمين ونشاطها في انذاره والإقبال عليه .

بل ليس لهذه الهيئات من هدف إلا القيام بالخدمة العامة للمواطنين وتأمينهم من المخاطر والأحداث في نطاق تعاون تتقاسم فيه الأخطار وأعوانها بين المساهمين في أرباح أموالهم على أن يكون فائضها في نهاية العام المالى لخزينة الدولة .

ثم يتحدث عن منافع التأمين فيقول:

١ — أنه يعد وسيلة من وسائل الاحتياط والوقاية ، الاحتياط لحادث مستقبلي قد يجيء بالضرر فيخفف التأمين من أثره أو يدفعه ، والوقاية من عوز ينزل فيدفعه الحصول على مبلغ التأمين كما تؤدي بعض أنواعه إلى أمن الشخص على من يهيم أمرهم من أهل بيته وأقاربه وغيرهم ممن يرى أن يدفع إليهم مبلغ التأمين الذي يستحق عند حدوث الحادث المؤمن ضده تأميناً على مستقبلهم .

* من بحث له بعنوان (التأمين وحكمه على هدى الشريعة وأصولها العامة) مقدم

إلى المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى — مكة المكرمة فى صفر ١٣٩٦هـ

فبراير ١٩٧٦ م .

٢ — أنه يبعث العلمانية في النفوس ، فيطمئن صاحب المال على ماله والتاجر على تجارته والصانع على مصنعه وهكذا .

٣ — أنه يحقق للمؤمن له ما قد يعجز عنه لولاه — ذلك أن الحصول على مبلغ التأمين قد يسر للشخص سبيل الزواج إذا ما عجز عنه بسبب قلة إيراده وماله ، وقد يهيء له التغلب على تكاليف الحياة ومطالبها .

٤ — أنه مصدر لتكوين رؤوس أموال ضخمة تتجمع من أقساط التأمين مما يمكن استخدامها والانتفاع به في مجال التصنيع والإنتاج والاقتصاد القومي بوجه عام .

ثم يتحدث عن طبيعة عقد التأمين وخصائصه فيقول :

« يتضح من البيان المتقدم أن عقد التأمين عقد ملزم لطرفيه وأنه من عقود المعاوضة ومن عقود الغرر كما يعد من العقود الزمنية أى المستمرة ، ومن عقود الاذعان .

ويقول عن المعاوضة :

« وأما أنه عقد معاوضة فلأن المؤمن يستحق به حقاً في ذمة المؤمن له هو حقه فيما تم الاتفاق عاياه من الأقساط مقابل ثبوت حق للمؤمن له في ذمة المؤمن هو حقه في تحمل المؤمن تبعة الخطر المؤمن منه — وعلى ذلك تكون الأقساط التي يؤديها المستأمن إلى المؤمن هي بدل ما تحملت به ذمة المؤمن من الضمان والتبعة وذلك مما يستوجب عليه قيامه بتعويضه عما يحدث له من ضرر يصيبه بسبب نزول الحادث المؤمن ضده به » .

ويقول عن الغرر :

« وأما أنه من عقود الغرر فإنما يتضح ذلك عندما يقتصر النظر على ما بين

المستأمن والمؤمن من علاقة بسببه — فإن المؤمن عند إبرامه هذا العقد لا يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ إذ أن أمر ذلك موقوف على ما سيأتى به الزمن وكذلك الحال بالنسبة إلى المستأمن وقت العقد ، فهو عنده لا يعرف مقدار ذلك ، ولكن إذا نظرنا إلى أن علاقة المستأمن في هذا العقد لا ترتبط ولا تقوم على مجرد علاقته بالمؤمن بل تقوم كذلك على ارتباطات عديدة سابقة وأخرى يصح أن تلحق بها بين المؤمن ومن تعاقد معه من المستأمنين الكثير عددهم ، نجد أن فكرة الاحتمال والغرر تضعف أو تبتعد عنه إن لم تنتفأ تماما سواء بالنسبة إلى المؤمن أو بالنسبة إلى المستأمن — ذلك أن وظيفة المؤمن وعمله في محيط هذا النظر تتمثل في قيام المؤمن بأخذ الأقساط من المستأمنين وقيامه عليها وعلى تدميتها ثم توزيع ما اقتضى العقد توزيعه على من وقعت عليهم الكارثة منهم ، مع ملاحظة أن ما يبقى له بعد ذلك نتيجة الفرق بين ما يؤخذ وما يتطلبه التأمين من تعويض يعطى واحتياطي يحفظ يكون نظير مصروفات الإدارة وأجر العمل ، وعلى ذلك فإن أحسن المؤمن تقدير الاحتمالات والتزامه بالأسس الفنية الصحيحة في التأمين ، وراعى قواعد وقوانين الإحصاء مراعاة دقيقة ، ابتعد عنه احتمال الخسارة واقتراب منه الكسب وكان ذلك أكثر أمنا من تاجر يعمل في تجارته .

أما بالنسبة للمستأمن فلأنه لا يريد بتعاقد هذا أن يكون له ربح مادي من وراء الحظ والمصادفة وإنما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة وذلك بتعاونه مع غيره من المستأمنين وتضامنه معهم في توزيع ضرور ما يبدته الحظ والمصادفة لهم جميعا بحيث لا ينال أيا منهم إلا مقدارا يسيرا منها يستطيع تحمله في غير غناء ، وذلك يورثه أمنا وطمأنينة ، وفي سبيل ذلك قام بدفع ما التزم به من الأقساط وإذا ما أعطى مبلغ التأمين عند تحقق الخطر فإنما استحقه وأخذه تعويضا لما حاق به من الخسارة ، وعلى ذلك يرى أن طبيعة عقد التأمين تختلف تماما عن طبيعة عقد الرهان والمقامرة الذي يقوم الاستحقاق فيه على مجرد الحظ والمصادفة دون أى عامل آخر .

وبهذا البيان وعلى هذا الوضع يرى أن عنصر الغرر فيه ضعيف جداً ،
ولأن أثره فيه دون أثره في كثير من العقود الشرعية الصحيحة الجائزة .

ويقول في موضع آخر من بحثه عن الغرر في عقد التأمين :

... وجملة القول أن الغرر الذي عنده الفقهاء مانعاً من جواز المعاملة هو
ما أدى إلى نزاع يدل على ذلك ما روى عن زيد بن ثابت : كان الناس في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فإذا جدها الناس وحل تعاطيهم
قال المبتاع إنه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو
صلاح الثمر .

وروى أحمد في مسنده قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه خصومة فقال ما هذا ف قيل له إن هؤلاء ابتاعوا الثمار ويقولون أصابها
المرض فقال صلى الله عليه وسلم لا تتبايعوها حتى يبدو صلاحها ، فقد ثبت أن
سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت إليه من الخصام والنزاع .

ثم يطبق ذلك على التأمين .. وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا
يؤدي إلى النزاع بدليل كثرة تعامل الناس به وشيوعه فيهم وانتشاره في كل
مجال نشاطهم الاقتصادي وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر ،
وقد اتفق الفقهاء على أن اليسير من الغرر لا يترتب عليه حظر .

المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف *

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة

في عدد رجب سنة ١٣٧٤ - فبراير سنة ١٩٤٥ نشرت صحيفة لواء الإسلام رأيه في (عقد التأمين على الحياة) الذي ذهب فيه إلى أنه عقد جائز لأنه عقد مضاربة ، والمضاربة عقد شركة في الربح بمال من طرف وعمل من الطرف الآخر ، وفي التأمين المال من جانب المشتركين الذين يدفعون الأقساط والعمل من جانب الشركة التي تستغل هذه الأموال ، والربح يكون للشركة - وللمشاركين حسب التعاقد ، وقال إن من شرط صحة المضاربة ، أن تكون حصة كل من المتعاقدين نصيبا من الربح لا نصيبا معينا ، ولكن هذا الشرط الفقهي تصح مخالفته للمصلحة . واستند إلى ما جا. في تفسير صاحب المنار من أنه لا يدخل في الربا المحرم بالنص الذي لاشك في تحريمه من يعطى آخر مالا يستغله ويجعل له من كسبه حظا معينا لأن مخالفة أقوال الفقهاء في اشتراط أن يكون الربح نسبيا لاقتضاء المصلحة ذلك ، لا شيء فيه ، وهذه المعاملة نافعة لرب المال والمعامل معا .

ثم قال الباحث إن الشرط الخاص لحظ رب المال من الربح خالف فيه بعض المجتهدين من الفقهاء ، وليس حكما مجمعا عليه .

وانتهى إلى أن عقد التأمين على الحياة عقد صحيح نافع للمشاركين وللشركة وللمجتمع ، وهو ادخار متعاون من أجل مصلحة المشترك ومصلحة ورثته حين تفاجئه منيته ، والشريعة إنما تحرم الضار ، وما ضرره أكبر من نفعه .

الدكتور محمد البهي *

عضو مجمع البحوث الإسلامية

«ولا أن عقد التأمين ليس عقد بيع ، وإنما هو عقد تضامن وتكافل بين المؤمنين جميعاً في مواجهة دفع الكوارث والتخفيف من آثارها .

ثم يقول : وكل فرد يعلم مقدماً أن العائد الناشئ عما يدفعه وعن أقساط الآخرين لا يفي لسد حاجات من يتعرضون للكوارث الطبيعية أو العجز عن العمل فهو متنازل عن جزء مما له جملة للمشاركة في تغطية هذه الحاجات . فإن كان من الذين أصيبوا عوض عن إصابته ، على أن يدخل في هذا العوض طبعاً ما يكون قد دفعه من قسط أو أقساط ، وأن كان من الذين سلموا فيحمد الله على سلامته ويحلل الآخرين مما له بيمضه أو كله ، وهو بمثابة دين عندهم .

ثانياً : أنه يتضمن — بجانب أنه عقد تكافل جماعي — أنه عقد «مضاربة» من جانب المؤمنين جميعاً كطرف ، وشركة التأمين أو الحكومة مثلاً من جانب كطرف آخر فالأفراد في عقد التأمين — فرادى وجماعات — يتعاقدون في الواقع فيها بينهم على :

• الإسهام بنصيب معلوم متساو من المال في كل نوع من أنواع التأمين على فترات محددة .

• وعلى التكافل على دفع العوض — قسط التأمين — فيدفع من حصة الأنصبة المحصلة فعلاً من جميع المشتركين في عقد النوع المعين من التأمين .

(*) من كتاب « نظام التأمين في هدى أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر » .

* وعلى أن تكون الأولوية في تسلم العوض أو المعونة بين المشتركين في العقد لمن أصابه الضرر أولاً منهم .

* وعلى أن من يسلم بنفسه كعقد التأمين على الحياة ، أو بماله كبقية العقود الأخرى يحلل الآخرين المشتركين من ماله كله أو بعضه .

وشركة التأمين ليست إلا وكالة عن طرفي عقد التكافل أو مفوضة منها في تنفيذه .

أن المجتمع المتكافل والمتساند في مجموعات أو مجموعة واحدة هو المجتمع الذى لا يضعف إيمانه بالله وبالحياة ، وبالرسالة فيها في مواجهة مايقع من نوازل وأحداث والقسط الذى يدفعه المؤمن هو نصيبه في هذا التكافل ، ولكنه نصيب دخله التنظيم من أجل العدل ورفع الغبن بأدق ما يمكن من موازين .

والتأمين في أى نوع من أنواعه يحقق الصورة المثلى من صور التعاون على البر والتقوى . ويدفع الدكتور محمد البهى الشبهة عن التأمين فيقول :

لاربا : قد يقال أن شركات التأمين تتعامل بالربا في استثماراتها للمال المتحصل من المؤمنين ، وتحصل على نسبة مئوية محددة في متوسطها هي ٦٪ . ويرد الدكتور بأن هذه الأموال تستثمر أصلاً في الأموال العقارية في المدن .

والجزء الباقي من هذه الأموال المتجمعة في صورة أقساط قد يوظف في قروض تجارية أو صناعية أو زراعية ، تحصل الشركة المختصة على نسبة معينة من أرباحها توازى تقريباً النسبة المئوية للأرباح من استغلال المال في الأموال

العقارية بينما تحصل الجهة المقترضة والمستثمرة على باقى العوائد من هذا القرض .

والوضع بين شركة التأمين والجهة المستثمرة المقترضة منها يشبه الوضع بين صاحب المال ومن له خبرة استرباحه والمضاربة فيه ، ويصح أن يخضع هذا الوضع فى أحكام الفقه الإسلامى بعقد الجمالة ، أو المضاربة .

ومن أوجه الاستثمارات المختلفة السابقة التى تبشرها شركات التأمين الخاصة ، أو تسكل مباشرتها إلى شخص أو جهة أخرى أقدر منها على القيام بنشاط الاستثمار ، نرى أن معنى الربا المحرم غير قائم هنا لأن الفضلة أو العائد أو الربح كله نتيجة للمضاربة فى المال ، وما يبدو فى ظاهره فى بعض الأحيان أنه « فائدة » داخل فى نطاق الجمالة .

أما فى النظام الاقتصادى الاشتراكى ، فشركات التأمين فيه تدخل ضمن نطاق الملكية العامة ، أى أن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مساهما فيها وله حق فى عائداتها .

ولذا الإقراض بفائدة معينة لا يكون إلا فى المال الخاص وهو ما يسمح به النظام الرأسمالى وعليه فالأرباح العائدة من أموال التأمين فى النظام الاشتراكى هى عائد إنتاج واسترباح وليست عائد إقراض ، وفى الوقت نفسه هذا العائد للجميع وليس لفرد أو أفراد معينين .

لاغرر : وقد يقال إن عقود التأمين تنطوى على غرر .. لأن أحد طرفي العقد قد يغبن فلا يأخذ شيئا أصلا ، أو يأخذ أقل مما دفعه .

ويرد الدكتور .. وإذا اعتبر الإسلام الإنفاق فى سبيل الله وفى الرقاب وابن السبيل .. إسهما فى التعاون والتكافل الاجتماعى ، دون انتظار لمقابل

مادى مماثل ، فإن عقد التأمين صورة من صور التعاون في سبيل الله وهي المصلحة العامة ، وإن كانت صورته محدودة — بجانب ما يؤديه من التخفيف على من وقع عليه الضرر .

ويقول الدكتور : والدولة الحديثة مضطرة إذن إلى الالتزام على التعاون والتقهر عليه ، وظروف المجتمعات المعاصرة في نموها وتزايد اتجاه الفردية فيها سيحمل الدولة على أن تجعل نظام التأمين ، نظاماً يوما ما إجبارياً لا يتخلف عنه ، لأنه الوسيلة المعينة في هذه المجتمعات الآن لتحقيق التعاون والتكافل -

الشيخ عبد المنصف محمود *

عقد التأمين : أقرب ما يكون شيها في نظري بعقد الضمان (أى الالتزام) ويسمى الملتزم لذلك : ضامنا وضمينا وحيلا وكافلا وكفيلا وصيرا .. قال الماوردى : غير أن العرف جار بأن الضمين مستعمل في الأموال ، والحييل في الديات والزعيم في الأموال العظام ، والكفيل في النفوس ، والصير في الجميع .. والأصل فيه قوله تعالى (ولمن جاء به حل بعير وأنا به زعيم) وهو أن كان شرع من قبائنا ، لكن ورد في شرعنا ما يقرره .

ثم قال في حكم التأمين

وبعد فقد تبين لى بعد دراسة مستفيضة للتأمين ، أنه يباح شرعا بجميع أنواعه بدون استثناء إذا طبق تطبيقا سليما وتوفرت الثقة بين العاقدين ولم يكن هناك تحايل من أحدهما لتحقيق أغراض بطريقة غير سايمة .. وذلك لأنه يتمشى مع مبادئ الإسلام وقوانينه الكلية والتي أشارت إليها الأحاديث النبوية الآتية :

عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ضرر ولا ضرار ، رواه ابن ماجه والدارقطنى .

وعن عمرو بن عوف المزنى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا ، أو أحل حراما . والمسلمون على شروطهم ، إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما .

وختم مقاله قائلا : ولا شك أن هذه المبالغ التي تدفع لهيئة التأمين تستغل في دعم الاقتصاد القومى ، وتستثمر في المشروعات العمرانية النافعة أو تدر على الشركات التأمينية أرباحا طائلة .. تعود على الوطن والمواطنين بأطيب الثمرات .

من مقال بعنوان «التأمين التعاونى والاجتماعى فى الميزان» مجلة منبر الإسلام

المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى *

أستاذ الشريعة بكلية حقوق القاهرة وعين شمس

إن التأمين بكل أنواعه ضرب من ضروب التعاون الذى يفيد المجتمع ،
والتأمين على الحياة يفيد المؤمن كما يفيد الشركة التى تقوم بالتأمين أيضا، وأرى
شرعا أنه لا بأس به إذا خلا من الربا ، بمعنى أن المؤمن عليه إذا عاش المدة
المنصوص عليها فى عقد التأمين استرد ما دفعه فقط دون زيادة ، أما إذا لم
يعش المدة المذكورة ، حق لورثته أن يأخذوا قيمة التأمين (أى التعويض)
وهذا حلال شرعا .

الأستاذ أحمد طه السنوسى *

ملخص البحث

احتج لجواز عقد التأمين عن المسؤولية بقياسه على عقد الموالاة الذى يقرر فريق من الصحابة أنه سبب من أسباب الإرث شرعاً ، ومن هؤلاء العلماء عمر وعلى وابن مسعود وبمذهبهم أخذ أبو حنيفة وأصحابه .

وعقد الموالاة هو أن يعقد شخص مع آخر ليس له أقرباء عقد مخالفة على أن يعقل عنه إما جنى ويرثه إذا مات ، فإن هذا العقد تدشأ عنه رابطة حقوقية بين عاقديه شرعاً قوامها التزام العاقد الأعلى الذى يسمى مولى الموالاة بأن يتحمل الموجب المالى عن جناية الآخر فى حالة الخطأ فى مقابل إن العاقد الأعلى يرث الآخر إذا مات دون ورثة .

فعقد التأمين — فى رأى الأستاذ السنوسى — يشبه عقد الموالاة من حيث أن فى كل منها التزاما بالموجب المالى الناشئ عن مسئولية أحد عاقديه ، وفى عقد الموالاة التزم مولى الموالاة بدفع الموجب المالى الناشئ عن جناية الخطأ الصادر من العاقد الآخر ، وفى عقد التأمين التزم المؤمن (الشركة) دفع الموجب المالى الناشئ عن مسئولية المؤمن له ، وفى مقابل هذا الالتزام يكون للملتزم فى العقد عوض مالى هو الميراث فى عقد الموالاة ، والمال الذى يدفعه المؤمن له فى عقد التأمين .

الأستاذ توفيق على وهبة *

التأمين نظام تعاؤنى يقوم على أساس التعاون والتضامن بين المستأمنين ، وما المؤمن (شركات التأمين) إلا وسيط لتنظيم عملية جمع الأقساط واستثمارها ودفع العوض للمؤمن لهم فلا مقامرة ولا رهان فى التأمين حيث أن القمار والرهان يتوقفان على المصادفة والحظ وأن القانون الوضعى نفسه لا يقرهما ، ويعد باطلا كل عقد رهان أو قمار ، كما أنه لا توجد هناك خسارة لأحد طرفى العقد نتيجة لدقة الاحصائيات التى تعتمد عليها شركات التأمين فى حساب الأقساط .

أن التأمين نظام حديث - كما سبق القول - ولم يرد له نص فى الشريعة الإسلامية ولا يوجد ما يدعو إلى تحريمه فالأصل فى العقود الإباحة إذا لم يخالف العقد قواعد الشرع .

فى فقرة سابقة عدد خصائص عقد التأمين

١ - عقد التأمين ملزم لطرفيه

٢ - عقد من عقود المعاوضة المستأمن يدفع الأقساط الدورية ويحصل فى مقابلها على الأمان المتمثل فى تغطية الخطر المؤمن ضده ، والمؤمن يدفع تعويضا عند حدوث الضرر مقابل ما حصل عليه من أقساط .

٣ - عقد احتمالى أو عقد من عقود الغرر ، لأن المستأمن والمؤمن عند إبرامها هذا العقد لا يعرف كل منهما مقدار ما يعطى أو يأخذ إذ أن أمر ذلك غير معروف وقت حصوله ، أما إذا نظرنا إلى المؤمن ومجموعة المستأمنين بصفة

عامة نجد أن فكرة الغرر بعيدة الاحتمال لأن المؤمن يحصل على أقساط ضخمة من المستأمين ويقوم باستثمارها ثم يغطي ما يحدث من أخطار للمستأمين ، وما يبقى بعد ذلك يحفظ كاحتياطي للشركة نظير المصروفات وأجر العمل ، وما دام التأمين قائما على الحساب الدقيق وفق قوانين الإحصاء فإن احتمال الخسارة بعيد عنه كل البعد وإن احتمال المكسب مؤكد له .

٤ — التأمين عقد زمني .

ه — التأمين عقد اذعان : فعقد التأمين يشمل الشروط التي تضعها الشركات وهي الجانب القوي في العقد ، ويضطر المستامن لقبولها ولا يمكنه تعديل أى شرط فيها .

ثم يتحدث عن نظام التأمين الاجتماعي الحكومي :

... ونظام المعاشات أو نظام التأمين الاجتماعي الذي يبيحه جمهور الفقهاء المعاصرين الذي أقره مجمع البحوث الإسلامية جزء من التأمين ، وما يقال عن التأمين الخاص أو الفردي الذي تقوم به الشركات يمكن أن يقال عن التأمين الاجتماعي ، فقد يدفع العامل أو الموظف مبلغا يسيرا ويأخذ عند إحالته إلى التقاعد إيرادا شهريا يفوق ما دفعه ويستمر دفع هذا الإيراد لورثته بعد وفاته ، بل إن هناك حالات يدفع فيها المستامن قسطا أو أقساطا تعد على أصابع اليد الواحدة ثم يموت فيصرف لذويه معاش شهري بصفة مستمرة يفوق أضعاف أضعاف ما حصل منه .

كما أن جهالة في نظام المعاشات إذ أن الهيئة القائمة على تنفيذ هذا النظام لا تعلم مقدار الأقساط التي ستحصل عليها من المؤمن له والتي سيدفع له أو لورثته بمقتضاها المبالغ التي يحددها القانون عند نهاية المدة .

وإذا قيل أيضا إن نظام التأمين الخاص يشوبه الربا فإن نظام التأمين

والمعاشات ربا أيضا ، إذ تستثمر هيئة التأمين والمعاشات أموالها بالربا .
وعن ذلك فكل ما وجه إلى نظام التأمين الخاص من انتقادات يرى البعض
تحريمه على أساسها يمكن توجيهها أيضا إلى نظام المعاشات الذي يقره مجلة الفقهاء
ويجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف .

ثم يتحدث عن الموقف من الربا الذي يشوب نظام التأمين :

... وعلى الرغم أن من المؤكد حصول شركات التأمين على مبالغ ضخمة
من الأرباح نتيجة استثمار أموال المستأمنين في المشروعات الاقتصادية
وما الربح الذي يضاف إلى المبالغ المحصلة عند ردها في نهاية مدة التأمين إلا
جزء من الأرباح التي حققتها هذه المبالغ ومن حق المستأمنين الحصول عليها ،
وليس هناك ما يدعو إلى تحريم هذا العائد ، وأقول على الرغم من ذلك فما زال
في النفس شيء من هذا الربح .

دكتور جعفر شهيدى

أستاذ بجامعة طهران

احتج بأن التأمين من الناحية القانونية عقد واجب الاحترام فقال بعد أن
أورد تعريف القانون المدنى المصرى والسورى والإيرانى لعقد التأمين :

« . . . فترى من هذه التعاريف أن علماء القانون الباحثين عن هذه المعاملة
اعتبروا التأمين عقدا وهذه الشعوب المختلفة المسلمة المائزمة بهذه القوانين عقلاء
لا شك فيه وطرفا العقد يلتزمان فيه على أمر عقلانى شائع ومع بصيرة تامة ،
إذا فلا يقوم التأمين على مجازفة ولا رهان ، .

ثم يذكر رأى فقهاء الإمامية فيقول :

« . . . فإن أردنا أن نقيس هذا العقد مع ما يلائمه من العقود الرائجة المباحة
شرعا نرى أنه أشبه العقود بالضمان ، ولتلك المشابهة نرى أن أحد فقهاء
الإمامية — أعنى السيد اليزدى وهو أول من تعرض من الإمامية للتأمين —
عده من جملة الضمان ، وأقضى بجواز التصرف فى المال المأخوذ من الأجنبي بعد
القول بفساد عقده فى صورتين :

أحدهما إذا كان الدافع كافرا حرييا ، لجواز مال الحربى بأى
حيلة كانت .

ثانيهما أن الدافع إذا كان مسلما إذا علم بفساد هذه المعاملة ، وأدى خسارة
المال المحترق مثلا مع علمه بعدم لزومها عليه ، فقد وقع أدائه على وجه التسليط .

• من بحث له مقدم للوثمى الأول للاقتصاد الإسلامى — مكة المكرمة

فبراير ١٩٧٦ .

المجانى ، نظير المقبوض بالعقد الفاسد فى سائر الموارد مع علم الدافع بالفساد ، حيث أن المقبوض لم يكن ملكا للقابض لفساد المعاملة إلا أنه يجوز التصرف حينئذ ، وليس فيه ضمان لو تلف لوقوع التسايط مجانا .

وهذا بخلاف ما لو كان الدافع جاهلا بالفساد فيحرم حينئذ تصرف القابض ويضمن لو تلف .

ثم يعرض التأمين على معاملات رائجة بين المسلمين ومتفق عليها ويقرر أنه ينطبق على الهبة بشرط الخسارة ، حيث أن طالب التأمين يهب مقدارا من ماله نقدا أو مقسطا فى مدة كذا بشرط أن تتحمل الشركة الخسارة من مالها أو مما يجتمع عندها لو حدث ، وهذه الهبة مشتملة على الأركان الموجودة فى عقد التأمين (الإيجاب والقبول والمؤمن عليه ومقدار الخسارة) فيكون عقد التأمين أحد مصاديق الهبة المشروطة .

ويقرر أيضا أنه ينطبق على الصلح بشرط تحمل الخسارة .

الشيخ عبد الحميد السائح *

رئيس المحكمة الشرعية ووزير الأوقاف بالمملكة الأردنية سابقاً

قال إن عقد التأمين عقد مستحدث ، وجمهور الفقهاء على أن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشرع ، ومن الفقهاء من ذهب إلى أن العقود والعهود والشروط باطلة غير لازمة إلا ما ورد عن الشارع إيجابه أو إباحته ، وأن الذى يقتضيه النظر الصحيح وعمومات الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة وكون الشريعة الإسلامية شريعة عامة ، ترجيح ما ذهب إليه الجمهور .

وقال إن الذى يظهر له أن أبعاد عقد التأمين معلومة ، والتزاماته واضحة لكل من الطرفين ورغم أنه ينطوى على بعض الجهالة إلا أنها جهالة غير فاحشة ولا تستلزم بطلان العقد . ورأى أن مصالح المسلمين فى تعاملهم تستلزم إباحته وقد يستأنس لذلك بضمان حارس السوق ، وضمان خطر الطريق .

وقال إن علاقة الربا بمقدار التأمين تمكن أثارها فى بعض صور التأمين حيث يأخذ المستأمن أكثر مما دفع ، أما إذا كان سبب الزيادة تعامل الشركة ببعض الأنواع المباحة ، فلا يظهر له تطبيق أحكام الربا ، وعقد التأمين لا يتضمن إذناً بالاستغلال الربوى ، والأخذ من الأموال التى اختلطت بها أموال ربوية ومسألة الإعانة على التعامل بالربا المحرم ، احتمالات لا يراها مقتضية للتحريم والمهم عنده هو النظر إلى عقد التأمين نفسه ، والتحريم لا يكون إلا بدليل قطعى وأين هو بالنظر للتأمين ؟

ورأى بناء على ذلك ألا يمكن بالتحريم على أى نوع من أنواع التأمين إلا إذا اشتمل على محرم واضح ، أو جهالة فاحشة تؤدى إلى النزاع .

• نقلاً عن أعمال المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية .

الشيخ محمد بن الحسن الحجوى الثعالبي *

أستاذ العلوم العالية بالقرويين

يرد الشيخ محمد بن الحسن على التشبهات في التأمين قائلا :

— أما من علل بالغرر فقد قاله قياساً على منع الغرر في البيع ، وهي فتوى باطلّة لأن رسول الله عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الغرر ، وهذه المعاملة لا يبيع فيها ولا معاوضة ، وإنما هو شيء تافه (كواحد في الألف) يدفعه الإنسان كتبرع للشركة تضعه في صندوقها الذي هو كصندوق احتياطي ، ثم تكون الشركة ملزمة بالتعويض على الدافع إذا أصابته كارثة مقابل لما أخذته منه فشبهها بالتبرع أقرب من شبهها بالبيع ، والغرر المنهى عنه في الحديث هو في البيع خاصة لا في التبرع ، بل اختلف الأصوليون في نحو نهى بيع الغرر ، وهل يعلم كل بيع غرر ، أو هي قضية عين لا عموم لها ، وعلى العموم استثنوا من البيع الغرر اليسير ، فإذا كان يسيراً كما في السكرتاه فهو جائز .

— وأما من زعم من علماء الوقت أن ضمان المال «السكرتاه» من الميسر والقمار المحرم بنص القرآن فهو خروج عن مجرى الاستنباط المعقول ، لأن القمار أو الخطار أو الميسر الذي هو محرم باجماع ولا يختلف فيه اثنان هو أن ينزل هذا وهذا مائة ويلعبان لعباً ، فمن غلب أخذ جميع المائتين ، وما أبعد هذه الصورة عن صور الضمان بعد السماء من الأرض والفروق بينهما أظهر من أن تبين ، فكيف تقاس إحداهما على الأخرى .

* من كتابه «الفكر السامي» فصل (مسألة عمت بها البلوى وهي المسمى سيكورتاه) .

-- وأما من أفتى بأن صورة الضمان هي كفالة بجعل مستدلا بقول خليل .
أو فسدت بجعل ... إلخ ، ويقول ابن القطان أجمعوا على الحملية بجعل يأخذه
الجيل لا يحل ولا يجوز فهي فتوى لا تصح لوجود الفرق العظيم بين الصورتين
فصورتنا إنما فيها مال مكفول وليس فيها كفالة ذمة لذمة ، وليس فيها جعل
أصلا ، لاتفاق المالكية على أن الجعل لا يستحق إلا بتمام العمل ،
وهذا شيء تافه جدا يدفع مسبقا ولا عمل هنا فلا جعل .

الفصل الثالث

المحررين للتأمين

- الشيخ محمد نجيب المطيعي
- الشيخ عبد الرحمن قراعة
- الدكتور يوسف القرضاوي
- الدكتور جلال مصطفى الصياد
- آخرون
- مجمع البحوث الإسلامية
- لجنة الفتوى بالأزهر

بعد أن عرضنا في الفصل الثاني لآراء العلماء القائلين بجواز التأمين شرعاً ،
نأتى في هذا الفصل إلى الجانب الآخر .. العلماء الذين وقفوا ضد عقد التأمين
وأوضحوا جوانب مخالفة للشريعة فنعرض لآراء العلماء المتقدمين ثم نأتى إلى
العلماء المعاصرين^١ ومنهم من أثبت بالأرقام وبالوقائع مخالفة التأمين للشريعة .
ونعرض أيضاً لآراء علماء من مختلف بلاد العالم الإسلامى ونأتى ببيان صدر
عن مجمع البحوث الإسلامية وآخر عن لجنة الفتوى بالأزهر .

الشيخ محمد بن محمد بن المطيعي

مفتي الديار المصرية

«رد الشيخ محمد بن محمد بن المطيعي مفتي الديار المصرية الأسبق على سؤال
ورد إليه عن بعض العلماء المقيمين بولاية سالونيك بالدولة العثمانية في ذلك
الوقت قائلا * :

.... ورد خطابكم قد كرون به أن المسلم يضع ماله تحت ضمانه أهل
قومبانية تسمى «قومبانية السوكرتاه» وأصحابها مسلمون أو ذميون أو
مستأمنون ويدفع لهم في نظير ذلك مبلغا معينا من الدراهم ، حتى إذا هلك
ماله الذي وضعه تحت ضمانهم يضمنونه له بمبلغ مقرر بينهم من الدراهم ،
وتستفهمون عما إذا كان له شرعا أن يضمنهم ماله المذكور إذا هلك بحرق أو
نحوه أم لا يكون ذلك ، وعما إذا كان يحل له ما أخذه من الدراهم إذا ضمنوا
له ما هلك من ماله أم لا يحل ذلك

ثم أجاب قائلا :

إن المقرر شرعا أن ضمان الأموال إما أن يكون بطريق الكفالة ، أو
بطريق التعدي أو الإتلاف .

أما الضمان بطريق الكفالة فليس متحققا هنا قطعا ، لأن شرطه أن يكون
المكفول به ديننا صحيحا لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، أو عينا مضمونة
بنفسها ، بل يجب على المكفول عنه تسليمها بعينها للمكفول له فإن هلك

ضمن له مثلها في المتبايات وقيمتها في المتقومات وذلك كالمغصوب والمبيع يعل
فاسدا وبدل الخلع، وبدل الصلح عن دم عمد، وعلى ذلك لابد ن كفيل يجب
عليه الضمان، ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون إليه، ومكفول عنه
يجب تسليم المال عايه، ومن مكفول به يجب تسليمه للمكفول له، وبدون
ذلك لا يتحقق عقد الكفالة، ولا شبهة في أنها لا تنطبق على العقد المذكور،
فإن المال الذي جعله صاحبه تحت ضمان أهل القومية لم يخرج عن ذلك
ولا يجب عليه تسليمه لأحد غيره، فلم يكن ديناً عليه أداؤه، ولا عينا مضمونة
عليه بنفسها يجب عايه تسليم عينا قائمة أو مثلها أو قيمتها هالكة، فأهل
القومية لو ضمنوا مالا للمالك له وهو لم يزل تحت يده ليتصرف
فيه كيف يشاء فلا يكون شرعا من ضمان الكفالة.

أما الضمان بطريق التعدي أو الائتلاف فالأصل فيه قوله تعالى « فمن
اغتنى عليكم فاعتدوا عليه بمنزل ما اعتدى عليكم » سورة البقرة الآية (١٩٤)
فهذا الضمان إنما يكون على المعتدى كالعاصب إذا هلك مغصوبه، أو على
المثلف كالشريك المواسر إذا اعتق نصيبه في عبد مشترك وأتلف بالعق
نصيب الشريك الآخر.

وأهل القومية لم يتعد واحد منهم على ذلك المال، ولم يتلفه، ولم
يتعرض له بأذى ضرر، بل أن المال قد هلك بالقضاء والقدر، ولو فرض
وجود متعد أو مثلف فالضمان عليه دون غيره، بلا وجه حيث لا ضمان أهل
القومية من هذا الطريق أيضاً.

وعلى هذا يكون هذا العقد عقد التزام لما لا يازم شرعا، لعدم وجود
سبب يقتضى وجود الضمان شرعا، والضمان لا يجب على أهل القومية.

والعقد المذكور لا يصلح سببا شرعا لوجوب الضمان ، ولا يجوز أن يكون العقد المذكور عقد مضاربة كما فهمه بعض العصريين لأن عقد المضاربة والربح على ما شرطنا ، والعقد المذكور ليس كذلك ، لأن أهل القومبانية يأخذون المال على أن يكون لهم يعملون فيه لأنفسهم ، فيكون عقد فاسدا شرعا ، وذلك لأنه معلق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع فهو قمار معنى .

الشيخ عبد الرحمن قراعة

مفتي الديار المصرية

سأل محمد رمضان بك المحامى * : توجد شركات تدعى شركات التأمين على الحريق ، وظيفتها أن تقبل من صاحب الملك مبلغا معيناً يدفعه إليها كل سنة ، وفي نظير ذلك تضمن له دفع قيمة ما عساه يلحق الملك المؤمن عليه من أضرار الحريق إذا حصل ، وقد اعتاد كثير من أرباب الأملاك التأمين على عقاراتهم لدى هذه الشركات ، فهل مثل هذا العمل يعد مطابقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أم لا ، نرجو إفادتنا عن ذلك ما يقتضيه الوجه الشرعى .

فأجاب مفتي الديار المصرية (الشيخ عبد الرحمن قراعة) ، بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، بما يأتى :

اطلعنا على هذا السؤال — ونفيد أن عمل شركات التأمين على الوجه المذكور فى السؤال غير مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا يجوز لأحد سواء كان ناظر وقت أو غيره ، أن يعمل به ، وذلك لما هو مقرر شرعاً أن ضمان الأموال إما أن يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدى أو الائتلاف ، وهذا العمل ليس عقد كفالة قطعاً ، لأن شرط عقد الكفالة أن يكون المكفول به ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، أو عيناً مضمونة بنفسها بأن يجب على المكفول عنه تسليمها للمكفول له ، فإن هلكت ضمن المكفول

عنه للمكفول له مثلها إن كانت مثلية ، وقيمتها إن كانت قيمة ، وذلك كالمفصوب والمبيع يباعا فاسدا وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عمد ، كما صرح بذلك في جميع كتب المذهب المعتمدة ، كالبداية وغيرها ، وعلى ذلك لابد في عقد الكفالة من كفيل يجب عايه الضمان ، ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون إليه ، ومكفول عنه يجب عايه إحالة تسليم المال المكفول به من مكفول به وهو المال الذي يجب تسايمة للمكفول له ، وبدون ذلك لا يتحقق عقد الكفالة ، ولا يوجد شيء مما ذكرناه في عقد الكفالة في عمل شركات التأمين المذكورة بالسؤال ، فالكفالة لا تنطبق عليه بلا شبهة ، لأن المال الذي جعله صاحبه في ضمان الشركة لم يخرج عن يده ، ولا يجب عليه تسايمة لأحد غيره ، فلم يكن دينا يجب عايه أداؤه ولا عينا مضمونة عليه بنفسها ، كما أن المال المذكور لم يدخل في ضمان الشركة ، لأنه لم يكن دينا عليها ، ولا عينا مضمونة عليها بنفسها ، فيتعين أن العمل المذكور ليس ضمان تعد ولا ضمان إتلاف ، لأن أهل الشركة لم يتعد واحد منهم على المال المؤمن عليه ولم يتلفه ولم يتعرض له لأدنى ضرر ، بل إن هلك المال المؤمن عليه فأما أن يهلك بالقضاء والقدر أو باعتدائه معتد آخر أو إتلاف متلف آخر ، فلا وجه حينئذ بدخول المال المؤمن عليه في ضمان الشركة ، ولا لأخذ الشركة ما تأخذه نظير ذلك ، ولا يجوز أيضا أن يكون العقد المذكور عقد مضاربة ، لأن عقد المضاربة ، يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب والربح على ما شرطا ، لأن أهل الشركة إنما يأخذون المبالغ التي يأخذونها في نظير ضمان ما عساه أن يلحق المالك المؤمن عليه من أضرار الحريق ونحوه لأنفسهم ويعملون في تلك المبالغ لأنفسهم ، لا لأربابها . ومن هذا الذي فصلناه يتبين جليا أن العمل المذكور بالسؤال ليس مطابقا لأحكام الشريعة . بل هو عقد

فاسد شرعاً لا يجوز شرعاً الإقدام عايه . سواء كان العقار المؤمن عليه
ملكاً أو وقفاً . فلا يجوز لناظر الوقف أن يقدم على هذا العمل بحال من
الأحوال . لأن هذا العمل معلق على خطر . وهو ما عساه أن يلحق العقار
المؤمن عليه من الضرر . وتارة هذا الضرر يقع . وتارة لا يقع . فيكون هذا
العمل قماراً معنى يحرم الإقدام عليه شرعاً :

الدكتور يوسف القرضاوى*

فى التامين ضد الحوادث يدفع المؤمن له مقداراً من المال فى العام فإذا قدر سلامة ما أمن عليه فإن الشركة تستولى على المبلغ كله ولا يسترد شيئاً منه . وإذا حلت به كارثة عوض بالمقدار المتفق عليه ، وهذا أبعد ما يكون عن طبيعة التجارة والاشتراك التضامنى .

وفى التامين على الحياة إذا أمن بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مثلاً ودفع أول قسط ثم اخترمته المنية ، فإنه يستحق الألفين كاملة غير منقوصة ، ولو كان شريكاً فى تجارة ما استحق غير قسطه وربحه .

ثم هو لو أدخل بالتزامه نحو الشركة ، وعجز عن سداد الأقساط - بعد دفع بعضها - لضاع عليه مادفعه أو جزء كبير منه .. وهذا أقل ما يقال فيه . إنه شرط فاسد .

ولا وزن لما يقال أن الطرفين - المؤمن له والشركة - قد تراضيا ، وهما أدرى بمصلحتهما فإن آكل الربا ومؤكله متراضيان ، ولا عيب الميسر متراضيان ولكن لا عبرة بتراضيهما ما دامت معاملتهما غير قائمة على أساس من العدالة الواضحة التى لا يشوبها غرر ولا تظالم ولا غم مضمون لأحد الطرفين غير مضمون للطرف الآخر .

ثم يتحدث عن طبيعة العلاقة بين المؤمن له والشركة هل هى علاقة تعاون :

إن شروط التعاون السليم لا تنطبق إلا على ما تقوم به بعض النقابات والهيئات عندنا حيث يدفع الشخص اشتراكاً شهرياً على وجه التبرع ، ليس له أن يسترده ويرجع فيه ، ولا يشترط مبلغاً معيناً يمنحه عند حدوث ما يكره .

أما شركات التأمين وخاصة التأمين على الحياة فإن هذه الشروط لا تنطبق عليها بحال .

١ - فالأفراد المؤمن لهم لا يدفعون بقصد التبرع ، ولا يخطر لهم هذا على بال .

٢ - وشركات التأمين جارية على استغلال أموالها في أعمال ربوية محرمة ، ولا يجوز لمسلم أن يشترك في عمل ربوي ، وهذا ما يتفق على منعه المتشددون والمترخصون .

٣ - يأخذ المؤمن له من الشركة - إذا انقضت المدة المشروطة - بمجموع الأقساط التي دفعها وفوقها مبلغ زائد فهل هو إلاربأ .

كما أن من مناقضات التأمين لمعنى التعاون أن يعطى الغنى القادر أكثر مما يعطى العاجز المحتاج ، لأن القادر يؤمن بمبلغ أكبر فيعطى عند الوفاة أو الكارثة نصيباً أكثر ، مع أن التعاون يقضى أن يعطى المحتاج أكثر من غيره .

٤ - ومن أراد الرجوع في عقده انتقص منه جزء كبير ، وهو انتقاص لا مسوغ له في شرع الإسلام .

والله اعلم بالصواب .

والله اعلم بالصواب .

والله اعلم بالصواب .

الدكتور جلال مصطفى الصياد*

أستاذ الإحصاء

جامعة الملك عبد العزيز

قسط التأمين :

لكي تحدد شركة التأمين قيمة القسط الذي يدفعه المؤمن له ، تراعى أن تكون الأقساط واستثمارها بسعر فائدة مركبة كافية للأموال الآتية :

١ - تعويض الخسائر (أو دفع مبلغ التأمين) في المستقبل .

٢ - دفع المصاريف الإدارية .

٣ - تكوين احتياطي لمقابلة الطوارئ . إذا حدثت خسائر أكثر من المتوقع .

٤ - ترك فائض معقول من الربح .

ويلاحظ أن القسط الذي يكفي لسد هذه المصاريف هو القسط الفعلي (القسط التجاري) الذي يدفعه العميل . أما القسط الذي يكفي فقط لدفع مبلغ التأمين دون أن يغطي أى مصاريف أخرى يسمى القسط الصافي .

ولحساب القسط التجاري يحسب أولاً القسط الصافي ثم يضاف إليه نسب معينة بما يقابل المصروفات أعلاه .

(*) من بحث بعنوان « التأمين وبعض الشبهات » ، مقدم إلى المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى بمكة المكرمة - فبراير ١٩٧٦ .

حساب القسط الصافي :

لحساب القسط الصافي فإن شركة التأمين تستخدم نفس المعادلة التي يستخدمها المراهن حتى لا تخسر وهي :

القسط الوحيد الصافي = القيمة الحالية لمبلغ التأمين \times احتمال وقوع الحادث المؤمن ضده .

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافي على أقساط دورية متساوية بحيث تكون :

القيمة الحالية لجميع الأقساط = القسط الوحيد الصافي .

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن له هو أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة (بالطبع إذا تأخر عن دفع مبلغ الرهان فإنه يدفع نظير ذلك فوائد تأخير) ولكن المؤمن يدفع مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده وهو مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة (يتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له) حتى يكون جملتها في نهاية مدة التأمين مساوية لمبلغ التأمين أى بمعنى آخر فإن المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمن .

كما يجب ملاحظة أن المؤمن له إذا تأخر عن دفع قسط من الأقساط فإنه يدفع عنه فوائد تأخير بمعدل يزيد عن المعدل المحسوب به هذا القسط .

إذن لإيجاد قيمة القسط :

١ - تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة .

٢ - يحسب احتمال وقوع الخطر باستخدام :

(أ) جداول الحياة لإيجاد احتمالات الحياة والوفاة في حالة التأمين على الحياة .

(ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضده في حالات التأمين الأخرى .
وعلى ذلك فإننا نلاحظ أن :

- (أ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين .
- (ب) الاحتمالات تلعب دوراً أساسياً في التأمين .
- وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها .

تطبيق :

نطبق المعادلة السابقة على مثالين من أمثلة التأمين على الحياة وهما :

المثال الأول : عقد الوقفية البحتة :

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له إذا عاش حتى بلوغه سنًا معينة ، في هذه الحالة :

القسط الوحيد الصافي = القيمة الحالية لمبلغ التأمين \times احتمال أن يعيش المؤمن حتى بلوغه هذه السن المعينة .

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة أما الجزء الثاني فنحصل عليه من جداول الحياة .

المثال الثاني : عقد التأمين لمدى الحياة :

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وفي هذه الحالة :

القسط الوحيد الصافي = القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عام.

× احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام
الأول .

+ القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عامين .

× احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام
الثاني .

+ القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة أعوام .

× احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام
الثالث .

+ هكذا

بعض الملاحظات

التأمين والربا :

إن استعمال الفائدة الربوية ضرورة من ضروريات التأمين ولوازمه وليست شرطاً يشترط في العقد وذلك للآتي :

(أ) في حساب أى قسط تستخدم شركات التأمين سعر فائدة وبدونه لا يتم حساب القسط .

(ب) مبلغ التأمين وهو من ضروريات ولوازم ومحل عقد التأمين عبارة عن الأقساط مضافاً إليها فائدتها الربوية ، أى أن الفائدة ليست شرطاً يشترط في العقد ولكنها من صميم نظام التأمين ذاته .

(ج) شركات التأمين تستثمر احتياطي أموالها بسعر فائدة وهذا ربا .

(د) في معظم حالات التأمين (في حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمن ضده) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلاً ويأخذ كثيراً وهذا ربا .

(هـ) إذا تأخر المؤمن له عن دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفع فوائد تأخير ، وهذا شرط مقترن بالتأمين ويجرى العمل به . وهذا ربا السيئة وهو حرام .

التأمين والرهان والقمار :

من تعريف كل من التأمين والرهان أو القمار والمقارنة بينهما وكذلك من طريقة إيجاد القسط والاشتراك لكل منهما فإننى أعتقد أن التأمين فيه رهان وقمار وذلك لأن :

١ - نلاحظ أن كلا من التأمين والرهان (أو القمار) فيه مخاطرة تعتمد (١٦ - تأمين)

على الحظ والمصادفة والمخاطرة فيهما تعتمد أساساً على نظرية الاحتمالات والمؤمن والمراهن في توقعه للخطر يبنى كل منهما حساباته على أساس احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده .

٢ - « ربما يقال أن المخاطرة في الرهان هدفها اللعب وكسب ربح موهوم أما المخاطرة في التأمين فهدفها ترميم الأضرار الناشئة عن الخطر المؤمن ضده . »
لكن الحقيقة أن المخاطرة في الرهان هدفها كسب مبلغ الرهان كالمخاطرة تماماً في حالة عقد الوقفية البهجة مثلاً هدفها الحصول على مبلغ التأمين .

٣ - « ربما يقال إن المؤمن والمؤمن له لا يتراهنان على وقوع الخطر فكلهما لا يرغب في وقوعه بينما يرغب أحد المتراهنين في وقوع واقعة الرهان ولا يرغب الآخر في ذلك فاختلف التأمين عن الرهان . »

وهذا غير صحيح لأن في حالة عقد الوقفية البهجة مثلاً فإن المؤمن يسعده أن يموت المؤمن له قبل انتهاء مدة التأمين أى قبل بلوغ المؤمن له المدة التى يأخذ بعدها مبلغ التأمين وكذلك الحال للمؤمن له فهو يتمتع أن يعيش حتى يأخذ مبلغ التأمين ولا يموت محسوراً عليه .

٤ - « ربما يقال إن القمار ينطوى على عمل غير مشروع هو إيقاع المتعاقد الآخر في خطر ليخسر في ربح الآخر وبغير هذا العمل غير المشروع لا يتم القمار . والتأمين يخلو من ذلك حيث لا يسعى كل من المؤمن والمؤمن له إلى أن يخسر الآخر ليربح هو فافترق التأمين عن القمار . »

وأعتقد أن هذه الحجة غير صحيحة (مع إيماني بالطبع أن القمار عمل غير مشروع) لأن لعبة القمار لها قواعدها وعلى المقامر أن يستعمل ذكاه وخبرته وحساباته المبنية على قواعد اللعبة ونظرية الاحتمالات كما يفعل بالضبط المؤمن فهو يعمل حساباته بطرق تعتمد على احتمالات وقوع الحدث المؤمن ضده .

هـ - لقد اتضح أن في كل من التأمين والقمار مخاطرة ناتجة عن عدم التأكد من تحقق الخطر المؤمن ضده ، وعلى ذلك فإن المكسب لا يتناسب مع الخسارة (في حالة تحقق الخطر قبل المدة المتفق عليها) أى أن أحد الطرفين يغرم بينما يغنم الطرف الآخر .

التأمين والغرر :

يلاحظ أن مبلغ التأمين (في كثير من حالات التأمين) لا يستحق إلا عند وقوع الخطر ، فإذا لم يقع الخطر دفع المؤمن له الأقساط دون أن يقبض شيئاً من مبلغ التأمين .

كما أنه أصبح واضحاً أن عقد التأمين من العقود الاحتمالية وعلى ذلك فهو من عقود الغرر . ولقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرر في المعاملات . أما كون هذا الغرر فاحشاً أم يسيراً فيترك لفقهاء الشريعة للبحث فيه .

آراء لعلماء آخرين *

نورد فيما يلي آراء لبعض العلماء حول موضوع التأمين، الذين حرموا هذا النوع من المعاملات ، ومنعوا من التطويل جنبا بملخص لهذه الآراء حتى تستكمل الفائدة :

الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير رئيس قسم الشريعة الإسلامية بجامعة الخرطوم .

قال إن عقد التأمين من العقود الاحتمالية فقيه غرر ، والغرر منه كثير يفسد عقود المعاوضات إجماعا ، ومنه يسير لا تأثير له إجماعا ، ومنه متوسط وهو مختلف فيه ، وأنه يرجح أن ما في التأمين غرر كثير ، وقال إن المعاوضة الصرفة يجتنب فيها الضرر عند مالك إلا ما دعت إليه الضرورة ، والتأمين ليس من ضروريات الناس ولكنه من حاجياتهم التي يترقب على فقدها الضيق والمشقة ، وقد أبيض الكثير من المعاملات التي يقضى الناس بمنعها لأن حاجات الناس تدعو إليها ، ورغم هذا فإنه لا يرى إباحة التأمين لأن الحاجة إنما تقتر إذا لم يكن هناك سبيل آخر لتحقيقها ، ومن الممكن أن تعمل الحكومات الإسلامية على أن يحل التأمين الاجتماعي محل التأمين الذي تقوم به الشركات .

بروفسور إبراهيم حسين / رئيس إدارة العلاقات بوزارة الشؤون الدينية بإندونيسيا :

بعد أن ذكر عناصر الكفالة وعناصر التأمين ، قال إنني أرى أن التأمين عقد معاوضة يتضمن عنصر الربا ، وعنصر المراهنة ، وعنصر القمار .

(*) عن بحث التأمينات ، للفضيلة الشيخ المرحوم محمد أحمد فرج السنهوري عن أعمال المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية .

وقال إن فيه عنصر الربا لعدم تساوى البدلين ومن زاد أو استزاد فقد أربى ، وفيه عنصر المراهنة لجهالة المال الذى سيدفع وهو متعاقد عليه . وفيه عنصر القار لأن دفع العوض معلق على خطر ، فالمتوهم لا يضمن الخسارة إلا عند تحقق السبب المتحقق عليه .

ثم قال - بناء على أن التأمين ربا أو شبه ربا ، وأنه أكل لأموال الناس بالباطل لما فيه من غرر ومراهنة ، أرى أنه لا سبيل إلى إباحته ، ولا يصح أن يستند فى إباحته إلى الضرورة الاجتماعية لأن فى ذلك تدميرا لكيان المجتمع الإسلامى .

مفتى محافظة طرطوس بسوريا

الشيخ عبد الستار السيد

مدير الفتوى العامة

الشيخ نحر الدين الحسين

ذهبا فيما جاءه موقعا عليه منهما إلى أن عقد التأمين عقد غير مشروع فى الإسلام ولا يقاس على عقد من العقود الشرعية وذلك لأمور :

فالعقد التأمين ليس من العقود المخروقة فى صدر الإسلام ، والإسلام لا يجيز بأحداث أى عقد من العقود التى لم تكن معروفة فى صدر الإسلام لأنه جاء كاملا فلا يجوز أن تضاف إلى عقود المشروعة عقود أخرى لا تتحقق فيها الشروط التى حددتها الشارع فى كل عقد من هذه العقود لأن معناها إحداث تشريع جديد بدون استناد .

وعقد التأمين يشتمل على الجهالة والغرر ، والقار والمراهنة ، وأرباح هذا العقد مال حرام وفيه شبهة الربا ، والتعامل مع الشركات بعقد التأمين فيه مخالفة صريحة لنصوص الشريعة الإسلامية وفتح هذا الباب على أنه مشروع فيه خطر جسيم على الإسلام ونسب لجميع نصوص العقود المشروعة ، ويصبح بمكان تحليل أى محرم من العقود إذا ما نظم وجعل له مظهر مقبول ، واضنى عليه شئ من الدعايات لدى ضعف الإيمان فلا يبق ربا محرم ولا قار محرم ولا .. ولا وأفاضنا فى بيان ما فى عقد التأمين من الجهالة ومن الغرر ومن القار

وقالا إن التأمين يؤدي إلى مفاسد تربو على المفاسد التي ينطوى عليها القمار .

الشيخ نجم الدين الواعظ مفتي الديار العراقية

قال إن التأمين الخاص الذي تقوم به الشركات على الأشخاص وأرواحهم وحياتهم وأملاكهم ، وعلى الأملاك والأموال التي يتعاطاها التجار خوفاً من الغرق أو الحرق أو السرقة أو التلغ في البر أو البحر ، ليس إلا من باب الميسر والقمار ، ولا يعد له دليل يستند إليه في حله .

وقال إن التأمين من المسؤولية يسمى شرعاً (الكفالة) فيلزم الكفيل كل ضرر يقع على المتعاقد .

وقال إنه إذا كان التأمين على الأموال من خطر معين كالسرقة والغصب فهذه المسؤولية جائزة شرعاً ، وإن كانت من الحوادث الكونية التي تجري فيها المقادير الإلهية السماوية ، فالكفالة فيها من الميسر والقمار .

وقال إن الأموال والنقود والأوراق النقدية التي تودع لدى البنوك فيسلفونها للغير ويتصرفون فيها تصرف الملاك ، ليس لمن أودعها إلا رأس ماله ، وما زاد يعتبر مالا ضائعاً سبيله أن يوجه إلى الصدقة وأعمال الخير .

الشيخ محمد علي السابيس عضو مجمع البحوث الإسلامية وعضو لجنة التأمينات بالمؤتمر السابع للمجمع يرى تحريم عقود التأمين بجميع أنواعه .

الشيخ محمد أحمد فرج السنبوري عضو مجمع البحوث الإسلامية وعضو لجنة التأمينات بالمؤتمر السابع يرى إباحة أنواع التأمين على الحياة من أجل مستفيد غيره وهذا ما يسمونه تأميناً ادخارياً ، فهو في حقيقته معاملة ربوية ، وفي تسميته تأميناً كثير من التجاوز .

رأى مجمع البحوث الإسلامية

عرض موضوع التأمين على المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالأزهر الشريف فى شهر محرم عام ١٣٨٥ هـ وقرر بشأنه ما يلى :

١ - التأمين الذى تقوم به جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدى لأعضائها ما يحتاجون إليه من معونات وخدمات ، أمر مشروع وهو من التعاون على البر .

٢ - نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى بعض الدول ونظام التأمينات الاجتماعية المتبع فى دول أخرى وكل هذا من الأعمال الجائرة .

٣ - أما أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن والتأمين الخاص بممايرفع على المستأمن من غيره والتأمين الخاص بالحوادث التى لا مسئول فيها والتأمين على الحياة وما فى حكمها :

فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلماء الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف - قبل ابداء الرأى - على آراء علماء المسلمين فى جميع الاقطار الاسلامية إلى المستطاع ،

لجنة الفتوى بالأزهر *

في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٨ أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر رداً على رسالة من إدارة المعاهد الأزهرية ، فتوى وقعها رئيسها في ذلك الوقت المرحوم الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي وانتهت إلى مايلي :

أولاً : أن التأمين على الحياة والأحداث عقد يلتزم به كل من الطرفين للآخر بمال ليس فيه معاوضة متميزة .

ثانياً : أن كلا من العاقدين يعتبر دائناً ومديناً في نفس المبلغ المتعاقد عليه ، وهذا غير المجهود في المعاملات المشروعة ، وفيه مافيه من التلميس .

وكثيراً ما وقع التنازع في التأمين ولجأ الطرفان أو الورثة إلى القضاء لاختلاف الشركة معهم في تحديد الحوادث وثبوت الاستحقاق ، وغير صحيح أن عقود التأمين مكفولة دائماً بشروط تمنع النزاع ، ومن شاء العلم بذلك فليسأل أهل الذكر في هذا من القضاة والمحامين ، ومن سبق لهم الوقوع في هذا الاشكال وتشريع العقود الشرعية مبني على قطع المنازعات .

ثالثاً : أن موضوع التأمين مطروح أمام مجمع البحوث الإسلامية منذ سنين وقد كتب فيه الشيخ علي الحفيف العضو بالمجمع بحثاً أجاز فيه التأمين ، وقدمه إلى المجمع ، ولكن هيئة المجمع بعد مناقشته رفضته بالإجماع ، ولا تزال تعيد النظر والبحث فيه من جديد بواسطة المختصين من الفقهاء والاقتصاديين والقانونيين .

(*) نقلاً عن أعمال المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية .

للمؤلف

للمؤلف عشرون كتابا . نفذت كلها . . ولم يظهر بعضها في مصر . . إذ كان تحت الطبع والتوزيع في بعض البلاد العربية . . وعلى الخصوص بالكويت ولبنان والسعودية . . والتكلفة في تلك البلاد تجعل التوزيع في مصر غير عملي .

ولذلك نعيد طبع بعض هذه المؤلفات تباعا باذن الله تعالى وسنكتفي الآن بتسجيل بعض التفصيلات . . كما يلي :

كتب نفذت وقد لا تطبع من جديد

- ١ - مشكلات التصنيع في مصر .
 - ٢ - الادارة في مراحل الانتاج والتوزيع .
 - ٣ - الأعمال التشريعية الوضعية التي خضعت لها شركات الاموال في مصر في مائة عام (من ١٨٥٨ إلى ١٩٥٨ م) .
 - ٤ - المشكلات الاقتصادية المعاصرة .
 - ٥ - الموجز في المشكلات الاقتصادية المعاصرة
 - ٦ - اقتصاديات النقود والمصارف
- بالاشتراك مع
الاستاذ الدكتور
عبد العزيز مرعى

كتب ظهرت حديثا

- ١ - وضع الربا في البناء الاقتصادى .
- ٢ - بنوك بلا فوايد .
- ٣ - العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة .

كتب تحت الاعداد والطبع

- بنوك بلا فوايد (أجزاء تالية للجزء الاول) .
- حاجة المسلمين إلى خطة عمل .

- حصاد المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى (صفر ١٣٩٦)
- حصاد المؤتمر العالمى للفقهاء الإسلامى (ذو القعدة ١٣٩٦) .
- التشريعات الوضعية الحاكمة لشركات الأموال .
- السيرة العطرة .
- برول المسلمين .
- الزكاة أداة اقتصادية بالغة الإحكام .
- مشكلات السكان والاسكان .
- حقيقة النفس والروح أو حقيقة الانسان .
- بحوث فى الربا .
- دور الربا فى استغلال الشعوب .
- الاقتصاد الإسلامى .
- دليل إلى مافى الكتاب والسنة من ضوابط للنشاط الاقتصادى .
- النظم المالية فى الاسلام .
- حديث الفجر .
- وتطلب جميع هذه المؤلفات . حين تظهر تباعا إن شاء الله تعالى . من دار
الاعتصام ومن المكتبات الكبرى فى جمهورية مصر العربية . والعالم العربى .

محتويات الكتاب

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-------------------------------------|
| ٣ | بين يدي هذا الكتاب |
| ٤ | التأمين في كلمات |
| ١١ | الباب الأول : المدخل |
| ١٣ | * تمهيد |
| ١٥ | * الأمن في اللغة والشريعة |
| | — مادة أمن |
| ١٧ | — الأمن في القرآن الكريم |
| ١٩ | — الأمن في الأحاديث النبوية |
| ٢١ | لمحة تاريخية : تاريخ التأمين |
| | — التأمين البحري |
| ٢٤ | — ظهور التأمين ضد الحريق |
| | — ظهور التأمين على الحياة |
| ٢٥ | — ظهور التأمين من المسؤولية |
| | — انتشار التأمين وتوسع أغراضه |
| ٢٦ | * عقد التأمين |
| | — تعريف التأمين من الوجهة القانونية |
| ٢٧ | — أنواع التأمين |
| ٣٠ | — الخواص القانونية لعقد التأمين |
| ٣٣ | * وظيفة التأمين |
| ٣٧ | * الهيئات التي تقوم بالتأمين |
| | — التأمين التعاوني |

| | |
|----|--|
| ٣٨ | — التأمين الاجتماعى |
| ٣٩ | — التأمين التجارى |
| ٤١ | الباب الثانى : التأمين بين الحقيقة والدعاية |
| ٤٥ | الفصل الاول : وضع التأمين فى حياتنا العملية |
| | — الأمن مطلب فطرى |
| ٤٦ | — الاسلام والأمن |
| ٤٧ | — مجالات الأمن |
| ٤٨ | — الدولة فى الاسلام |
| ٤٩ | — وظيفة التأمين والمضرب الذى يؤدىها |
| ٥٣ | الفصل الثانى : الصور المعروفة للتأمين |
| ٥٥ | — التأمين الذاتى |
| ٥٦ | — طريقة الاحتياطى من الأرباح |
| ٥٨ | — التأمين التبادلى |
| ٥٩ | — التعاون فى التاريخ |
| ٦٠ | — التعاون فى القرآن الكريم |
| ٦١ | — التعاون الأخلاقى والاقتصادى |
| ٦٣ | — التأمين التجارى |
| ٦٤ | — دراسة سوق التأمين |
| ٦٧ | الفصل الثالث : أهداف التأمين التجارى وأخطاره |
| ٦٩ | — أهداف التأمين التجارى |
| ٧١ | — الدراسة الرقمية لسوق التأمين |
| ٧٢ | — الغرر فى التأمين على الحياة |
| ٧٤ | — التأمين الصحى |
| ٧٥ | — أهمية الوثائق |
| ٧٦ | — التخصيم |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| — التضخم والتأمين على الحياة | ٨٢ |
| — اصطناع الدول | ٨٤ |
| الفصل الرابع : التأمين والبحث عن الحقيقة | ٨٩ |
| — الاختلاف حول الوقائع لا التفاسير | ٩١ |
| — التأثير بالدعاية التجارية | ٩٢ |
| — العلماء بين الشريعة والقانون الوضعي | ٩٤ |
| — ثراء الفقه الاسلامي | ٩٧ |
| — التأمين عند العلماء الاجانب | ٩٨ |
| — شركة التأمين سرفق عام | ١٠٥ |
| — أساليب التأمين في القطاع العام | ١٠٨ |
| الباب الثالث : علماء الشريعة والتأمين | ١١١ |
| الفصل الاول : فتوى الامام محمد عبده | ١١٣ |
| — الامام المفتري عليه | ١١٥ |
| — كتاب ضائع وفتوى محرفة | |
| — تاريخ فتوى الامام | ١١٦ |
| — نص الفتوى | ١١٩ |
| — هذه هي الفتوى « تعقيب » | ١٢١ |
| الفصل الثاني : رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه | ١٢٣ |
| — رفض القضاء عقد التأمين | ١٢٥ |
| — كيف غزا التأمين التجاري أوقاف المسلمين | ١٢٩ |
| — الفصل الثالث : الامام ينصف الامام | ١٢٣ |
| — عود إلى فتوى الامام محمد عبده | ١٣٤ |
| — بحث في التأمين للدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج | ١٣٧ |
| — الحكم الشرعي في نوعي التأمين | ١٣٩ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٥٣ | الباب الرابع : التأمين بين المؤيدين والمعارضين |
| ١٥٧ | الفصل الأول : مناقشة بين فقيهين معاصرين |
| ١٥٩ | — بحث الأستاذ مصطفى الزرقا |
| | الفصل الثاني : القائلون بجواز التأمين |
| | — الشيخ على الخفيف |
| | — المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف |
| ١٨٣ | — رد فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة على رأى الأستاذ مصطفى الزرقا |
| ٢٠١ | الفصل الثاني : القائلون بجواز التأمين |
| ٢٠٣ | — الشيخ على الخفيف |
| ٢٠٧ | — الشيخ عبد الوهاب خلاف |
| ٢٢٥ | الفصل الثالث : المحرمون للتأمين |
| ٢٢٧ | — الشيخ محمد ينجيب المطيعي |
| ٢٣١ | — الشيخ عبد الرحمن قراعة |
| ٢٣٥ | — الدكتور يوسف القرضاوى |
| ٢٣٧ | — الدكتور جلال مصطفى الصياد |
| ٢٤٥ | — آراء لعلماء آخرين |
| ٢٤٨ | — رأى مجمع البحوث الإسلامية |
| ٢٤٩ | — لجنة الفتوى بالأزهر |
| ٢٠٩ | — الدكتور محمد البهى |
| ٢١٣ | — الشيخ عبد المنصف محمود |
| ٢٤ | — المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى |
| ٢١٥ | — الأستاذ أحمد طه السنوسى |
| ٢١٦ | — الأستاذ توفيق على وهبة |
| ٢١٩ | — دكتور جعفر شهيدى |
| ٢٢١ | — الشيخ عبد الحميد السايح |
| ٢٢٢ | — الشيخ محمد بن الحسن الحجوى الثعالى |